

تَوْجِيهُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَيْنِ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازِ الْمَعَانِي).. جَمِيعًا وَدِرَاسَةً

RATIONALE OF UNANIMOUS MEANING HELD BY
READERS FOR ABU SHAMA IN ('IBRĀZ AL-MA'ĀNI):
COLLECTION AND STUDY¹

عبدُهُ بْنُ حَسَنٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ

جَامِعَةُ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ الْفَاتِحِ - تُرْكِيَا

Abdo Hasan Al-Fakih

Sultan Muhammad Al Fatih University, Turkey

المُلَخَّصُ

مِنْ الْمُتَّعَارِفِ عَلَيْهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ تَوْجِيهِ الْقُرَاءَاتِ عَنَّا يُشَهِّدُونَ بِتَوْجِيهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءَيْنِ، عَيْنَ أَنَّ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي كُتُبِ الْقُرَاءَاتِ وَغَيْرِهَا لَا تَخْلُو مِنْ تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ عَدَدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ وَجَهَةَ مَوَاضِعِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى تُدْرِكَاهُ، وَمِنْهُمُ: الْإِمَامُ أَبُو شَامَةُ الَّذِي اهْتَمَ بِتَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَيَنْتَهِيُ هَذَا الْبَحْثُ تَوْجِيهُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَيْنِ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازِ الْمَعَانِي)، وَتَهْدِي إِلَى إِبْرَازِ هَذَا التَّوْجِيهِ بِجَمِيعِهِ وَدِرَاسَتِهِ، وَالْكَشْفِ عَنْ أَهْمِيَّتِهِ، مِنْ خَلَالِ ثَلَاثَةِ مَتَابِعٍ، هِيَ: مَفْهُومُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَيْنِ، وَتَوْجِيهُهُ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ، وَمَنْهَجُهُ فِيهِ، وَتَتَلَحَّصُ نَتَائِجُ الْبَحْثِ فِي: أَنَّ تَوْجِيهَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ لَا يَقْلُ أَهْمِيَّةَ عَنْ تَوْجِيهِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ ذَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْقُرَاءَاتِ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ، وَأَنَّ

¹ Article received: March 2021; article accepted: June 2021

الْمُعْتَمِدَ فِيهَا اِتَّبَاعُ الْأَئْرَ، وَأَنَّ فِيهِ اسْتِشَاهَادًا عَلَى الْمُخْتَلِفِ فِيهِ، وَتَقْوِيَةً لَهُ، وَيُوصِي
الْبَاحِثُ بِالْعِنَاءِ يَجْمِعُ تَوْحِيهً مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفَرَاءُ، مِنْ خَلَالِ كُشْبِ التَّوْحِيهِ وَالْفَرَاءَتِ.

Abstract:

It is well known in the science of Qir'aat guidance that their scholars usually take care of different readers, yet; the literature in the readings and other books are not without the agreed guidance, and several imams have pointed many parts, in spite the fact that they are rare, including: Imam Abu Shama who took care of the agreed guidance. This research deals with the guidance agreed among readers at Abi Shama in ('Ibrāz AL-ma'ānī) and aims to highlight this guidance by collecting, studying and revealing its importance through three aspects including the concept agreed upon by readers, their direction by Abi Shama as well as his way in describing the aspect. The findings of this research are guiding what readers have agreed is just as important as guiding what they have disagreed on; it is evident that the readings are a living of god, that they are adopted to follow the effect, that they are cited to the different, and that they are strengthened. The researcher recommends that care should be taken to collect the guidance agreed by readers, through books of guidance and Qir'aat.

الكلمات الدالة: أبو شامة، إبراز المعاني، توحية المتفق عليه، القراء.

Keywords: Abu Shama, Ibraz AL-Ma'ani, Guidance Agreed, Readers.

المُقدِّمةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحَابِهِ أَجْمَعِينَ، إِذَا بَعْدَ:

فَإِنَّ عِلْمَ تَوْجِيهِ الْقُرَاءَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ عِلْمٌ أَصِيلٌ، وَفَنْ جَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يُعْنِي بِالْكَشْفِ عَنْ حُجَّةِ هَذِهِ الْقُرَاءَاتِ، وَبَيَانِ مَعَانِيهَا، اعْتِنَادًا عَلَى عَدْدِ مِنَ الْأَدَلَّةِ، وَفِي مُفَدِّمَتِهَا عِلْمٌ الْعَرَبِيَّةُ؛ إِذَا هُوَ الْمُعْدَدُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ اعْتَنَى الْأَئِمَّةُ الْقُرَاءُ بِهَذَا الْعِلْمِ عِنْدَهُ فَائِفَةً، وَتَفَاقَوْتُ كُتُبُ الْقُرَاءَاتِ فِي تَوْجِيهِهَا حُكُومَتُ الْقُرْآنِ قِيلَةً وَكَثُرَةً، وَتَعَدَّدَتْ أَسَالِيْبُهَا لِتَوْجِيهِ الْقُرَاءَاتِ بَيْنَ الإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ اعْتَنُوا بِتَوْجِيهِ الْقُرَاءَاتِ: الْإِمامُ أَبُو شَامَةَ (ت 665هـ)، الَّذِي يُعْدُ شَرْحَهُ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي) مِنْ أَهْمَّ شُرُوحِ الشَّاطِيَّةِ، فَقَدْ بَرَعَ فِي ذَلِكَ، وَأَنْبَغَ كُلَّ الْإِبْدَاعِ، وَاعْتَنَدَ عَلَى أَصْوُلِ ثَابِتَةٍ، وَمَعْلَمٍ وَاضْحَى.

وَقَدْ أَوْدَعَ الْإِمامُ أَبُو شَامَةَ فِي كِتَابِهِ نَوْعَيْنِ مِنَ التَّوْجِيهِ لِلْقُرَاءَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ؛ الْأَوَّلُ: تَوْجِيهُ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ أَصْوُلًا وَفَرِشًا، وَكَانَ هَذَا النَّوْعُ النَّصِيبُ الْأَكْبَرُ، وَالثَّانِي: تَوْجِيهُ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ، وَهُوَ قَلِيلٌ؛ حِيثُ إِنَّ أَبَا شَامَةَ مَمْ يَلْتَرِمُ بِتَوْجِيهِ كُلِّ قِرَاءَةٍ مُتَفَقِّعٍ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَأْتِي بِهِ تَبَيِّنَهَا، أَوْ تَكْمِيلًا، أَوْ بَيَانًا، سَالِكًا فِي إِبْرَادِهِ مِنْهُجِ الْإِيجَازِ وَالْإِحْتِصَارِ.

أَهْمَيَّةُ الْبَحْثِ :

1. قِيمَةُ هَذَا الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةُ؛ إِذَا يُعَدُّ مِنْ أَجْلِ شُرُوحِ الشَّاطِيَّةِ وَأَدْفَهَا.
2. نَدْرَةُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْمُعْتَنِيَّةُ بِتَوْجِيهِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ، إِذَا الْمَعْهُودُ تَوْجِيهُ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ.
3. أَهْمَيَّةُ دِرَاسَةِ تَوْجِيهِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَأْكِيدًا عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ هِيَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهَا.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ:

1. عِنْدَهُ الْإِمَامُ أَبِي شَامَةَ تَوْجِيهٌ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ بَعْدَ إِبْرَادِهِ الْحَلَافَ فِي نَظَائِرِهِ.
2. عَدَمُ وُجُودِ دِرَاسَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ تَنَاؤلَتْ تَوْجِيهَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي شَامَةَ.

أَهْدَافُ الْبَحْثِ:

1. إِبْرَازُ تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ؛ إِذْ هُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ.
2. بَيَانُ أَهْكِيمَيْهِ تَوْجِيهٍ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ، وَإِظْهَارُ مَكَانَتِهِ فِي الإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى وُجُوهِ الْقُرَاءَاتِ الْمُحْتَلِفِ فِيهَا؛ اسْتِشْهَادًا، وَتَعْلِيلًا، وَتَقْوِيمًا، وَتَرْجِيحًا.
3. الْوَفْوُفُ عَلَى تَوْجِيهِ الْإِمَامِ أَبِي شَامَةَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْقُرَاءِ.

مُسْكِلَةُ الْبَحْثِ:

جَمْعُ تَوْجِيهِ أَبِي شَامَةَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْقُرَاءِ، وَمُنَاقَشَتُهَا بِطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ، وَعَرْضُ تَوْجِيهَاتِ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرَاءَاتِ، وَالتَّوْجِيهِ، وَالتَّقْسِيرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَصُوغَ مُسْكِلَةً لِبَحْثِ مِنْ خَلَالِ السَّاسَوَلَاتِ الْآتِيَّةِ:

هَلْ تَوْجِيهُ أَبِي شَامَةَ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ كَانَ مُسْتَوْفِيًّا لِجَمِيعِ الْمَوَاضِعِ؟ وَكَيْفَ كَانَ مُنْهَجُهُ فِي التَّوْجِيهِ؟ وَهَلْ اسْتَفَاهُ مِنْ سَبَقَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَمْ كَانَ مِنْ مُبْتَكِرَاهُ وَبَنَاتِ أَفْكَارِهِ؟ وَمَا الْمَفَاصِدُ وَالْغَایَاتُ الَّتِي هَدَفَ إِلَيْهَا وَرَأَهَا مِنْ تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؟

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

أَمْ تَقْفُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ تَنَاؤلَ جَمْعٍ تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي شَامَةَ فِي كِتَابِهِ: (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)، بَيْدَ أَنَّ هُنَاكَ عَدَدًا مِنَ الدِّرَاسَاتِ الْمُتَعَلِّقةِ بِكِتَابِ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)، وَمِنْهَا:

1. اسْتِدْرَاكَاتُ أَبِي شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي عَلَى الْإِمَامِ الشَّاطِئِيِّ فِي (أَبْوَابُ الْأُصُولِ) مِنْ حِزْبِ الْأَمَانِيِّ: جَمِيعًا وَدِرَاسَةً، لِلْبَاحِثِ: أ. د. أَحْمَدُ بْنُ عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّدَيْسِيِّ، مجلَّةُ جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى لِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، العَدْدُ (45)، دُوْلَةُ الْقَعْدَةِ 1429هـ.

2. اسْتِدْرَاكَاتُ الْجُعْرَبِيِّ عَلَى أَبِي شَامَةَ فِي شَرْحِ الشَّاطِئِيَّةِ: نَادِيجُ تَطْبِيقِيَّةُ، لِلْبَاحِثِ: حُسَيْنِ بْنِ مُصْطَفَى، بَجْلَةُ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ، قِسْمُ الْعِلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ، جَامِعَةُ الْأَغْواطِ، الْعَدْدُ (6)، يَتَابِرُ 2016 م.
3. الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ وَمَنْهَجُهُ فِي كِتَابِهِ: (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)، لِلْبَاحِثَةِ: عَزَّةُ بِنْتِ هَاشِمٍ مُعَيْنِي، رِسَالَةُ دُكُشُورَا، كُلِّيَّةُ الْعِلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ، جَامِعَةُ الْمَدِينَةِ الْعَالَمِيَّةِ، 1435 هـ=2014 م.
4. أَسَالِيبُ تَوْجِيهِ أَبِي شَامَةَ (ت 590 هـ) لِلْقُرَاءَاتِ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)، لِلْبَاحِثِ: د. جُمَعَةُ حَمْدَيِّ أَحْمَدُ سَالِمُ، الْمَجَلَّةُ الْعِلْمِيَّةُ لِكُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِطَنَطَّا، الْعَدْدُ (5)، 1441 هـ=2019 م.
5. الْمِعْيَارُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي تَوْجِيهِ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ فِي كِتَابِ: (إِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حِزْنِ الْأَمَانِي)، لِلْبَاحِثَةِ: نُوزَتُ أَحْمَدُ كِرِيشَانَ، رِسَالَةُ مَاجِسْتِرِيَّ، قِسْمُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ مُؤْتَهَةِ، 2008 م.
6. الْمَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ وَالتَّصْرِيفِيَّةُ فِي كِتَابِ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي) لِأَبِي شَامَةَ (ت 665 هـ): جَمِيعًا وَدِرَاسَةً، لِلْبَاحِثِ: سَعِيدُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَىِ الْفَخْتَانِيِّ، رِسَالَةُ مَاجِسْتِرِيَّ، كُلِّيَّةُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُعُودِ الإِسْلَامِيَّةِ، 1425 هـ. وَيَجْذُرُ إِلَى أَبِي أَفْدَثٍ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مِنَ الْبَحْثِ الْمُؤْسُومِ بِ«تَوْجِيهُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءُ عِنْدَ ابْنِ الْجَزَرِيِّ فِي (النَّشْر)»: جَمِيعًا وَدِرَاسَةً، لِلْبَاحِثِ: أ. د. نَاصِرٌ بْنِ سُعُودِ الْفَتَنَامِيِّ، بَجْلَةُ تَبْيَانِ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، الْعَدْدُ (30)، 1439 هـ.
- وَأَمَّا مَا أَضَافَهُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ فَهُوَ أَكَمَا جَمَعَتْ سِتَّةُ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنَ الْمُتَفَقَّعِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَرَّضُ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ لِتَوْجِيهِهَا، كَمَا أَكَمَاهَا كَشَفَتْ عَنْ مَنْهَجِ أَبِي شَامَةَ فِي تَوْجِيهِ الْمُتَفَقَّعِ عَلَيْهِ، وَتَوَسَّعَتْ فِي تَبْيَانِ أَعْرَاضِهِ.

منهج البحث:

- اتبع في هذا البحث المنهج الوصفي بإذاته: الاستقراء، والتحليل، وكان ذلك وفق المنهج العلمي الآتي:
1. تصدّير كلام أبي شامة بذكر الآية التي ورد فيها الموضع المتفق عليه بين القراء.
 2. تقليل قول أبي شامة في توجيه ما اتفق عليه القراء.
 3. دراسة توجيه أبي شامة للمتفق عليه، مع إبراد كلام العلماء في ذلك، توضيحاً أو تأييداً.
 4. الإشارة إلى المختلف فيه؛ بذكر من قرأ به، وسوق توجيهه، والريل ببينه وبين توجيه المتفق عليه.
 5. توثيق نصوص البحث، والقراءات القرآنية، وعزز الآيات إلى سورها.

خطه البحث:

افتضلت خطه البحث أن تأتي -بعد المقدمة- في تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

التمهيد: تعريف بالأئمأ أبي شامة، وكتابه (إثبات المعانى).

المبحث الأول: المتفق عليه بين القراء: مفهومه، وعبرااته، ومكانته، وأبرز المعنيين به.

المبحث الثاني: توجيهات الإمام أبي شامة للمتفق عليه عند القراء في (إثبات المعانى).

المبحث الثالث: منهج الإمام أبي شامة في توجيه المتفق عليه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

وأمل أن يكون ما سطر في هذه الصفحات قد قدم صورة واضحة لمنهج أبي شامة في توجيه المتفق عليه عند القراء، واستوفى جمع الموضع في كتابه، هذا، والله يهويه وإلي التوفيق.

تَهِيدٌ: تَعْرِيفٌ بِالْإِمَامِ أَبِي شَامَةَ، وَكِتَابِهِ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

أَوَّلًا: الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ:

السَّمْعُ، وَكُتُبُهُ، وَلَقَبُهُ:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ، أَبُو الْفَاسِمِ الْمَقْدِسِيِّ، الدِّمْشِقِيُّ،
الْمُفْرِئُ، عُرِفَ بِأَبِي شَامَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِهِ شَامَةٌ كَبِيرَةٌ فُوقَ حَاجِهِ الْأَيْسَرِ.
مَوْلُدُهُ، وَطَلَبُهُ الْعِلْمُ:

وُلِدَ بِدِمْشَقَ فِي سَنَةِ (599هـ)، وَقَرأَ الْقُرْآنَ صَغِيرًا، ثُمَّ أَخَذَ فِي مَعْرِفَةِ الْقُرَاءَاتِ
السَّبْعِ، وَالْفَقْهِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْحَدِيثِ، وَغَيْرِهَا مِنِ الْعِلْمِ، وَتَلَقَّى الْعِلْمَ عَلَى عَدَدٍ مِنْ
الشِّيُوخِ، وَمِنْ أَبْرَزِهِمْ: الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ (ت643هـ)، فَقَدْ قَرأَ عَلَيْهِ الْقُرَاءَاتِ، وَرَحَلَ إِلَى
مَكَّةَ، وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمِصْرَ، وَاجْتَمَعَ بِشِيوْخِهَا، وَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَوَلَى مَشِيقَةَ الْإِفْرَاءِ
بِالْتَّرْبِيَّةِ الْأَشْرَقِيَّةِ، وَمَشِيقَةَ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَقِيَّةِ.
مُؤْلِفَاتُهُ:

صَنِيفُ الْإِمَامِ أَبُو شَامَةَ مُصْنَفَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي فُنُونٍ مُتَعَدِّدةٍ، وَمِنْهَا: الْمُرْشِدُ الْوَجِيزُ
إِلَى عِلْمِ تَتَلَقَّبُ بِالْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حِزْبِ الْأَمَانِي فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ،
وَشَرْحُ الْعَقِيلَةِ الرَّائِيَّةِ، وَمُفَرَّدَاتُ الْقُرَاءِ، وَضَوْءُ السَّارِي إِلَى مَعْرِفَةِ رُؤْيَا الْبَارِيِّ، وَكِتَابُ
الرَّوَضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوَلَيْنِ: التُّورِيَّةُ، وَالصَّالِحِيَّةُ، وَغَيْرُهَا.
ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قَالَ الدَّهْيُ (ت748هـ): «الْعَالَمُهُ دُو الفُنُونُ ... الْمُفْرِئُ، التَّحْوِيُّ، الْأَصْوَلِيُّ،
صَاحِبُ الصَّانِيفِ ... كَتَبَ الْكَثِيرَ مِنِ الْعِلْمِ، وَأَحْكَمَ الْفِقْهَ، وَدَرَسَ، وَأَفْتَى، وَبَرَعَ فِي
الْعَرَبِيَّةِ»⁽¹⁾.

(1) يَصْرُفُ، يُنْظَرُ: الدَّهْيُ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ «مَعْرِفَةُ الْقُرَاءِ الْكَبَارِ عَلَى الْمُتَّسِّعَاتِ وَالْمُعَصَارِ». (ط١، بَيْرُثُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعَلِيَّةِ، 1997م)، 1: 361، 362.

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ (ت 774هـ): «الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَلَامُ، الْحَافِظُ، الْمُحَدِّثُ،
الْفَقِيهُ، الْمُؤْرِخُ، الْمَعْرُوفُ بِأَيِّ شَامَةٍ، شَيْخُ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرِيقَةِ، وَمُدَرِّسُ الرُّكْبَيَّةِ،
وَصَاحِبُ الْمَصَنَّفَاتِ الْعَدِيدَةِ الْمُفَيَّدَةِ»⁽¹⁾.
وَفَاتَهُ:

تُوفِيَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ فِي سَنَةِ حَمْسٍ وَسِتِينَ وَسِتِمَائَةٍ⁽²⁾.

ثَانِيًّا: كِتَابُ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي):

يُعَدُّ كِتَابُ (إِبْرَازُ الْمَعَانِي) مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ فِي الْقُرْءَاتِ السَّبْعِ لِأَبِي شَامَةَ مِنْ
أَوَّلِ الْكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي شَرْحِ الشَّاطِئِيِّ لِلْإِمَامِ الشَّاطِئِيِّ (ت 590هـ)، اسْتَوْعَبَ فِيهِ
مُؤْلِفُهُ أَصْوَلَ هَذَا الْعِلْمَ، وَأَحْاطَ بِعُرُوْعِهِ، وَأَوْدَعَ شُرْحَهُ الْفَضَّاِيَا الْمُتَعَلِّقَةَ بِهِذَا الْعِلْمَ، وَحَرَرَ
فِيهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَكَشَفَ عَنْ دَفَائِقِ الْفَصِيَّةِ، وَأَبَانَ عَنْ عَوَامِضِهَا، وَأَتَى بِمَعَانِ
عَظِيمَةً، وَنَفَائِسَ حَلِيلَةً، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى مَلَكَاتِهِ الْعَلِيَّةِ.

وَسَلَكَ أَبُو شَامَةَ فِي كِتَابِهِ مَسْلَكًا فَرِيدًا، بَدَا وَاضِحًا فِي مَنْهَجِهِ وَأَسْلُوبِهِ فِي شُرْحِهِ

(1) ابنُ كَثِيرٍ، إِسْتَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ «الْأِبْدَاءُ وَالْتَّهَايَةُ». تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ، (ط 1، مِصْرُ: دَارُ هَجْرٍ، 2003م)، 17: 473.

(2) تُشَفَّرُ تَرْجِمَتُهُ فِي: أَبُو شَامَة، عَبْدُ الرَّحْمَنُ بْنُ إِسْتَاعِيلِ «الْمُذَدِّلُ عَلَى الرَّوْضَاتِينَ». تَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمِ الرَّبِيعِيِّ، (ط 1، بَيْرُوتُ: دَارُ الْبَشَائرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، 2010م)، 1: 136-153؛ وَالدَّهْنِيُّ، «مَغْرِفَةُ الْفُرَاءِ»، 1: 362,36.

وَالصَّقِدِيُّ، خَلِيلُ بْنُ أَبِي إِيْلَكَ «الْأَوَّلِيَّ بِالْأَوْفِيَّاتِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدُ الْأَرْنَاؤُوطُ، وَتُرْكِيُّ مُصْنَفُهُ، (بَيْرُوتُ: دَارُ إِحْيَاءِ الْرُّثْبَ، 2000م)، 18: 67-70؛ وَالشَّنْكِيُّ، عَبْدُ الْوَكَابِ بْنُ تَقِيِّ الدِّينِ «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُرْبَلَى».

تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ الطَّنَاحِيِّ، وَعَبْدِ الْفَتَّاحِ الْحَلْوِيِّ، (ط 2، مِصْرُ: دَارُ هَجْرٍ، 1413هـ)، 8: 168-165، وَائِنُ كَثِيرٍ، 17: 472-474؛ وَائِنُ الْجَزَرِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ «غَایَةُ الْتَّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْفُرَاءِ». عَنِيَّ بَيْسُرُ بِرْ جَسْتَرِسِرُ، (مُكْتَبَةُ ابْنِ تَبَّيَّبَةِ)، 1: 366,365؛ وَائِنُ نَاصِرِ الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «الْتَّبَيَّبَانُ لِتَدْبِيْعَةِ الْبَيَانِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْخَلِيِّ، وَآخَرِيَّنِ، (ط 1، دِمْشُقُ: دَارُ التَّوَادِرِ، 2008م)، 3: 1421,1420؛ وَالسُّلْطُوْيِّيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ «يَعْلَيْهِ الْوَعَاظَةُ فِي طَبَقَاتِ الْلَّغْوَيْنِ وَالْتَّحَاظَةِ». تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمِ، (لِبَنَانُ: الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ)، 2: 77,78؛ وَائِنُ الْعَمَادِ، عَبْدُ الْأَنْجَيِّ بْنُ أَخْمَدَ «شَدَّرَاثُ الدَّهْبِ» فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ.

تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ الْأَرْنَاؤُوطُ، (ط 1، دِمْشُقُ: بَيْرُوتُ: دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ، 1986م)، 7: 553-555.

أَبْيَاتِ الشَّاطِئِيَّةِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ مِنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَيَتَلَحَّصُ مَنْهَجُهُ فِي الْآتِي^(١):

1. بَدَا الْمُؤْلِفُ بِدِكْرِ الْبَيْتِ، مُتَّبِعاً طَرِيقَةَ تَرتِيبِ الْإِلَامِ الشَّاطِئِيِّ بِأَبْوَاهِهِ وَفُصُولِهِ.
2. شَرَحَ الْبَيْتَ شَرُوكاً وَافِياً؛ مُبِينًا لِلْفَاظَةِ وَمُفَرِّدَاتِهِ، وَشَارِحاً بَعْضَ مَعَانِيهِ، وَمُفَسِّراً رُؤُوزَ الْقُرَاءَ الْوَارِدَةَ فِي الْبَيْتِ، وَمُشِيراً إِلَى مَا فِي الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى الرُّؤُوزِ مِنْ مَعَانٍ سَامِيَّةٍ.
3. اعْتَى بِإِعْرَابِ مُفَرِّدَاتِ الْأَبْيَاتِ وَالْفَاظِهَا، وَدَكَرَ عُجُونَهَا مُتَعَدِّدَةً لِلْإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَ يُرْكَ ذَلِكَ أَخْيَانًا.
4. اسْتَعْرَضَ خَلَافَ الْقُرَاءَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ، ذَاكِرًا اسْمَ الْكَلِمةِ الْمُخْتَالِفِ فِيهَا، وَمُذَدِّيًا ذَلِكَ بِدِكْرِ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَ، وَمُوْضِيًّا احْتِزَازَ النَّاظِمِ.
5. وَجَهَ الْقِرَاءَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْبَيْتِ -أَصْوُلُهَا وَفَرْشَهَا- مُسْتَخدِمًا فِي ذَلِكَ أَسَالِيبَ مُتَسَوِّعَةً؛ كَالْحِتِجاجَ بِالْوَرَاثَةِ وَالْأُثْرِ، وَالْقُرْآنِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَرَسْمِ الْمُصْحَفِ، وَالْلُّغَةِ.
6. ذَكَرَ الْمَسَائِلَ الْمُشْكِلَةَ الْمُتَعَلِّفَةَ بِنَطْمِ الشَّاطِئِيِّ عِنْدَ شَرْحِهِ بَعْضَ الْأَبْيَاتِ، وَسَلَكَ -أَخْيَانًا- فِي تَوْضِيحِ مَوَاضِعِ الإِشْكَالِ التَّوْسُعِ وَالْإِسْهَابِ.
7. أَوْرَدَ بَعْضَ الْاعْتِراضَاتِ عَلَى نَطْمِ الشَّاطِئِيِّ لِيَعْضِي الْأَبْيَاتِ، وَأَجَابَ عَنْهَا، مَعَ الْأَدَبِ وَالْاعْتِدَارِ، وَإِيَادُهُ لِمَا نَطَمَ إِعادَةً وَإِصْلَاحًا لِنَطْمِ الشَّاطِئِيِّ مِمَّا قَدْ يُوْهِمُ أَمْرًا مُخَالِفًا.
8. انتَصَرَ لِلنَّطْمِ، وَدَافَعَ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يَعْتِضُ عَلَيْهِ، وَأَثْنَى عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَبْيَاتِ الشَّاطِئِيِّ، وَأَطْبَبَ فِي بَيَانِ مُصْطَلَحِهَا.
9. افْتَمَ بِالْمَسَائِلِ الْحَسْوَيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، وَاللُّغَوَيَّةِ فِي شَرْحِهِ الْأَبْيَاتِ، مُسْتَعِيًّا فِي ذَلِكَ بِأَمْهَاتِ الْكُتُبِ.

^(١) يُنْظَرُ: مُعِينٌ، عَزَّزَ بْنُ هَاشِمٍ «الْإِلَامُ أَبُو شَامَةَ الْمُقْدِسِيِّ وَمَنْهَجُهُ فِي كِتَابِهِ: (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)». (مَالِيَّةُ: كُلِّيَّةُ الْعِلُومِ الْإِسْلَامِيَّةُ، جَامِعَةُ الْمَدِينَةِ الْعَالَمِيَّةُ، 2014م): 105؛ وَسَالِمُ، جُمِيعُهُ حَدِيدٌ، «أَسَالِيبُ تَوْجِيهِ أَبِي شَامَةَ (تِ590هـ) لِلْقِرَاءَاتِ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)». الْمَجْلِسُ الْعَلَمِيُّ لِكُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَنْتَهِي 5، (2019م): .206

المبحث الأول

**الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ: مَفْهُومُهُ، وَعَبِيرَاتُهُ، وَمَكَانَتُهُ، وَأَبْرُزُ الْمُعْتَسِّرِينَ بِهِ
مَفْهُومُ الْمُتَفَقِّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ:**

في اللغة: الاتفاق: مصدر اتفاق، من الموافقة، وهي: كلمة تدل على ملائمة الشيءين، ومنه الوقف، واتفاق الشيئان: تقاربًا وتلاءما، ووافقت فلانًا على أمرٍ كذا، أي: اتفقنا عليه معًا، والوقف والاتفاق: كلاً شئيًّا يكون متافقًا على أمرٍ واحدٍ.⁽¹⁾

وفي الإصطلاح: هو ما اتفق القراء على قراءته في موضع معين بكيفية واحدة، مع اختلافهم في قراءة نظائره في موضع آخر.⁽²⁾

1. تعيرات المتفق عليه:

عبر علماء القراءات عن المتفق عليه من القراءات بين القراء يعداد من التعيرات، ومنها:

2. الاتفاق: وذلك كقولهم: «وأتفقا على قراءة كذا». قال ابن الجزي (ت 833هـ): «وأتفقا على كسر همزة «إذ قالت المليكة يمرريم إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُ بِكَمَةٍ مِّنْهُ» [آل عمران: 45]؛ لأنَّه بعد صريح القول».⁽³⁾

3. الإجماع: وذلك كقولهم: «وأجمعوا على كذا». قال الداعي (ت 444هـ): «وأجمعوا على الباء في قوله: «وَإِنْهُمْ أَكَبَرُ مِنْ فَعِيلِهَا» [البقرة: 219]».⁽⁴⁾

(1) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد «الصحيح»: ثالث اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد العفور عطاء، ط 4، بيروت: دار العلم للملائين، 1987م، مادة (و ف ق)، 4: 1567؛ وابن مطر، محمد بن مكيه «لسان العرب». ط 3، بيروت: دار صادر، 1414هـ، مادة (و ف ق)، 10: 382.

(2) الفقامي، ناصر بن شعود «توجيه ما اتفق عليه القراء عند ابن الجزي في (النسرين): جمعاً ودراسة». مجلة شيان للتراثيات القرآنية، 30، (1439هـ): 30.

(3) ابن الجزي، محمد بن محمد «النسرين في القراءات العشر». تحقيق علي محمد الصباغ، (المطبعة التجارية الجزي)، 2: 239.

(4) الداعي، محمد بن سعيد «جامع البيان في القراءات السبع». تحقيق عبد المهيمن عبد السلام طحان، وأخرين، (ط 1، إمارات: جامعة الشارقة، 2007م)، 2: 912.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَاتِ أَبَى شَامَةُ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

4. التَّعْيِيرُ بِقَوْلِهِمْ: «وَلَا خِلَافٌ فِي كَذَّا»: قَالَ شَعْلَةُ (ت 656هـ): «وَلَا خِلَافٌ فِي رُفْعِ ﴿وَلَخَمِسَةُ﴾ الْأُولَى - وَهِيَ: ﴿وَلَخَمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ [النور: 7] - عَلَى الإِبْتِداءِ⁽¹⁾.

5. الْإِحْتِرَازُ: عَبَرَ شَرَاعَ مَنْطُومَاتِ الْقُرَاءَاتِ بِالثَّخْرُزِ مِنَ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ، كَعَوْلُ أَبِي شَامَةَ عِنْدَ شَرْحِهِ قَوْلَ النَّاظِمِ: (وَعَمَّ فَتَّى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخِّراً) ⁽²⁾: «بُرِئَتُ دُقَولَهُ بِعَذْكِ: ﴿لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ﴾ [النساء: 94]؛ احْتِرَازًا مِنَ الْلَّثَيْنِ قَبْلَهُ، وَلَا خِلَافٌ فِي قَصْرِهِمَا: ﴿وَلَقَوْا إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ﴾ [النساء: 90]، وَبَعْدَهُ: ﴿وَلَقَوْا إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ﴾ [النساء: 91]، وَكَذَّا لَا خِلَافٌ فِي قَصْرِ الْتَّيِّي فِي التَّخْلِلِ: ﴿وَلَقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْجَudَلِ الْسَّلَامَ﴾ [النحل: 87]⁽³⁾.

6. الْإِسْتِئْنَاءُ: عَبَرَ بَعْضُ الْقُرَاءَ عَنِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بِأَدَاءِ الْإِسْتِئْنَاءِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُ ابْنِ أَبِي مُرْيَمَ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]: «بِالنَّصْبِ، فَرَأَاهَا ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ، وَكَذَّلِكَ فِي جَمِيعِ الْفُرْقَانِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ ﴿كُنْ﴾، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ⁽⁴⁾.

مَكَانَةُ تَوْجِيهِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَاتِ

لِتَوْجِيهِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرَاءَاتِ بَيْنَ الْقُرَاءَاتِ أَهْيَةٌ كَبِيرَةٌ، وَمَكَانَةٌ عَظِيمَةٌ، تَحَلُّتُ فِي الْأَغْرَاضِ الْآتِيَّةِ:

الْأُولَى: إِثْبَاثُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمُ وَحْدَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِيَةُ عَلَى أَنَّ

(1) شَعْلَةُ، مُحَمَّدُ نُعْمَانُ أَخْمَدُ «كَثُرُ الْمَعَانِي فِي شُرْحِ حِرْزِ الْأَمَانِي». تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمَ الشَّهَدَاتِيِّ، (ط 1، دَمْشِقُ): دَارُ الْقُوَّاتِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ الْفُرَقَيَّةِ، 2012م، 2: 474.

(2) الشَّاطِئِيُّ، الْفَاسِمُ بْنُ فَيْرُوْنُ «مَنْظُومَةُ حِرْزِ الْأَمَانِي وَوَجْهُ الْتَّهَابِيُّ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ». تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ تَمِيمِ الرُّثْبَيِّ، (ط 3، الْمَدِينَةُ الْمَقْدُورَةُ: مَكْتبَةُ دَارِ الْمَدِينَى لِلشَّرْكَةِ وَالْتَّرْزِيزِ، 1417هـ-1996م)، 48.

(3) أَبُو شَامَةَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ «إِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِي». تَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمَ عَوْضِيٍّ، (بَيْرُوتُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعُلَيَّةِ)، 421.

(4) أَبُو أَبِي مُرْيَمَ، تَصْرِيفُ بَنْ عَلَيِّ «الْمَوْضِعُ فِي وُجُوهِ الْقُرَاءَاتِ وَعَلَيْهَا». تَحْقِيقُ حُمَرَ الْكُبِيْسِيِّ، (مَكَانُ الْمُكَبَّرَةِ)، كُلِيْيَةُ الْمَلْعُونَ الْعَرَبِيَّةُ، جَامِعَةُ أَمَّ الْفَرَّى، 1408هـ، 1: 296.

المumentد في نقل القراءات هو اتباع الآخر، والاقتداء بالرواية؛ لأن القراءات سنة متبعة، ونقل حفص⁽¹⁾؛ فعن محمد بن المنكير (ت 130هـ) أَنَّه قَالَ: «القراءة سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ»⁽²⁾. والاختلاف في القراءة في موضع مع اتفاقهم على نظيره يدل على أن المعمول عليه في القرآن الكريم هو التألفي والرواية.

وقد أكد بعض العلماء على اتباع الآخر عند توجيهه مواضع من المتفق عليه؛ قال الفاسي (ت 656هـ) في سياق حديثه عن القراءات في قوله تعالى: «مُذَخَّلًا كَرِيمًا» [النساء: 31]، و«مُذَخَّلًا يَرْضَوْنَهُ» [الحج: 59]: «وَاتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَى الصَّمْ في قَوْلِهِ: مُذَخَّلًا صَدِيقًا» [الإسراء: 80]؛ اتباعاً للرواية، مع جواز فتحه لغة⁽³⁾.

الثاني: الاستدلال على المختلف فيه بالمتفق عليه؛ ومثال ذلك: قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عَنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ» [البقرة: 191]، قال ابن أبي مريم: «يعبر أليف فيه، فرآها حمزة، والكسائي، وذلك لأنَّه لا خلاف بينهم في قوله تعالى: «فَاقْتُلُوهُمْ»، فاستدلَّا على المختلف فيه بالمتفق عليه، فلما كان في هذا «فَاقْتُلُوهُمْ» احتاراً أيضاً في الأول «وَلَا تَقْتُلُوهُمْ»، و«حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ». وقرأ البافون «وَلَا تُقْتِلُوهُمْ»، «حَتَّىٰ يُقْتَلُوكُمْ»، «فَإِنْ قَتَلُوكُمْ»؛ لأنَّه تعالى يقول -فيما بعد- «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً» [البقرة: 193] أي: حَتَّىٰ لا يكون كفر لأجل قتالكم إياهم، فهذا يؤيد قراءة «فَاقْتُلُوهُمْ» بالأليف، وفيه أيضاً الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه⁽⁴⁾.

(1) القسطلاني، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ «لَطَائِفُ الإِشَارَاتِ لِقُلُونَ الْقِرَاءَاتِ». تحقيق مركز الدراسات القرآنية، (ط 1، مجتمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالقدسية، 2013)، 1: 360.

(2) ابن مجاهد، أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى «كتاب السبعة في القراءات». تحقيق شوقي ضيف، (ط 2، مصڑ: دار المعارف، 1980)، 50.

(3) الفاسي، محمد بن حسن «الآلية القرآنية في شرح الصيحة». تحقيق عبد الله المنكاري، (محمد المنكاري، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1420هـ)، 3: 709.

(4) ابن أبي مريم، «الموضع»، 1: 319. وينظر: الفاسي، مكيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ «الكتشُفُ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ وَعَلَيْهَا وَحْجَجُهَا». تحقيق محيي الدين رمضان، (طبعاً ثالثاً) بمتحف اللغة العربية بدمشق، 1974م)، 1: 285.

تَوْجِيهُ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَةِ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازِ الْمَعَانِي)

الثَّالِثُ: تَقْوِيَةُ وَجْهِ الْقُرَاءَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا بِالْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ: وَمِثَالٌ ذَلِكَ: عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَمَّا عِمِّتُ رُشَادًا» [الكاف: 66] قَالَ مَكْيٌ (ت 437هـ): «قَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالشِّينِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضمِّ الرَّاءِ، وَإِسْكَانِ الشِّينِ، وَهُمَا لِغْتَانٌ ... وَيُقْوِي الْفَتْحَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ: «خَرَوْا رَسَادًا» [الجِن: 14].⁽¹⁾

الرَّابِعُ: تَوْجِيهُ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِالْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ: وَهَذَا لَهُ صُورَ عَدِيدَةٌ؛ فَتَارَةً يَكُونُ تَوْجِيهُ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ، وَمِثَالٌ ذَلِكَ: عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا» [البَرَّ: 102]، قَالَ السَّمِّينُ (ت 756هـ): «وَالْوَجْهُ لِمَنْ حَفَّهَا وَأَهْلَهَا: الْحَمْلُ عَلَى مَا أَجْبَعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، كَعْوَلِهِ تَعَالَى: «لَكِنَّ اللَّهَ يَشَهِّدُ» [النِّسَاء: 166]، «لَكِنَّ الْرَّسُخُونَ» [النِّسَاء: 162]. وَالْوَجْهُ فِي تَسْدِيدِهَا: الْحَمْلُ عَلَى مَا أَجْبَعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، كَعْوَلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ» [البَرَّ: 253]، «وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ» [الْأَنْفَال: 43]، «وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» [الْأَنْعَام: 37]، إلَى عِيْرِ ذَلِكَ⁽²⁾.

وَتَارَةً يَكُونُ بِمُوافَقَةِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ، وَمِثَالٌ ذَلِكَ: قَوْلُ الْفَاسِيِّ: «وَالْوَجْهُ فِي قُرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «قُلَّ اللَّهُ يَنْهِيْكُمْ» [الْأَنْعَام: 64] بِالشَّتَّيْلِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مُضَارِعًا (أَجْبَى) الْمُضَعَّفِ ... وَفِي الْقُرَاءَةِ بِهِ مُوافَقَةُ لِلتَّشْتَيْلِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ مَنْ يَنْهِيْكُمْ» [الْأَنْعَام: 63]، وَالْوَجْهُ فِي قُرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالْتَّحْفِيفِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مُضَارِعًا (أَجْبَى) ... وَفِي الْقُرَاءَةِ بِهِ مُوافَقَةُ لِلتَّخْمِيفِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «لَيْنَ أَبْنَنَا» [الْأَنْعَام: 63]، وَ«لَيْنَ أَبْنَنَا» [يُونُس: 22].⁽³⁾

وَتَارَةً بِبَيَانِ وَجْهِ الْقُرَاءَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا إِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، كَعَوْلِهِ أَبِي شَامَةَ عِنْدَ

⁽¹⁾ يَتَصَرَّفُ يَسِيرٌ، الْفَيْسِيُّ، «الْأَكْشَفُ»، 2: 66. وَيُنْتَظَرُ: 1: 281، 2: 11، وَائِنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمُؤْضِعُ»، 1: 245.

⁽²⁾ السَّمِّينُ الْخَلْيَّيُّ، أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ «الْعَقْدُ النَّضِيْلُ فِي شِرْحِ الْقَصِيْدَةِ». تَحْقِيقُ نَاصِرِ الْقَشَامِيِّ، (مَكَّةُ الشَّكَرَمَةُ)، كُلِيَّةُ الدَّعْوَةِ وَأَصْوُلُ الْتَّيْبِينِ، جَامِعَةُ أَمِّ الْقُرَى، 1424هـ، 1: 333، وَيُنْتَظَرُ: الْفَاسِيُّ، «اللَّالُ الْقَرِيْدَةُ»، 3: 653,549.

⁽³⁾ يَتَصَرَّفُ يَسِيرٌ، الْفَاسِيُّ، «اللَّالُ الْقَرِيْدَةُ»، 3: 767,768.

فَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُمْ فِي الْفُرْقَاتِ عَامِنُونَ» [سبأ: 37]: «وَوَجْهُ الْجَمْعِ ظَاهِرٌ كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَمْ يَعْرِفْ مَنْ فَوْقَهَا غَرْبُ مَبْيَنَهُ» [الزمر: 20]، «الْبَوْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرْبًا» [العنكبوت: 58]، وَوَجْهُ الْإِفْرَادِ فَوْلِهِ: «أَوْلَئِكَ يَمْزُرُونَ الْفُرْقَةَ بِمَا صَبَرُوا» [الفرقان: 75].⁽¹⁾

الخامس: الإِسْتِشَهَادُ بِالْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ عَلَى الْحِتَّابِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا: قَالَ أَبُو شَامَةَ فِي سِيَاقِ بَيَانِهِ الْقِرَاءَاتِ فِي فَوْلِهِ تَعَالَى: «الْبَوْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرْبًا» [العنكبوت: 58]: «وَاحْتَارَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى الَّتِي فِي النَّحْلِ: الْبَوْتَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً» [النَّحْل: 41]، قَالَ: لَا نَعْلَمُ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَهُدَا مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَهَذَا فِي الْآخِرَةِ، فَالْمُعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ⁽²⁾.

السادس: الإِسْتِشَهَادُ بِالْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ عَلَى تَرْجِيحِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا: وَمَثَلُ ذَلِكَ: مَا قَالَهُ أَبُو عَلَيِّ الْفَارِسِيُّ (ت 377هـ) -عِنْدَ فَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا عَلِمْتُ رُشَداً» [الكهف: 66]-: «وَقَدْ قيلَ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ بِ『رَشَدًا』 أَزَجُخٌ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا فِي فَوْلِهِ: فَأَوْلَئِكَ تَحْرُوْ رَشَدًا» [الجن: 14] عَلَى الْفَتْحِ⁽³⁾. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ -عِنْدَ فَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَوْلَئِكَ تَحْرُوْ رَشَدًا» [البقرة: 219]-: «وَقَالَ آخَرُونَ: قِرَاءَةُ الْبَاءِ أَوْلَى، وَاحْتَجُوا بِفَوْلِهِ بَعْدِهِ: «وَأَنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَعِيْهُمَا»، وَلَمْ يَقُلْ: (أَكْبَرُ)، وَبِفَوْلِهِ بَعْدِهِ: «إِنَّهُ كَانَ حُوَيْا كَبِيرًا» [النساء: 2].⁽⁴⁾

السابع: الرَّدُّ عَلَى الطَّاغِيْنَ فِي الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا بِالْحِتَّابِ لَهَا بِالْقِرَاءَةِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهَا: وَمَثَلُ ذَلِكَ: تَضْعِيفُ بَعْضِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ أَبْنِ عَامِرٍ (ت 118هـ) بِنَصْبِ التُّونِ فِي «فَيَكُونُ» فِي مَوَاضِعِهِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا، قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وَمَنْ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 654.

(2) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 638.

(3) الْفَارِسِيُّ، الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ «الْجَنَّةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ». تَحْقِيقُ بَدْرِ الْتَّيْمِ فَهْوَجِيٌّ، وَبَشِّيرُ جُوبِجِيٌّ، (ط 2، دَمْشَقُ، بَيْرُوتُ: دَارُ الْمَأْمُونِ لِلْتَّرَاثِ، 1993)، 5: 155.

(4) السَّخَاوِيُّ، عَلَيْهِ بْنُ مُحَمَّدٍ «أَشْعَثُ الْوَصِيدِ» فِي شِرْحِ الْوَصِيدِ. تَحْقِيقُ مُؤْلَيِ الْأَذْرِيِّيِّ، (ط 1، السُّعُودِيَّةُ: مَكَّةُ الرُّشْدِ، 2002)، 3: 708.

مَعَ صِحَّتِهَا فَقَدْ أَسَاءَ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ ثَالِتَةٌ عَنْ إِمَامٍ مِنْ أُئْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَمْ يَتَّبِعُ فِيهَا إِلَّا الْأَثَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَرَا «كُنْ فَيَكُونُ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ» [آل عمران: 59، 60]، وَ«كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ» [الأنعام: 73] بِالرَّيْغِ؟⁽¹⁾

وَقَالَ السَّمِّينُ: «وَاعْلَمُ: أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ صَحِيحَةُ الْمَعْنَى وَالرِّوَايَةِ، فَلَا مَعْنَى لِرَدِّ مَنْ رَدَّهَا، أَلَا تَرَى قِرَاءَتَهُ: «كُنْ فَيَكُونُ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ»، «كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ» بِالرَّيْغِ فِيهِمَا، لَمْ قَرَأُهُمَا مَرْفُوعَيْنِ؟ فَلَا يُعْتَقِدُ فِي إِيمَامٍ مِنْ هُؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ نَقَلَ قِرَاءَةً مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، وَاحْتِيَارِهِ، بَلْ مُتَبَعٌ فِيهَا نَقْلٌ مَسْتَاجِيْهِ»⁽²⁾.

أَبْرَزُ الْمُعْتَشِّينَ بِتَوْجِيهِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ:

صَرْفُ الْعُلَمَاءِ جُلُّ عِنَاتِهِمْ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءَةِ، وَالْمُتَتَبِّعِ لِحَرَكَةِ التَّائِيْفِ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ يُلَاحِظُ تِلْكَ الْعِنَاتِيَّةَ الْبَالِعَةَ، وَإِذَا كَانَ تَوْجِيهُ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ قَدْ نَالَ حَظًا كَيْبِيرًا مِنْ عِنَاتِيَّةِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ تَوْجِيهَ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ لَمْ يَنَالْ مِنْ تِلْكَ الْعِنَاتِيَّةِ إِلَّا يَسِيرًا، بَيْدَ أَنَّ هُنَاكَ مِنْ اهْتَمَ بِهِ:

1. أَبْنُ الْجَزَرِيِّ: يُعَدُّ كَتَابُهُ: (النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ) مِنْ أَوْسَعِ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ عِنَاتِيَّةً بِتَوْجِيهِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَةِ، وَقَدْ بَلَغَتْ تَوْجِيهَاهُ لِلْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ (58) مَوْضِعًا⁽³⁾.

2. الدَّايِّ: أَشَارَ فِي كِتَابِهِ: (جَامِعُ الْبَيَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ) إِلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي آتَقَتْ عَلَيْهَا الْقُرَاءَةُ، وَوَجَهَهَا تَوْجِيهَهَا مُوجَرًا، وَنَقَلَ عَنْهُ أَبْنُ الْجَزَرِيِّ، وَبَلَمَثْ تَوْجِيهَاهُ (39) مَوْضِعًا.

3. أَبُو شَامَةَ: ضَمَّنَ كِتَابَهُ: (إِبْرَازُ الْمَعَانِي فِي شَرِحِ حِزْبِ الْأَمَانِي) عَدَدًا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهَا، مَعَ تَوْجِيهِهِ مُخْتَصِّ، وَأَفَادَ مِنْهُ السَّمِّينُ، وَأَبْنُ الْجَزَرِيِّ فِي كِتَابِيْهِمَا،

(1) القاسِيُّ، «اللَّالَّايُ الْمُرِيدَةُ»، 2: 555.

(2) السَّمِّينُ الْأَلَّايُ، «الْعَدُدُ الْتَّضِيدُ»، 1: 366.

(3) يُنْظَرُ: الشَّاثَامِيُّ، «تَوْجِيهُ مَا آتَقَ عَلَيْهِ الْقُرَاءَةُ عِنْدَ أَبْنِ الْجَزَرِيِّ فِي (النَّشْر)»: جَمِيعًا وَدِرَاسَةً، 32.

- وبلغت توجيهاته (31) موضعًا، وهي محل الجمجم والدراسة.
4. الجعري (ت 732هـ): أشار في كتابه: (كتاب المعاين في شرح حزب الأمان ووجه التهاني) إلى موضع معدودة مما اتفق عليه القراء، مع توجيه مقتضب لبعضها، يورده لبعضه وجه المختلف، أو تأييده اختياره في الغالب.
5. السمين الحلي: لم يغفل في كتابه: (المقد التضييد في شرح القصيدة) ذكر بعض المتفق عليه وتوجيهه، وإن كان اعتماده في ذلك على أي شامة، إلا أنه زاد التوجيه إيضاحاً وبياناً.
6. مكي القيسري: عرض في كتابه: (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) المتفق عليه، وذكره احتجاجاً لوجه المخالف فيه، أو تأييده لاختياره أحد أوجه القراءة، وكان مقللاً في ذلك؛ ليكون كتابه موضوعاً لتوجيه المخالف فيه.
7. أبو عبد الله الفاسي: اعتمد في كتابه: (اللاء القرينة في شرح القصيدة) في توجيه بعض القراءات على ما اتفق على قراءته من حروف القرآن؛ احتجاجاً، أو تقوية.
8. ابن أبي مريم: أشار في كتابه: (الموضحة في وجوه القراءات وعللها) إلى المتفق عليه بين القراء -مع ثذرته- واحتج به للمختلف فيه؛ تقوية واستدلالاً.

المبحث الثاني

تَوْجِيهَاتُ الْإِلَمَاءِ أَبِي شَامَةِ لِلْمُتَفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ فِي (إِبْرَازِ الْمَعَانِي)

1 - قَالَ تَعَالَى : «يَخْدِيْغُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدِيْغُونَ إِلَّا أَنْفَسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ»

[البقرة: 9]

قَالَ أَبُو شَامَةَ : «وَإِنَّا أَجْمَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَعُدِلَ فِيهِ مِنْ فَعَلَ إِلَى فَاعِلٍ؛ كَرَاهَةُ التَّصْرِيبِ هَذَا الْفِعْلُ الْقَبِيحُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَأُخْرِجَ مُتَجَزَّجُ الْمُحَاوَلَةَ بِذَلِكَ، وَالْمَعَانَةُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»⁽¹⁾.
الدِّرَاسَةُ :

يُحَتَّمُ أَنْ تَكُونَ الْمُفَاعَلَةُ مِنْ وَاحِدٍ، بِمَعْنَى: يَخْدِيْغُونَ، كَعَاقِبَتِ الْلَّصَّ، وَطَارَقَتِ التَّعْلُلَ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُحَاوَلَةَ إِنَّمَا كَانَتْ لِلَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَيُحَتَّمُ أَنْ تَكُونَ الْمُفَاعَلَةُ فِي (خَائِعٍ) عَلَى بَيْهَا مِنِ اثْنَيْنِ؛ وَعَلَى هَذَا تَكُونُ مُحَاوَلَةُ اللَّهِ لَهُمْ حِيثُ أَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَمُحَاوَلَةُ الْمُؤْمِنِينَ لَهُمْ كَوْفِئُهُمْ أَمْتَلُوا أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ⁽²⁾.

قَالَ الدَّارِيُّ: «وَمَمْ يَخْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ: «يَخْدِيْغُونَ اللَّهَ» هَاهُنَا، وَفِي سُورَةِ النِّسَاءِ [142] بِالْتَّرْبِيَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لِعَظَمَةٍ «يَفْعَالُونَ» الَّذِي هُوَ مِنِ اثْنَيْنِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: يَعْتَلُونَ الَّذِي هُوَ مِنْ وَاحِدٍ، كَفَوْلِهِ تَعَالَى: «فَكَنَّا لَهُمُ اللَّهُ» [التوبه: 30]، مِنْ حِيثُ أَرِيدَ بِذَلِكَ فِي السُّورَتَيْنِ [التوبه؛ الْمَنَافِقُونَ: 4] وَحَدَّهُمْ⁽³⁾.

وَمُحَاوَلَةُ الْمُنَافِقِينَ اللَّهُ هُوَ مِنْ حِيثُ الصُّورَةِ لَا مِنْ حِيثُ الْمَعْنَى؛ مِنْ جِهَةِ تَظَاهِرِهِمْ بِالْإِيمَانِ وَهُمْ مُبْطَنُونَ لِلْكُفُرِ، أَوْ مِنْ حِيثُ عَدَمِ عِرْفَاتِهِمْ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَظَلَّوْا أَنَّهُمْ مَنْ يَصْبِحُ خِدَاعَهُ⁽⁴⁾، أَوْ أَنَّ الْمُنَافِقَ يُخَادِعُ اللَّهَ بِكُنْدِيَّهِ بِلِسَانِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَادِعُهُ بِخَدْلَانِهِ.

(1) أبو شامة، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 320.

(2) يُشَطِّرُ: الْقَارِيُّ، «الْأُلْيَةُ لِتُثْرِأَ السَّبْعَةَ»، 1: 316؛ وَالْقَيْسُيُّ، «الْكَشْفُ»، 1: 224؛ وَابْنُ أَبِي مُرْبِّمَ، «الْمَوْضِعُ»، 1: 245؛ وَأَبُو حَيَّانَ، مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفُ «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ فِي التَّفْسِيرِ». تَحْقِيقُ صَدِيقِيْ مُحَمَّدٍ جَمِيلٍ، (بِيُوْثٌ: دَارُ الْفِكْرِ، 1420هـ)، 1: 92، 93.

(3) الدَّارِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 2: 837.

(4) أبو حَيَّانَ، «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ»، 1: 92.

عن حُسْنِ الْبَصِيرَةِ إِمَّا فِيهِ نَجَاهَةٌ لَعْسِيهِ فِي آجِلِ مَعَادِهِ⁽¹⁾.

وَيُمْكِنُ فَعْلُهُمْ هَذَا حِدَاعًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ صُورَتَهُ صُورَةُ الْحِدَاعِ، فَالْجَمْلَةُ الْكَبِيرَةُ مَسْوِقَةٌ عَلَى أَسْلُوبِ الْمُشَائِكَلَةِ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ صُنْعُ الْمُنَافِقِينَ⁽²⁾.

قَالَ السَّمِينُ: «وَقَيلَ: بَلِ الْمُفَاعَلَةُ هُنَا عَلَى بَابِهِ فِي الْعِلَمَيْنِ، إِمَّا كُونُ الْمُفَاعَلَةِ فِي الْأَوَّلِ مِنِ الْثَّيْنِ بِالْمُحَاذَعَةِ مِنْهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى، إِمَّا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةِ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَإِمَّا لِعدَمِ عِرْفَاتِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَتَوْهِيْهِمْ أَنَّهُمْ يُحَاذَعُونَ»⁽³⁾.

فِي خَرَاجِ الْفَعْلِ عَلَى الْمُفَاعَلَةِ فِيهِ شَذِيرَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ مُخَادِعَتِهِمْ لَهُ بَلِكَلَّا. قَالَ الْمَهْدَوِيُّ (ت 440هـ): «عَلَّهُ إِجْمَاعُ الْفَرَاءِ عَلَى 『يُخَادِعُونَ اللَّهَ』 فِي الْبَقْرَةِ [9]، وَالسَّنَاءِ [142]: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَذِّرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُخَذِّرُ، إِذْ لَا يَخْدُعُهُ خَادِعٌ، وَإِمَّا أَخْبَرَ تَعَالَى أَهْمَمَ يُخَادِعَوْنَهُ، وَالْمُفَاعَلَةُ لَا تَكُونُ فِي أَعْلَى الْأَمْرِ إِلَّا مِنِ الْثَّيْنِ، نَحْوُهُ: حَاطِبَتُ، وَحَاصِفَتُ، وَقَاتَلَتُ. فَمَعْنَى: 『يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا』 أَهْمَمُ يُظْهِرُونَ لِلنَّبِيِّ الْكَلِلَةَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ خِلَافَ مَا يَعْتَقِدُونَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُخَازِّيْهِمْ عَلَى مُخَادِعَتِهِمْ، فَصَارَ ذَلِكَ مِنِ الْثَّيْنِ لِذَلِكَ»⁽⁴⁾.

2- قَالَ تَعَالَى: «وَلَا يَقْبِلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُصْرُونَ» [البقرة: 123]

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «أَخْبَرَ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ، أَيِّ: الْكَلِمَةُ الْأُولَى عَنِ الْآخِرَةِ، وَهِيَ: 『وَلَا يَقْبِلُ مِنْهَا عَدْلٌ』، فَإِنَّ الْفَعْلَ مُذَكَّرٌ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَدِّ إِلَى مُذَكَّرٍ، وَهُوَ 『عَدْلٌ』 وَبَعْدَهُ: 『وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ』، لَمْ يُخْتَلِفْ فِي تَأْنِيشِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا كَلِمَةً مُسْتَقْلَةً

⁽¹⁾ الطَّبَرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ «جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ ثَاوِيْلِ آيِ الْقُرْآنِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ شَاكِرِ، (ط 1، بَيْرُوت: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، 2000م)، 1: 275, 274.

⁽²⁾ طَنْطَاوِيُّ، مُحَمَّدُ سَيِّدُ «الْتَّسِيِّرُ الْوَسِيْطُ لِلْقُرْآنِ الْكَبِيرِ». (ط 1، الْتَّاهِرَةُ: دَارُ الْمَضْيَّ مِصْرُ، 1997م)، 1: 55.

⁽³⁾ السَّمِينُ، «الْعِدْدُ التَّضِيِّيُّ»، 1: 152.

⁽⁴⁾ الْمَهْدَوِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ «شُنُونُ الْمُدَيَاةِ». تَحْقِيقُ حَارِمَ حَيْدَرٍ، (ط 1، الْرِّياضُ: مَكْتبَةُ الرِّشْدِ، 1415هـ)، 1: 153.

بِخَلَافِ الْأُولَى»⁽¹⁾.

الدِّرَاسَةُ:

إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْمُؤْنَثِ وَفِعْلِهِ، وَكَانَ التَّأْنِيَّثُ عَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَإِنَّهُ يَجُوَرُ تَأْنِيَّثُ الْفِعْلِ وَتَدْكِيرُهُ، كَمَا فِي الْأُولَى: «وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَنَدَةً» [البقرة: 48]، فَقَدْ قَرَأَ ابْنُ كَيْمَرَ، وَالْبَصْرِيَّانَ «يَقْبَلُ» بِالتَّأْنِيَّثِ، وَقَرَأَ الْبَافُونَ بِالتَّدْكِيرِ⁽²⁾.

وَعِلْمٌ مِّنْ قَرَأَهُ بِالثَّانِيَّةِ أَنَّهُ أَنَّتِ التَّأْنِيَّثَ لِفُظُولِ الشَّفَاعَةِ، وَعِلْمٌ مِّنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ أَنَّهُ ذَكَرَ؛ لِأَنَّ تَأْنِيَّثَ الشَّفَاعَةِ عَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَلَا تَدْكِيرٌ قَدْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِهَا بِفَاصِلٍ جَعَلَهُ عِوْضًا مِّنْ تَأْنِيَّثِ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الشَّفَاعَةِ وَالشَّفَعِيَّعِ وَاحِدٌ⁽³⁾.

قَالَ ابْنُ عَاشُورَ: «وَيَجُوَرُ فِي كُلِّ مُؤْنَثٍ الْكَفْطَ عَيْرُ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيَّثُ أَنْ يُعَامَلْ مُعَامَلَةَ الْمَذَكَرِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ التَّدْكِيرِ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ»⁽⁴⁾.

أَمَّا الْأَخِيْرَةُ «وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلًا» فَقَدْ اتَّفَقَ الْقُرَاءُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالتَّدْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَعْدَلُ تَأْنِيَّثَ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُنَا مُسْتَنْدٌ إِلَى مَذَكَرٍ، فَلَا يَجُوَرُ فِيهِ إِلَّا التَّدْكِيرُ⁽⁵⁾. وَكَذِيلَكَ اتَّفَقُوا عَلَى قِرَاءَةِ الْفِعْلِ فِي «وَلَا تَنْفَعُهُ كَا شَنَدَةً» بِالتَّأْنِيَّثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمُؤْنَثِ وَفِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ مُؤْنَثَةٌ لِمَكَانِ الثَّاءِ، فَيَبْيَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَنْدٌ إِلَيْهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيَّثِ؛ لِتَدْلُّ بِأَنَّ الْفَاعِلَ مُؤْنَثٌ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ⁽⁶⁾.

3- قَالَ تَعَالَى: «ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ» [آل عمران: 59، 60]، وَقَالَ تَعَالَى: «وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ» [الأنعام: 73]:

⁽¹⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 323.

⁽²⁾ ابْنُ الْجُزْرِيِّ، «الشَّنَدَةُ»، 2: 212.

⁽³⁾ ابْنُ خَالَوَنِيِّ، الْحَسَنِيُّ بْنُ أَحْمَدَ «الْمُجَمَعُ» فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ. تَعْقِيقُ عَبْدِ الْعَالِيِّ مُكَّمَّ، (ط٤، بَيْرُوتُ: دَارُ الشَّرْوُقِ، 1401هـ)، 76؛ وَالْقَيْسِيُّ، «الْكَشْفُ»، 1: 238؛ وَالْمَهَأوِيُّ، «شُرُحُ الْمَدَابِيَّةِ»، 2: 164؛ وَائِنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمُوْضِعُ»، 1: 273، 274.

⁽⁴⁾ ابْنُ عَاشُورَ، مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ «التَّخْرِيرُ وَالتَّسْوِيرُ». (تُوْنُسُ: الدَّارُ التُّوْسِيَّةُ لِلشَّرِّفِ، 1984م)، 1: 486.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: الْقَاسِيُّ، «اللَّالِمُ الْقَرِيْدَةُ»، 2: 524؛ وَالْسَّوِيْنُ، «الْعِيْدُ التَّضَيْدُ»، 1: 205.

⁽⁶⁾ يُنْظَرُ: ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمُوْضِعُ»، 1: 273.

قال أبو شامة: «وبقي موضعان لم يختلف في رفعهما، وهما الثاني في آل عمران، وفي الأنعام: «وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ»، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِعَصْبُهُمْ بِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى ماضٍ لَفْظًا في آل عمران، وَتَقْدِيرًا في الأنعام، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»⁽¹⁾.
الدراسة:

المواضيع المختلفة فيها في **«كُنْ فَيَكُونُ»** سورة **الإمام** ابن عامرٍ
بنصب الثُّونِ في **«فَيَكُونُ»**، ووافقة الكسائي في النَّحْلِ وَيَسٍ، وَفَرَا الْبَاقُونَ بِالرَّفِيعِ،
وأنفق القرآن على الرفع في موضعين آل عمران، والأنعام⁽³⁾.
ووجه النصب: كونه جواباً للأمر، وأنه منصوب بإضمار (أن) بعد القاء الواقع
جواباً للأمر الفظي لا المعنوي⁽⁴⁾.

وأما رفعه في السيدة فعلى ثلاثة أوجه: الأولى: أن معطوف على **«يَقُولُ»**، وهو
قول الرَّجَاحِ (ت 311هـ)⁽⁵⁾، والطَّبَري (ت 310هـ)⁽⁶⁾، ورَدَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ (ت 542هـ)
منْ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ مَعَ التَّكْوِينِ وَالْمُجْوَدِ⁽⁷⁾، وَرَدَهُ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ⁽⁸⁾؛ لِأَنَّ مِنَ
المواضيع ما ليس فيه **«يَقُولُ»** كالموضوع الثاني من آل عمران المتفق على قراءته بالربيع

⁽¹⁾ أبو شامة، «إنجاز المعاني»، 341، 342.

⁽²⁾ وهي: **«كُنْ فَيَكُونُ** ﴿١٧﴾ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ [آل عمران: 47، 84]، و**«كُنْ يَكُونُ** ﴿٤٠﴾ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا ﴿٤١﴾ [الحل: 40، 41]، و**«كُنْ فَيَكُونُ** ﴿٢٥﴾ وَلَئِنَّ اللَّهَ يُرِيَ ﴿٢٦﴾ [مرم: 35، 36]، و**«كُنْ يَكُونُ** ﴿٣٦﴾ فَسَبَّحَنَ ﴿٣٧﴾ [بس: 82، 83]، و**«كُنْ فَيَكُونُ** ﴿٢٨﴾ الَّذِي تَرَى إِلَى الَّذِينَ يُجْهِلُونَ ﴿٢٩﴾ [غافر: 68، 69].

⁽³⁾ ابن الجوزي، «الشتر»، 2: 220.

⁽⁴⁾ ينظر: الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 2: 204؛ والمهموي، «شرح المذايحة»، 2: 179؛ والسمين، «العقد الناضي»، 1: 360.

⁽⁵⁾ ينظر: الرَّجَاحُ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِّيِّ «معاني القرآن واعرابه». تحقيق عبد الجليل شلبي، (ط 1، بيروت: عام المكتب، 1988م)، 1: 199.

⁽⁶⁾ ينظر: الطَّبَريُّ، «جامع البيان»، 2: 549.

⁽⁷⁾ ينظر: ابن عطية، عبد الحق بن عالي «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». تحقيق عبد السلام محمد، (ط 1، بيروت: دار المكتب العلمية، 1422هـ)، 1: 202.

⁽⁸⁾ الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 2: 207؛ وأبو شامة، «إنجاز المعاني»، 340.

فَبَلَهُ 『قَالَ لَهُ』؛ مِنْ حِيثُ إِنَّهُ مُضَارِعٌ، فَكَيْفَ يُعَطَّفُ عَلَى ماضٍ؟
وَأَجِيبَ بِأَنَّ مَوْضِعَ آلِ عِمْرَانَ الْمُجَمَعِ عَلَيْهِ يُمْكِنُ أَنْ يُعَطَّفَ الْمُضَارِعُ عَلَى
الْمَاضِي؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ يَعْنِي الْمَاضِي، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: 『فَيَكُونُ』 فِي مَعْنَى: وَ (كَانَ)،
فَكَمَا جَاءَ عَطْفُ الْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽¹⁾:
وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّهِ يَسْتَبِّئُ فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِي

لَمَّا كَانَ الْمُضَارِعُ يَعْنِي الْمَاضِي، كَذَلِكَ عَنْكُشَهُ يَجُوزُ، وَهُوَ عَطْفُ الْمُضَارِعِ عَلَى
الْمَاضِي لِمَا كَانَ الْمُضَارِعُ يَعْنِيَاهُ؛ إِذْ لَا فَارَقَ يَمْتَعُ مِنْ ذَلِكَ.
وَالثَّانِي: أَنَّ رُفْعَهُ عَلَى الْإِسْتِنَافِ، أَيْ: فَهُوَ يَكُونُ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا
عَلَى 『كُنَّ』 مِنْ حِيثُ الْمَعْنَى⁽²⁾.

وَنَقْلُ السَّمِينُ التَّعْلِيلُ الَّذِي أَوْرَدَهُ أَبُو شَامَةَ لِلْمَوْضِعَيْنِ بِنَصِّهِ⁽³⁾، وَيَقُولُ أَبُنُ
الْجَزَرِيِّ فِي تَوْجِيهِ الْمَوْضِعَيْنِ الْمُجَمَعِ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا بِالرَّفْعِ: «فَأَمَّا حَرْفُ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّ
مَعْنَاهُ: (كُنْ فَكَانَ)، وَأَمَّا حَرْفُ الْأَنْعَامِ فَمَعْنَاهُ: الْإِحْبَارُ عَنِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ كَائِنٌ لَا
مُحَالَةَ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا يَرِدُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْقِيَامَةِ كَثِيرًا يَذْكُرُ بِلْفَظِ ماضٍ، تَحْوُ:
﴿فَيَوْمَذِدَ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ١٥ وَانشَقَتِ السَّمَاءُ﴾ [الْحَاقَة: 15، 16]، وَتَحْوُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾
[الْفَجْر: 22]، وَتَحْوُ ذَلِكَ، فَشَابَهَ ذَلِكَ فَرْفَعَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا احْتَلَفَتِ الْمَعَانِي
اَحْتَلَفَتِ الْأَفْعَاظُ؛ فَالْأَحْفَشُ الدِّمْشِقِيُّ: إِنَّمَا رَفَعَ أَبْنُ عَامِرٍ فِي الْأَنْعَامِ عَلَى مَعْنَى:
سِينِ الْحَسْرِ، أَيْ: فَسَيَكُونُ»⁽⁴⁾.

وَقَدْ رَدَ بِعَضُّهُمْ قِرَاءَةً أَبْنِ عَامِرٍ بِالنَّصْبِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُحْتَلَفِ فِيهَا، وَكَانَ إِمَّا
اَحْتَجَ بِهِ الْمُدَافِعُونَ عَنْهَا قِرَاءَتُهُ مَوْضِعِيَّ آلِ عِمْرَانَ وَالْأَنْعَامِ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِمَا بِالرَّفْعِ؛ إِمَّا

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: الْعَدَادِيُّ، عَنْدُ الْقَادِرِ بْنُ عُمَرَ «خِرَاثَةُ الْأَدَبِ وَلُبُّ لُبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارِئُونَ، طِ4، الْقَاهِرَةُ: مَكْتبَةُ الْجَامِعِيِّ، 1: 357.

⁽²⁾ يُنْظَرُ: الْمَهَاجِوِيُّ، «شَيْعُ الْمُدَائِيَةِ»، 2: 180؛ وَالسَّمِينُ، أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ «الْأَنْوَرُ الْمُصْنُونُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ الْمَكْتُونُ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الْجَنْوَاطِ، (دَمْشِقُ): دَارُ الْقَلْمَنْ، 2: 87، 88.

⁽³⁾ السَّمِينُ، «الْعَدَادُ التَّضَيِّنُ»، 1: 374.

⁽⁴⁾ أَبُنُ الْجَزَرِيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 220، 221.

يُوكِدُ اللَّهُ لَمْ يَتَبَعِ إِلَّا الرِّوَايَةُ وَالْأَثَرُ. قَالَ السَّمِينُ: «وَاعْمَلْ: أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ صَحِيحَةُ الْمَعْنَى وَالرِّوَايَةِ، فَلَا مَعْنَى لِرَدَّ مِنْ رَدَّهَا، وَلَا التَّفَاتٍ إِلَيْهَا، لِأَنَّ فَارِئَهَا مِنْ كَبِيرِ أَئمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَرْجِيمِهِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ التَّائِبِينَ، وَعَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَأَيِ الدَّرَدَاءِ ﷺ، وَعَيْرِهِ، حَتَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ﷺ، فَلَمْ يَتَبَعِ فِيهَا إِلَّا الْأَثَرُ. أَلَا تَرَى قِرَاءَتُهُ: **كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ**، **كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ**» بِالرَّبِيعِ فِيهِمَا، لَمْ قَرَأُهُمَا مَرْفُوعَيْنِ؟ فَلَا يُعْتَقِدُ فِي إِمَامٍ مِنْ هُؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ ﷺ أَنَّهُ نَقَلَ قِرَاءَةً مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، وَاحْتِيَارِهِ، بَلْ مُتَبَعٌ فِيهَا نَقْلٌ مَشَابِهٌ»^(١).

4- قَالَ تَعَالَى: **وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ** **تِلْكَ أُمَّةٌ فَدَّ خَتَّ** [البقرة: 140، 141].

قال أبو شامة: «وَلَا خِلَافٌ فِي الْخُطَابِ فِيهَا وَإِنْ احْتَلَفُوا فِي: **أَمْ نَقُولُونَ**»، وَسَبَبَهُ أَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ: **أَمْ نَقُولُونَ** مَا قَطَعَ حُكْمُ الْعَيْبَةِ، وَهُوَ: **Qُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ**»^(٢).

الدراسة:

وَجَّهَ أَبُو شَافِعَةَ الْقِرَاءَةَ الْمُتَعَقَّدَ عَلَيْهَا هُنَا بِمَا يَنْسَبُ السِّيَاقَ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَبْنُ الْجَزَرِيِّ، وَمُشَهُّمَا السَّمِينُ حِيثُ يَقُولُ: «وَوَجْهُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْخُطَابِ الْأَوَّلِ دُونَ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ قَرَبَ مِنْهُ الْخُطَابُ فَيَلْهُ وَبَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: **Qُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ**»، وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ: **وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنْهَكُونَ**»^(٣).

أَمَّا **أَمْ نَقُولُونَ** الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، فَقَرَأَ أَبْنُ عَامِرٍ، وَحَمْرَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَحَلْفُ، وَحَصْنُ، وَرُوَيْسٌ بِالْخُطَابِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْعَيْبِ^(٤).

وَوَجْهُ الْخُطَابِ: أَنَّهُ أَتَبَعَهُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْخُطَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: **أَتَحَاجَجُونَا فِي اللَّهِ**، وَمَا بَعْدُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: **أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ**، فَأَجْرَى الْكَلَامَ عَلَى سَقِّ وَاجِدٍ فِي الْمُخَاطَبَةِ، وَوَجْهُ الْعَيْبَةِ: أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ غَيْبٌ، فَجَرَى الْكَلَامُ

^(١) السَّمِينُ، «الْعِقْدُ التَّضِيْدُ»، 1: 366.

⁽²⁾ أبو شامة، «إِنْرَازُ الْعَيْبَ»، 347.

⁽³⁾ السَّمِينُ، «الْعِقْدُ التَّضِيْدُ»، 1: 425.

⁽⁴⁾ أَبْنُ الْجَزَرِيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 223.

عَلَى لَعْظِ الْعِيَّبَةِ^(١).

5 - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَيَّنِهِ أَنْ يُسَلِّمَ الْرِّبَاحَ مُبَشِّرَتٍ وَلَيْدِيقُوكُ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الروم: 46]

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَأَمَا الْأَوَّلُ فِيهَا فَمَجْمُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ: ﴿وَمَنْ أَيَّنِهِ أَنْ يُسَلِّمَ الْرِّبَاحَ مُبَشِّرَتٍ﴾ ... جَمَعُوا الَّذِي فِي الرُّومِ، لِأَجْلِ قَوْلِهِ: ﴿مُبَشِّرَتٍ﴾»^(٢).
الدِّرَاسَةُ:

وَقَعَ الْخِلَافُ فِي لَفْظِ ﴿الْرِّبَاح﴾ إِفْرَادًا وَجَمِيعًا بَيْنَ الْقُرَاءَ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَانْفَعُوا عَلَى الْجَمْعِ فِي أَوَّلِ الرُّومِ، وَعَلَى الْإِفْرَادِ فِي ﴿الْرِّبَاحَ الْفَقِيمَ﴾ [الذَّارِيَاتِ: 41]^(٣).
وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوْجِيهُ الدَّائِرِيُّ^(٤)، وَالسَّخَاوِيُّ^(٥)، وَشَعْلَةُ^(٦)، وَنَقْلَةُ السَّمِينُ عَنْ أَبِي شَامَةَ^(٧)، وَرَادُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ عَلَيْهِ الْإِنْتَقَافُ عَلَى الْإِفْرَادِ فِي الذَّارِيَاتِ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْإِفْرَادِ فِي ﴿الْفَقِيمَ﴾^(٨).

وَعَقَبَ الْفَاسِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَعَلَّ بَعْضُهُمُ اسْتِشَاءَ الْأَوَّلِ مِنَ الرُّومِ بِوُقُوعِ ﴿مُبَشِّرَتٍ﴾ حَالًا عَنْهَا، وَهُوَ تَعْلِيلٌ مُنْتَقَضٌ بِقَوْلِهِ: ﴿لَوْقَحَ﴾، وَ﴿شُرَّا بَيْنَ يَدَيِ رَحْمَتِهِ﴾»^(٩).

أَيْ: أَنَّ ﴿لَوْقَحَ﴾ جَمْعٌ وَقَعَ بَعْدَ تَوْحِيدِ ﴿الْرِّبَاحَ﴾ فِي قِرَاءَةِ حَمْرَةَ، وَخَلْفِ، وَكَذَلِكَ جَاءَ ﴿شُرَّا﴾ بَعْدَ تَوْحِيدِهِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ^(١٠).

(١) يُنْظَرُ: ابْنُ خَالَوَيْهِ، «الْحَجَّةُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 89؛ وَالْفَاسِيُّ، «الْكَشْفُ»، 1: 266.

(٢) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 349.

(٣) يُنْظَرُ: ابْنُ الْجَزَرِيِّ، «الشُّرُّ»، 2: 224,223.

(٤) يُنْظَرُ: الدَّائِرِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 2: 894.

(٥) يُنْظَرُ: السَّخَاوِيُّ، «فَتْحُ الْوَصِيْنِ»، 3: 681.

(٦) يُنْظَرُ: شَعْلَةُ، «كِتَابُ الْمَعَانِي»، 2: 44,43.

(٧) يُنْظَرُ: السَّمِينُ، «الْمِعْدُ النَّصِيْدُ»، 2: 447.

(٨) ابْنُ الْجَزَرِيِّ، «الشُّرُّ»، 2: 224.

(٩) الْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْقَرِيْدَةُ»، 2: 572,571.

(١٠) يُنْظَرُ: ابْنُ الْجَزَرِيِّ، «الشُّرُّ»، 2: 223.

ولذلك وجّه أبو شامة بقوله: «وَحْجَةُ حَمْرَةٍ: أَنَّ ذَلِكَ عَيْرٌ مَانِعٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمُفْرَدِ الْجَمْعُ، فَ»لَوْقَ« مِثْلُ »نُشْرَا« يَضْصَمُ النُّونُ، لِأَنَّهُ جَمْعُ (نُشُورٍ) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كِتْبَرٍ، وَأَمَّا الْكِسَائِيُّ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقْرُأُ بِفَتْحِ النُّونِ»⁽¹⁾.

وَأَيْدَ بِعَضُّهُمْ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو شَامَةُ، فَذَكَرُوا أَنَّ الْمُعْنَيِّينَ مُتَقَارِبَانِ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ حَنْسٌ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَلِذَلِكَ جَاءَتِ الْحَالُ مِنْهُ مَجْمُوعَةً فِي قَوْلِهِ: »لَوْقَ« وَ»نُشْرَا«⁽²⁾.

وَأَمَّا وجْهُ الْإِفْرَادِ فِي الدَّارِيَاتِ فَدَهَابًا إِلَى أَنَّ الرِّيحَ لِلْعِذَابِ⁽³⁾. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: «وَأَكْثَرُ دَكْرِ الرِّيحِ مُعْرَدَةً، إِنَّمَا هُوَ بِقَرِيبَةِ عَذَابٍ، كَفُولَهُ: »وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِمَ«...»⁽⁴⁾.

6 - قَالَ تَعَالَى: »وَلَيْسَ الْأَنْرِيزَ بِأَنَّ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ طُهُورِهَا« [البقرة: 189] : قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي رُفْعِ: »وَلَيْسَ الْأَنْرِيزَ بِأَنَّ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ طُهُورِهَا«؛ لِأَنَّ »أَنَّ تَأْتُوا« قَدْ تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّ يَكُونُ حَبْرًا بِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ»⁽⁵⁾.
الدِّرَاسَةُ:

الْأَصْلُ فِي اسْمِ (لَيْسَ) أَنْ يَلِيهَا، وَفِي حَبْرِهَا أَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْإِسْمِ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، وَحَبْرَهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَلِي الْفَعْلَ، وَفِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْفَاعِلِ.

وَنَعْدِيْمُ حَبْرِ (لَيْسَ) عَلَى اسْمَهَا قَلِيلٌ، حَتَّى مَنْعِهُ جَمَاعَةُ، مِنْهُمْ ابْنُ دَرَسْتَوْيَهُ قَالَ: «لَاَكَمَا تُشَبِّهُ (مَا) الْجِنَاحِيَّةَ، وَلَاَكَمَا حَرْفٌ عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ»، وَلَكِنَّهُ مَحْجُوحٌ بِالْقِرَاءَةِ الْمُتَوَارَةِ: »لَيْسَ الْأَنْرِيزَ أَنْ تُولُوا« [البقرة: 177]، فَقَدْ قَرَأَ حَفْصٌ، وَحَمْرَةُ بِنَصْبِ »الْأَنْرِيزَ«⁽⁶⁾، وَالْحَجَّةُ لِقَرَاءَتِهِما: أَنَّهُ حَبْرٌ »لَيْسَ« مُقَدَّمٌ، وَ»أَنْ تُولُوا« اسْمُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدِرِهِ،

(1) أبو شامة، «إنزال المعاني»، 349.

(2) القاسمي، «اللآلئ القراءة»، 2: 571؛ والسميني، «العيقد التصييد»، 2: 446.

(3) يُنْظَرُ: ابْنُ أَبِي مَرْمَةَ، »الْمُوْضِخُ«، 1: 307.

(4) يَصْرُفُ تَسِيرٌ، ابْنُ عَطِيَّةَ، »المُحَرَّرُ الْوَجِيْزُ«، 2: 412.

(5) أبو شامة، «إنزال المعاني»، 355.

(6) وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرُّتْبَعِ. ابْنُ الْجَزَري، »النَّشْرُ«، 2: 226.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُرَاءِ عِنْدَ أَبِي شَامَةِ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

فَالْتَّقْدِيرُ: لَيْسَ الْبِرُّ تَوْلِيْتُكُمْ⁽¹⁾.

وَتَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الاسمِ، لَأَنَّ (آن) وَصِلَّتْهَا فِي تَقْدِيرِ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُضَمَّرِ، وَالْمُضَاصُ إِلَى الْمُضَمَّرِ أَعْرَفُ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالْأَعْرَفُ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِسْمُ لِ(كَانَ) وَأَخْواهُ⁽²⁾.

فَالإِجْمَاعُ لِأَجْلِ الْبَاءِ الَّتِي فِي (بَأَنَّ)⁽³⁾.

فَالْأَفَاسِيُّ: «وَاتَّفَقَ الْفُرَاءُ عَلَى الرُّفْعِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنَّ تَأْتُوا الْبُجُوتَ)؛ لَأَنَّ الْبَاءَ لَا تُرَادُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ، فَتَعَيَّنَ لَمَّا دَحَلَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا، وَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ صَلَحٌ أَنْ يَكُونَ اسْمًا»⁽⁴⁾.

وَذَكَرَ الْمُعَرِّبُونَ أَنَّ دُخُولَ الْبَاءِ عَلَى حَيْرِ (لَيْسَ) لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، تَحْوِيْقَ قَوْلِكَ: لَيْسَ رَبِّ يَقَائِمُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ) [الزُّمُر: 36]، وَقَوْلُهُ: (أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ) [الْأَعْرَافِ: 172]⁽⁵⁾.

7 - قَالَ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ بِإِيمَانِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْلَّيِّنَ بِعَيْرِ حَقِّ) [آل عمران: 21]:

فَالْأَبُو شَامَةَ: «وَاحْتَرَرَ بِقَوْلِهِ: اثْنَانِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: (وَيَقْتُلُونَ الْلَّيِّنَ بِعَيْرِ حَقِّ)، فَلَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ: فَتَنَ»⁽⁶⁾.
الدِّرَاسَةُ:

وَجَهَ الْعَلَمَاءُ قِرَاءَةَ الْجُمُهُورِ بِعَيْرِ الْأَلْفِ⁽⁷⁾، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِيْتَ

(1) يُنْظَرُ: الْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 2: 579؛ وَابْنُ مَالِكٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «شِرْعُ تَشْهِيلِ الْفَوَائِدِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ الْجَمْعِ الْسَّيِّدِ، وَمُحَمَّدِ الْمُخْتُونِ، (ط١، ذَارُ هَجَزٍ، 1990م)، 1: 351؛ وَالسَّيِّدُونُ، «الْدُّرُّ الْمَصْوُّنُ»، 2: 245.244.

(2) يُنْظَرُ: الْفَاسِيُّ، «الْكَسْفُ»، 1: 281؛ وَالسَّيِّدُونُ، «الْدُّرُّ الْمَصْوُّنُ»، 2: 245.244.

(3) يُنْظَرُ: الدَّلَائِلُ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 2: 900.

(4) الْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 2: 579.

(5) يُنْظَرُ: أَبُو تَعْبِيشَ، يَعْبِيشُ بْنُ عَلَيٍّ «شِرْعُ الْمُفَصَّلِ لِلرَّمْخَشِريِّ». تَقْدِيمُ إِمِيلِ يَعْقُوبِ، (ط١، بَيْرُوْثُ: ذَارُ الْحُكْمِ الْعَلِيَّةِ، 2001م)، 2: 118؛ وَابْنُ مَالِكٍ، «شِرْعُ التَّشْهِيلِ»، 1: 382.

(6) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 384.

(7) وَقَرَأَ حَمَّةً (وَيَقْتَلُونَ). أَبُو الْجَزَّارِ، «الشَّرْسُرُ»، 2: 238.

يَأْمُرُوكُتْ بِالْقِسْطِ» [آل عمران: 21] يُوجّه القراءة المجمع علىَّها «وَيَقْتُلُوكُتْ آنَّيْكَنْ»: آنَّهُ مِنَ القُتْلِ⁽¹⁾.

يُؤُولُ مَكَّيٌّ: «وَحُجَّةٌ مِنْ جَعَلَهُ مِنَ القُتْلِ: آنَّهُ عَصَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَيَقْتُلُوكُتْ آنَّيْكَنْ»؛ فَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِعَقْلِهِمْ لِلآنْيَا، فَقَتْلُ مِنْ هُوَ دُونَ الْآنْيَا أَسْهَلُ عَلَيْهِمْ فِي كُفْرِهِمْ، وَمَنْ بَحْرًا عَلَى قَتْلِ نَحْنَ فَهُوَ أَجْرًا عَلَى قَتْلِ مِنْ هُوَ دُونَ النَّحْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَحَمَلَ آخِرُ الْكَلَامِ عَلَى أَوْلِهِ فِي الإِخْبَارِ بِالْقُتْلِ عَنْهُمْ»⁽²⁾.

8- قالَ تَعَالَى: «وَالْمُحَصَّنُتْ مِنَ الْآنْسَاءِ» [النساء: 24]

قالَ أَبُو شَامَةَ: «أَكْسِرُ الْمُنْكَرِ وَالْمُعْرَفَ إِلَّا الْأَوَّلُ، وَهُوَ: «وَالْمُحَصَّنُتْ مِنَ الْآنْسَاءِ»، فِي رَأْسِ الْبَزُورِ؛ لِآنَّهُ يَعْنِي الْمُرْوَحَاتِ»⁽³⁾.
الدِّرَاسَةُ:

اتَّفَقَ الْفُرَاءُ عَلَى فَتْحِ الصَّادِ فِي هَذَا الْحُرْفِ؛ لِآنَّ مَعْنَاهُ دَوَاثُ الْأَرْوَاجِ⁽⁴⁾.

قالَ الْمَهْدَوِيُّ: «فَوَجْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ مِنْ فَتْحِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ، وَكَسْرِ مَا سِوَاهُ؛ أَنَّ الْأَوَّلَ مَعْنَاهُ: الْإِحْصَانُ مِنَ التَّزْوِيجِ ... فَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْفُرْقَانِ، فَلَيْسَ فِيهِ مَوْضِعٌ يَتَّسِعُ لِتَزْوِيجِ خَاصَّةً، فَكَسْرُ الصَّادِ فِيهِ عَلَى مَعْنَى: آنَّ الْمَرْأَةَ أَحْصَنَتْ نَفْسَهَا بِالْإِسْلَامِ، أَوِ الْحُرْبَةِ، أَوِ الْعِقَّةِ، فَهُوَ مُحْصَنَةٌ.

وَمَنْ فَتَحَ الصَّادَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فَلِآنَّهُ يَقُولُ: أَحْصَنَ الرَّزْعُ الْمَرْأَةَ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ: أَحْصَنَهَا الْإِسْلَامُ، وَالْحُرْبَةُ، وَالْعِقَّةُ، فَهُوَ مُحْصَنَةٌ»⁽⁵⁾.

9- قالَ تَعَالَى: «إِنَّا كُلُّ فِيهَا» [غافر: 48]:

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: ابْنُ زَجْلَةَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ «خَبَّجُهُ الْقِرَاءَاتِ». تَحْقِيقُ سَعِيدِ الْأَفْعَابِيِّ، (ط٥، بَيْرُوْث: مُؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، 1997م)، 158؛ الْمَهْدَوِيُّ، «شَرْعُ الْهَدَى»، 2: 216؛ وَالْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 2: 643، 642.

⁽²⁾ مَكَّيٌّ، «الْكَشْفُ»، 1: 339، 338.

⁽³⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 415.

⁽⁴⁾ يُنْظَرُ: مَكَّيٌّ، «الْكَشْفُ»، 1: 384؛ وَالْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 3: 706؛ وَائِنُ الْجَزَرِيُّ، «النَّسْرُ»، 2: 249.

⁽⁵⁾ بِالْحِصَارِ، الْمَهْدَوِيُّ، «شَرْعُ الْهَدَى»، 2: 249.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

قالَ أَبُو شَامَةَ: «وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى قِرَاءَةِ: 《إِنَّا كُلُّ فِيهَا》， وَهُوَ عَلَى هَذَا
الْإِغْرَابِ»⁽¹⁾.

الدِّرَاسَةُ:

يُقْسِدُ أَبُو شَامَةَ أَنَّ إِعْرَابَ الْمَوْضِعِ الْمُتَفَقِّ عَلَيْهِ كَمَوْضِعٍ آلِ عِمْرَانَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي
عَمْرِو، بِالرَّفْعِ فِي 《كُلُّهُ》⁽²⁾، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ۚ» [آل
عِمْرَانَ: 154].

أَيْ: أَنَّ 《كُلُّهُ》 مُبْتَدَأٌ، وَ 《اللَّهُ》 خَبِيرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبِيرٌ 《إِنَّ》， وَإِنَّ وَاسْمُهَا وَخَبِيرُهَا
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْقُولِ، وَكَذَلِكَ 《كُلُّ》 بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْنَادِ، وَسَاغَ الْإِبْنَادُ بِهِ لِمَا فِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْعُمُومِ، وَ 《فِيهَا》 الْخَبِيرُ، وَالْجُمْلَةُ خَبِيرٌ 《إِنَّ》⁽³⁾.

قالَ السَّمِينُ: «قَوْلُهُ: 《إِنَّا كُلُّ》: الْعَامَةُ عَلَى رُفعِ 《كُلُّ》， وَرَفْعُهُ عَلَى الْإِبْنَادِ،
وَ 《فِيهَا》 خَبِيرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبِيرٌ 《إِنَّ》， وَهَذَا كَفَوْلُهُ فِي آلِ عِمْرَانَ: «قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ۚ»
فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرِو»⁽⁴⁾.

10 - قالَ تَعَالَى: «شَمَ إِذَا دَعَاكُمْ دَعَوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ» [الرُّوم: 25]:
قالَ أَبُو شَامَةَ: «احْتَرَزْ مِنَ التَّائِبَةِ، وَهِيَ: «شَمَ إِذَا دَعَاكُمْ دَعَوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ
تَخْرُجُونَ»؛ فَإِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعِقْلَ فِيهِ مُشَدِّدٌ إِلَى الْفَاعِلِ»⁽⁵⁾.

الدِّرَاسَةُ:

وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْقُرَاءِ فِي لَفْظِ 《تَخْرُجُونَ》 فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ⁽⁶⁾، بَيْنَ فَتْحِ التَّاءِ

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 399.

(2) وَهِيَ قِرَاءَةٌ يَعْنُونُ أَبْيَانًا، وَقَرْأًا الْبَاقِيَنَ بِالنَّصْبِ. أَبْيَانُ الْجَنَاحِيِّ، «الشَّفَعُ»، 2: 242.

(3) يُنْظَرُ: الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 3: 90؛ وَالْقَيْسِيُّ، «الْكَسْفُ»، 1: 361.

(4) السَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 9: 487.

(5) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 471.

(6) وَهِيَ: فِي الْأَغْرَافِ [25]، وَفِي أَوَّلِ الرُّومِ [19]، وَالرُّخْرُوفِ [11]، وَالْجَاثِيَّةِ [35].

وَضَمِّ الرَّاءُ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَبَيْنَ ضَمِّ النَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ مَبْنِيًّا لِلمُفْعُولِ⁽¹⁾، يَقُولُ الْفَاسِيُّ: «وَالْقَرَاءَتَانِ مُنَدَّأْخَلَتَانِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَخْرَجُوا حَرْجُونَا، وَإِذَا خَرَجُوا فَقَدْ أَخْرَجُونَا»⁽²⁾.
وَاحْتِجَّ عُلَمَاءُ التَّوْجِيهِ لِقِرَاءَةِ «تَخْرُجُونَ» بِالْجُمَاعِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنَ الرُّومِ⁽³⁾، قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وَحْجَةٌ مِنْ قَالَ: «تَخْرُجُونَ»؛ اِتَّقَافُ الْجَمِيعِ فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ إِذَا دَعَكُمْ دَعْوَةَ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَتَمْ تَخْرُجُونَ» بِفَتْحِ النَّاءِ»⁽⁴⁾.

11- قَالَ تَعَالَى: «لِيَسْتَخِدْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا» [الزخرف: 32]:
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَقَبْلَ الضَّمِّ مِنَ السُّخْرَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالكَثِيرُ مِنْ الْهُنْرِ وَاللَّعْبِ، وَاجْمَعُوا عَلَى ضَمِّ الَّذِي فِي الرُّخْرُوفِ: «لِيَسْتَخِدْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، لِيَسْتَنْظِمَ قَوْمَ الْعَالَمِ»⁽⁵⁾.
الدِّرَاسَةُ:

السَّسْخِيرُ: الْإِنْقِيَادُ، وَالسُّخْرِيُّ: هُوَ الَّذِي يُفْهَرُ فِي تَسْخِيرٍ بِإِرَادَتِهِ، وَسَخِرُتْ مِنْهُ، وَاسْتَسْخِرُتْ لِلْهُنْرِ مِنْهُ⁽⁶⁾، فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لِيَسْتَخِدْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا»: «لِيُصَرِّفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي حَوَائِجِهِمْ، وَيَسْتَخْرُجُوهُمْ فِي مِهَنِهِمْ، وَيَسْتَخْرُجُوهُمْ فِي أَشْغَالِهِمْ، حَتَّى يَتَعَايَشُوا»⁽⁷⁾.

وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَارِسِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَمِنْ ثُمَّ اتَّقَفَ هُؤُلَاءِ الْقَرَاءَةِ عَلَى الضَّمِّ فِي الَّتِي فِي الرُّخْرُوفِ ... فَهَذَا مِنَ السُّخْرَةِ وَالْإِنْقِيَادِ بَعْضُهُمْ لِيَعْضِي فِي الْأُمُورِ الَّتِي إِنْ لَمْ يَنْقُدْ

(1) قَرْ حَمْرَةُ، وَالكِسَائِيُّ، وَخَلَفَ بِالْبَيْنَاءِ لِلْفَاعِلِ فِي الْأَزْنَعَةِ، وَاقْفَمُهُمْ يَعْمُلُونَ وَابْنُ ذَكْوَانَ فِي الْأَغْرَافِ، وَوَاقْفَمُهُمْ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي الرُّخْرُوفِ، وَاحْتِلَفَ عَنْهُ فِي حَرْفِ الرُّومِ، وَقَرْأَا الْبَاقِفُونَ عَلَى الْبَيْنَاءِ لِلْمُفْعُولِ. ابْنُ الْجَزِيرِيُّ، «النَّسْرُ»، 2: 268, 267.

(2) الْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 3: 808.

(3) يُنْظَرُ: ابْنُ زَجْلَةَ، «لَحْجَةُ الْقِرَاءَاتِ»، 280؛ وَالْفَاسِيُّ، «اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ»، 3: 808.

(4) الْفَارِسِيُّ، «الْحَجَجَةُ لِلْقَرَاءَةِ السَّبْعَةِ»، 4: 10.

(5) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْعَنَانِ»، 610.

(6) الرَّاغِبُ، الْحَسَنِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ «الْمَفَرَادَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ». تَحْقِيقُ صَفْوَانَ الدَّاؤِيِّ، (ط١، دِمْشَقُ، بَيْرُوت: دَارُ الْقُلَمِ، الدَّارُ الشَّامِيَّةُ، 1412هـ)، 402.

(7) الرَّاغِشِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو «الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْبِيلِ». (ط٣، بَيْرُوت: دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، 1407هـ)، 4: 248.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَعِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازِ الْمَعَانِي)

بَعْضُهُمْ لِيُعْضُ فِيهَا، لَمْ يَلْتَهِمْ قَوْمٌ أَمْرِ الْعَامِ»⁽¹⁾.

وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ: «وَلَذِكْرٍ أَجْعَلُوا عَلَى ضَمِّ السِّتِينِ فِي الرُّخْرُوفِ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي التَّسْخِيرَ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَاتِ»⁽²⁾.

وَبَعْدَ أَنْ وَجَهَ عَنْدَ الظَّاهِرِ بْنِ نَشْوَانَ (ت: 649هـ) الْقُرَاءَعِنْ بِضمِّ السِّتِينِ وَكَسْرِهَا، قَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فِي سُورَةِ الرُّخْرُوفِ -: لِتَسْخَدَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا»، وَمَمْ يَكْسِرُهُ أَحَدُ فِي الْمَشْهُورِ؟.

فَالْجَوابُ: أَنَّ الَّذِي فِي الرُّخْرُوفِ مِنَ السُّحْرَةِ حَاصِّهُ، الدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِتَسْخَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا»، أَيْ: خَدْمًا وَحْولًا، وَأَمَّا الإِسْتِهْزَاءُ فِيهِ فَمُحَالٌ»⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَانْخَذْنَاهُمْ سُحْرِيًّا» [المؤمنون: 110]، وَ«الْخَذَنَاهُمْ سُحْرِيًّا» [ص: 63]، فَقَدْ فُرِيَ بِضمِّ السِّتِينِ وَكَسْرِهَا⁽⁴⁾؛ فَحُجَّةٌ مِنْ ضَمِّ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ التَّسْخِيرِ، وَهُوَ الْخَدْمُ، وَحُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ السُّحْرَةِ، وَهُوَ الإِسْتِهْزَاءُ، وَذَلِيلُهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَعَّكُونَ»⁽⁵⁾.

وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ زَيْنَبَةَ (ت: 403هـ) الْإِجْمَاعَ عَلَى الرِّفْعِ فِي الرُّخْرُوفِ حُجَّةً لِلرِّفْعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَرَجَحَهُ بِهِ، فَقَالَ: «فَرُدْ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجْعَلُوهُ عَلَيْهِ أَوْيَ»⁽⁶⁾.

12- قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ صَدِيقًا ثُوِّيَّهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ»

[الأحزاب: 31]:

(١) يَصْرُفُ يَسِيرٌ، الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءَعِنِ السَّبِيعَةِ»، 5: 305.

(٢) الْمَهْدَوِيُّ، «شَرْحُ الْمَدَائِيَّةِ»، 2: 437؛ وَيُنْتَرُ: الدَّائِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 3: 1395؛ وَابْنُ أَبِي مُرْتَمَ، «الْمُوْضِعُ»، 2: 903؛ وَابْنُ الْجَزِيرِيُّ، «النَّثَرُ»، 2: 329.

(٣) الْسَّعْدِيُّ، عَنْ الظَّاهِرِ بْنِ نَشْوَانَ، «كِتَابُ شَرْحِ الْمُؤْمِنِ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبِيعِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْحَافِظِ، (السَّعْدِيَّةُ: كُلُّيَّةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالدِّرَاسَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِيَّةِ الْمُتَوَّرَةِ، 1421-1422هـ)، 359.

(٤) قَرَأَ الْمَدَائِيَّ، وَحْمَدُهُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفَ بِضمِّ السِّتِينِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَقَرَأَ الْبَاقِفُونَ بِكَسْرِهَا فِيهِمَا. ابْنُ الْجَزِيرِيُّ، «النَّثَرُ»، 2: 329.

(٥) يُنْتَرُ: ابْنُ خَالَوَيْهِ، الْحَسَنِيُّ بْنُ أَحْمَدَ «إِعْرَابُ الْقُرَاءَاتِ السَّبِيعِ وَعَلَيْهَا». تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَثِيمِيَّ، (ط١، الْقَاهِرَةُ: مَطْبَعَةُ الْمَدِيَّةِ، 1992م)، 2: 95؛ وَالْعَنِيسيُّ، «الْكَشْفُ»، 2: 131.

(٦) ابْنُ زَيْنَبَةَ، «حُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ»، 492.

قال أبو شامة: «وأجمعوا في **يَقْنَتْ** على لفظ التذكير؛ ردًا على لفظ **مِنْ**، فكذا ما عطف عليه، وهو (يَعْمَلْ)»⁽¹⁾.
الدراسة:

وجه العلماء إجماع القرآن على قراءة **يَقْنَتْ** بالباء حملًا على لفظ **مِنْ**؛ لأنَّ لفظة مذكرة⁽²⁾.

قال الفارسي: « وإنما لم يختلف الناس في **يَقْنَتْ**، و**يَأْتِ**؛ لأنَّ إنما جرى ذكر **مِنْ**، ولم يغير ذكر ما يدل على التأنيث فيحمل الكلام على المعنى»⁽³⁾.
وقال مكي: «والحجَّة في ذلك: أنهم أستدروا الفعل إلى **مِنْ** ولفظه مذكور، فسبق التذكير إلى الفعل، قبل إثبات ما يدل على التأنيث من قوله: **مِنْكُنْ**، وقوله: **تُؤْتَنَاهَا أَجْرَهَا**. ولما أتى **وَتَعْمَلْ** بعد إثبات ما يدل على التأنيث، وهو **مِنْكُنْ**، حسن التأنيث فيه حملًا على لفظ **مِنْكُنْ**، وعلى معنى **مِنْ**»⁽⁴⁾.

ولذلك فإن حجَّة من قرأ **وَتَعْمَلْ** بالباء⁽⁵⁾: إجماع الجميع على الباء في قوله: **يَقْنَتْ**، فرد ما اختلف فيه إلى معنى ما أجمع عليه⁽⁶⁾.

13- قال تعالى: **فَإِنْ ءَاسْتُمْ مَنْهُمْ رُشَدًا** [النساء: 6]، قال تعالى: **فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحْرَرُوا رَشْدًا** [الجن: 14]:

قال أبو شامة: «والرشد والرشد لغتان، كالأبخل والأبخل، وقيل: الرشد بالضم: الصلاح، وبالفتح: الذين، ولهذا أجمع على ضم: **فَإِنْ ءَاسْتُمْ مَنْهُمْ رُشَدًا**، وعلى فتح **فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحْرَرُوا رَشْدًا»⁽⁷⁾.**

⁽¹⁾ أبو شامة، «إبراز المعاني»، 648.

⁽²⁾ ينظر: ابن أبي مريم، «الموضع»، 2: 1034؛ والسعدي، «كتاب شرح الغسوان في القراءات السبع»، 480؛ وأبو حيَّان، «البحر المحيط»، 8: 473.

⁽³⁾ الفارسي، «الحجَّة لقراءة السبعة»، 5: 474.

⁽⁴⁾ ينظر: القيسري، «الكثف»، 2: 197.

⁽⁵⁾ وهي قراءة حمز، والكسائي، وخلف ابن الجزي، «التشير»، 2: 348.

⁽⁶⁾ ينظر: ابن زيدان، «حجَّة القراءات»، 576؛ والمهدو، «شرح المداية»، 2: 476.

⁽⁷⁾ أبو شامة، «إبراز المعاني»، 481.

الدِّرَاسَةُ:

الرَّشْدُ وَالرُّشْدُ: خِلَافُ الْغَيِّ، قَالَ تَعَالَى: «فَقَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» [البقرة: 256]، وَرَوَى الْيَهِيدِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرُو أَنَّهُ قَالَ: «الرُّشْدُ مَا كَانَ يَعْنِي الصَّلَاحُ، كَفَوْلُهُ بَعْذَلٌ»؛ فَالرُّشْدُ: هَاهُنَا إِصْلَاحُ الْمَالِ، وَالرُّشْدُ: فِي الدِّينِ، كَمَا قَرَأَ أَبُو عَمْرُو: «مِمَّا عَلِمْتَ رَشَدًا» [الكهف: 66].⁽¹⁾

قَالَ أَبُو عَلَيٍّ: «وَقَدْ جَاءَ: «فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحْرِرُوا رَشَدًا»، فَهَذَا فِي الدِّينِ ... وَالَّتِي فِي سُورَةِ التِّسْعَاءِ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشَدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» فَمِنْ إِصْلَاحِ الْمَالِ، وَالْحَفْظِ لَهُ».⁽²⁾

14- قَالَ تَعَالَى: «أَمَّرَ حَسِيبَمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ أَنَّهُمْ أَذْنِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الْأَصْدِيرِينَ» [آل عمران: 142]:

قَالَ أَبُو شَامَةَ -عِنْدَ قِرَاءَةِ «وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يَجْدِلُونَ فِي إِيمَانِنَا» [الشورى: 35] بِالنَّصْبِ-: «فَكَذَا النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: «وَيَعْلَمُ» أَفَادَ الْاجْتِمَاعَ، فَلِهَدَا أَجْمَعُ عَلَى النَّصْبِ فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ».⁽³⁾

الدِّرَاسَةُ:

اَخْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِي «وَيَعْلَمُ» فِي سُورَةِ الشُّورِيِّ بَيْنَ قِرَاءَةِ الْفَعْلِ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ⁽⁴⁾؛ فَالرَّفْعُ عَلَى الإِسْتِئْنَافِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَالْجِرَاءَ قَدْ تَمَّ، فَجَازَ الإِتِّيَادُ بِهِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ مِنْ مَجْزُومٍ إِلَى مَنْصُوبٍ، كَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ.⁽⁵⁾

وَمَعْنَى الصَّرْفِ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَهَةٍ، فَصُرِفَ إِلَى عَيْرِهَا، فَتَغَيَّرَ الْإِعْرَابُ لِأَجْلِ الصَّرْفِ. فَوَأْوَ الصَّرْفِ تُفَيِّدُ مَعْنَى الْإِفْرَانِ، وَتُعَيِّنُ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، وَلِذَلِكَ أَجْمَعُ عَلَى

(1) المُهَدَّدِيُّ، «شُرُخُ الْمَدَائِيَّةِ»، 2: 311.

(2) بِاشْتِصَارٍ، الْمَارِسِيُّ، «الْجُنَاحُ لِلْمُؤْمِنِ الْمُسَيْبَةِ»، 4: 79.

(3) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 675.

(4) قَرَأَ أَبُو عَمْرِ، وَالْمَدَائِيَّانِ يَرْفِعُ الْمِيمَ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَصْبِيَّهَا. أَبُو الْجَزِّيِّيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 367.

(5) بِيَنْطَلُ: الْطَّرِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 21: 543؛ وَأَبُو حَالَوَنِيُّ، «إِعْرَابُ الْقُرَاءَاتِ السَّيْنِيِّ وَعَلَيْهَا»، 2: 285؛ وَأَبُو مَرِيْمَ، «الْمُوْضَخُ»، 3: 1143.

النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: «وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ»، أَيْ وَيَعْلَمُ الْمُجَاهِدِينَ وَالصَّابِرِينَ مَعًا⁽¹⁾. 15 - قَالَ تَعَالَى : «وَهِيَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَسَدًا» [الكهف: 10]، وَقُلَّ عَسَى أَنْ

يَهْدِيَنَ رَبِّ لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَسَدًا» [الكهف: 24]

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَقَبْلَ هَذَا الْحَرْفِ فِي الْكَهْفِ مُؤْضِعًا، لَا خِلَافٌ فِي فَتْحِهِمَا، وَهُمَا: «وَهِيَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَسَدًا»، وَقُلَّ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَ رَبِّ لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَسَدًا»؛ وَذَلِكَ لِمُوازِنَةِ رُؤُوسِ الْأَيِّ قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا، نَحْوَ: «عَبَّا»، «عَدَداً»، «أَحَدًا»⁽²⁾.

الدِّرَاسَةُ:

يُفَصِّدُ أَبُو شَامَةَ بِقَوْلِهِ: «وَقَبْلَ هَذَا الْحَرْفِ» أَيْ: «عَلَى أَنْ تُعْلَمَنَ مِمَّا عِلمَتْ رَسَدًا»، فَقَدِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُرَاءُ؛ فَقَرَأُ الْبَصْرِيُّانَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالشِّينِ، وَقَرَأُ الْبَافُونَ بِضمِّ الرَّاءِ، وَإِسْكَانِ الشِّينِ⁽³⁾، وَالْحُجَّةُ لِمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِهِنِ: أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الصَّالِحَ فِي الدِّينِ، وَالْحُجَّةُ لِمَنْ قَرَأَ بِضمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الشِّينِ: أَنَّهُ أَرَادَ الصَّالِحَ فِي الْمَالِ، وَحَدَّ الْبُلُوغُ⁽⁴⁾. وَقَبْلَ: إِنْ قِرَاءَةُ الْجُمُهُورِ بِضمِّ الرَّاءِ لِتَوْفِيقِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ أَوْخِرِ الْأَيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَيِّ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا أَتَتْ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَلَمًا»، «صَبَرًا»⁽⁵⁾.

وَقَدْ وَاقَقَ أَبْنُ الْجُزَّارِيِّ أَبَا شَامَةَ فِي تَعْلِيلِ اِتِّفَاقِ الْفُرَاءِ عَلَى فَتْحِ الْمُؤْضِعَيْنِ، فَقَالَ: «فَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى فَتْحِ الْحُرْفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛ لِمُنَاسِبَةِ رُؤُوسِ الْأَيِّ، وَمُوازِنَتِهَا لِمَا قَبْلَهُ، وَلِمَا بَعْدَهُ نَحْوَ: «عَبَّا»، وَ«عَدَداً»، وَ«أَحَدًا»، بِخِلَافِ الثَّالِثِ فَإِنَّهُ وَقَعَ قَبْلَهُ «عَلَمًا»، وَبَعْدَهُ «صَبَرًا»، فَمَنْ سَكَنَ فَلْلِسْنَاتِيَّةَ أَيْضًا، وَمَنْ فَتَحَ فِي الْحُلَافَةِ بِالنَّظَرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ»⁽⁶⁾.

16 - قَالَ تَعَالَى : «هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ» [الرعد: 16]

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: أَبُو حَيَّانَ، «الْبَحْرُ الْمُجِيطُ»، 9: 342.

⁽²⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْعَبَابِيِّ»، 482.

⁽³⁾ يُنْظَرُ: أَبْنُ الْجُزَّارِيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 311.

⁽⁴⁾ يُنْظَرُ: أَبْنُ خَالَوَيْهِ، «الْحُجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 226؛ وَالْمَهْدَوِيُّ، «سُرُجُ الْهِدَايَةِ»، 2: 397.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: أَبْنُ زَجْلَةَ، «خُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ»، ص 422؛ أَبُو حَيَّانَ، «الْبَحْرُ الْمُجِيطُ»، 15: 267.

⁽⁶⁾ أَبْنُ الْجُزَّارِيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 312.

قال أَبُو شَامَةَ: «وَقَبْلَ هَذَا: 《هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ》 لَا خِلَافٌ فِي تَذْكِيرِهِ؛ إِذْ لَا يَتَّبِعُهُ فِيهِ التَّأْنِيَّةُ مَعَ تَذْكِيرِ الْفَاعِلِ»⁽¹⁾.
الدِّرَاسَةُ:

وَمَرَادُ أَبِي شَامَةِ بِ«قَبْلَ هَذَا»: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «أَمْ هَلْ شَتَرَى الظُّلْمُنُتُ وَالثُّورُ»⁽²⁾ [الرعد: 16]، فَإِنَّهُ مَوْضِعٌ مُخْتَلِفٌ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ، فَحَمْرَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلْفُ، وَشَعْبَةُ فَرَوْوَا بِالْيَاءِ مُذَكَّرًا، وَفَرَأَا الْبَاقُونَ بِالْتَّاءِ مُؤْنَثًا، وَمَنْ فَرَأَا بِالْيَاءِ فَلَأَنَّ تَأْنِيَّةَ 《الظُّلْمُنُتُ》 عَيْنٌ حَقِيقِيَّةٌ؛ لَأَنَّ مَعْنَى 《الظُّلْمُنُتُ》 وَالظَّلَامُ سَوَاءٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّ 《الثُّورُ》 مُذَكَّرٌ، وَمَنْ فَرَأَا بِالْتَّاءِ أَنَّهُ أَنَّتِ عَلَى طَاهِرٍ تَأْنِيَّتِ لِفَظِ 《الظُّلْمُنُتُ》؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ حَالٌ⁽³⁾. أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأُولُ الْمُتَفَقُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالْيَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْحُ فِيهِ التَّأْنِيَّةُ أَصَلًا؛ لَأَنَّ الْفَاعِلَ فِيهِ مُذَكَّرٌ.

17 - قال تعالى: «أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَعَنْبَرٍ فَنَفَجَرَ الْأَنْهَرَ خَلَالَهَا تَفْجِيرًا» [الإسراء: 91]:
قال أَبُو شَامَةَ: «فَنَفَجَرَ الْأَنْهَرَ» فَلَا خِلَافٌ فِي تَشْدِيدِهَا؛ لِقُولِهِ فِي مَصْدَرِهَا:
تَفْجِيرًا»⁽⁴⁾.

الدِّرَاسَةُ:
أَيْ: أَنَّهُ مِنْ الْفِعْلِ (فَجَرَ) مُشَدَّدًا؛ لَأَنَّ مَصْدَرَهُ 《تَفْجِيرًا》，وَلِمَا أَتَى بَعْدَهُ مِنَ الْكُشْرَةِ؛ لِكَوْنِ الْأَنْهَارِ كَثِيرَةً، فَنَاسِبَهَا التَّشْدِيدُ⁽⁵⁾.
وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْقُرَاءِ، فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَعَى تَفْجِيرَ لَنَّا»

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 547.

(2) يُشَطِّرُ: الْتَّيْسِيُّ، «الْكُشْرَةُ»، 2: 19، 20؛ وَالْمَهْمَوِيُّ، «شُرُغُ الْمَدِيَّة»، 2: 371.

(3) يُنْظَرُ: الْفَاسِيُّ، «اللَّالُ لِلْفَرِيدَةِ»، 3: 919.

(4) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 564.

(5) يُشَطِّرُ: الدَّانِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 3: 1294؛ وَالسَّعْدِيُّ، «كِتَابُ شِرْحِ الْغُنَوانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 219؛ وَابْنُ الْجَزِيرِيُّ، الْسُّنْرُ، 2: 308.

[الإسراء: 90]، فَرِئَيْ بِالشَّدِيدِ، وَالْحُفِيفِ⁽¹⁾؛ فَحُجَّةٌ مَنْ ثَقَلَ أَرَادَ كُثْرَةَ الْأَنْجَارِ مِنَ الْيَنْبُوعِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَلَتَكُرِرِ الْأَنْجَارُ فِيهِ حَسْنٌ أَنْ يُثَقَّلَ. قَالَ الْفَارَسِيُّ: «فَنَّى الشَّتَّيْلَ إِيَّدَانَ بِتَكْرَارِ التَّعْجَرِ، وَفِيهِ مُوَافَقَةٌ لِلثَّانِي الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ»⁽²⁾. وَحُجَّةٌ مَنْ حَفَّ فَلَلَّاَنَّ الْيَنْبُوعَ وَاحِدًا⁽³⁾.

18- قَالَ تَعَالَى: «سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُوكُ» [المؤمنون: 85]:
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «سَيَقُولُونَ لِلَّهِ» فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: الْأَوَّلُ: لَا خَلَافَ فِيهِ أَنَّهُ لِلَّهِ يُبَثِّبُ لَامَ الْجُرْ، وَهُوَ جَوَابُ قَوْلِهِ: «قُلْ لَمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا» [المؤمنون: 84]⁽⁴⁾.

الدراسة:

أَيْ: لَمْ يُخْتَلِفْ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، إِذْ كَانَ السُّؤَالُ بِلَامَ الْجُرْ «لَمَنِ»، فَكَانَ جَوَابُ ذَلِكَ: لِلَّهِ، كَمَا تَقُولُ: لِمَنِ هَذِهِ الدَّارُ؟ فَيَقُولُ: لِرَبِّي، بِخَلَافِ الْمُوَضِعَيْنِ الْأَخْيَرَيْنِ فَالسُّؤَالُ فِيهِمَا يَعْنِي لَامَ الْجُرْ⁽⁵⁾.

قَالَ الْفَارَسِيُّ: «أَمَّا الْأَيْةُ الْأَوَّلُ فَجَوَابُهَا عَلَى الْقِيَاسِ، كَمَا يُقَالُ: لِمَنِ الدَّارُ؟ فَتَقُولُ: لِرَبِّي، كَأَنَّكَ تَقُولُ: لِرَبِّي الدَّارُ، فَاسْتَعْيِثُ عَنْ ذِكْرِهَا لِتَقْدُمِهَا»⁽⁶⁾.

وَقَالَ الدَّاهِيُّ: «وَلَا خَلَافٌ فِي الْحُرْفِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ»؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ «قُلْ لَمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا»، فَحَاجَةُ الْجَوابِ عَلَى لَفْظِ السُّؤَالِ⁽⁷⁾.

وَاحْتَمَمَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى أَنَّ الْحُرْفَ الْأَوَّلَ يَعْنِي أَلِفٌ قَبْلَ الْلَّامِ، بِخَلَافِ الْإِسْعَينِ الْأَخْيَرَيْنِ فَإِنَّمَا فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ بِالْأَلِفِ فِيهِمَا مَعًا، وَفِي سَائرِ الْمَصَاحِفِ بِدُونِ

(1) فَرَأَ الْكُوُفِيُّونَ، وَيَعْقُوبُ بْنُ قَتْحَمَةَ، وَإِسْكَانُ الْقَاءِ، وَإِسْكَانُ الْمُدَدِّيَّةِ، وَضَمِّ الْجُمِيمِ وَخَفْيَتِهَا، وَفَرَأَ الْبَأْلُوُونَ بِضَمِّ الْتَّاءِ، وَقَتْحَمَةُ الْقَاءِ، وَكُسْرُ الْجُمِيمِ وَشَدِيدِهَا. أَبُو الْجَرِيِّ، «الشَّشَرُ»، 2: 308.

(2) الْفَارَسِيُّ، «اللَّالُ الْقَرِيَدَةُ»، 3: 950.

(3) يُنْظَرُ: الْفَارَسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْمُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 5: 118؛ وَالْقَيْسِيُّ، «الْكَثْفُ»، 2: 51.

(4) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَارُ الْعَنَائِي»، 609.

(5) يُنْظَرُ: الْمَهَارُوِيُّ، «شُعُّ الْمُدَدِّيَّةِ»، 2: 436؛ وَابْنُ أَبِي مَرْزَمَ، «الْمَوْضِعُ»، 2: 900؛ وَالسَّعْدِيُّ، «كِتَابُ شَرْحِ الْأَعْوَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 357؛ وَالسَّمِيُّ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 8: 363.

(6) الْفَارَسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْمُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 5: 301.

(7) الثَّانِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 3: 1393.

أَلِفٌ فِيهِمَا⁽¹⁾.

وَالْمَوْضَعَانِ الْأَلْخِيرَانِ قَرَأُوهُمَا أَبُو عَمْرُو، وَيَقُولُ بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ الْوَصْلِ قَبْلَ الْأَلِفِ فِيهِمَا، وَرَفْعُ الْمَاءِ مِنَ الْجَلَالَتَيْنِ، وَقَرَأُ الْبَاقِفُونَ بِعِيرٍ أَلِفٍ، وَحَفْظُ الْمَاءِ⁽²⁾.

وَحَجَّةٌ مِنْ قَرَأً بِالْأَلِفِ: أَنَّهُ أَتَى بِالْجَوَابِ عَلَى ظَاهِرِ السُّؤُلِ، وَحَجَّةٌ مِنْ قَرَأً بِعِيرٍ أَلِفِ: أَنَّهُ حَمَلَ الْجَوَابَ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ دُونَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ⁽³⁾.

19- قَالَ تَعَالَى: «أَنْ تَشَهَّدَ أَرْبَعَ شَهَادَتَيْ بِاللَّهِ» [النور: 8]:

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي نَصِبِ الثَّانِي، وَهُوَ «أَنْ تَشَهَّدَ أَرْبَعَ شَهَادَتَيْ بِاللَّهِ»؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لَا عِيرٌ؛ لِلتَّصْرِيحِ بِالْفَعْلِ قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ تَشَهَّدَ»⁽⁴⁾.

الدِّرَاسَةُ:

الْمَوْضَعُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِ أَرْبَعَ شَهَادَتَيْ بِاللَّهِ» [النور: 6]، اخْتَلَفَ فِيهِ الْقُرَاءُ؛ فَقَرَأً حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلْفُ، وَحَفْصُ بِرْفَعَ الْعَيْنِ، وَقَرَأُ الْبَاقِفُونَ بِالنَّصِبِ⁽⁵⁾.

وَالْقُرَاءَةُ بِالنَّصِبِ عَلَى الْمَصْدَرِ، فَالشَّهَادَةُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْفَعْلِ، فَإِنْتَصَبَ بِهِ «أَرْبَعَ»، وَارْتَفَعَ «فَشَهَادَةً» حَبْرًا عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأِ، أَيْ: فَالْحُكْمُ أَوِ الْوَاجِبُ، أَوْ مُبْتَدَأً عَلَى إِضْمَارِ الْحَبْرِ مُتَفَقًّدًا، أَيْ: فَعَلَيْهِ أَنْ يَشَهَّدَ، أَوْ مُؤَخَّرًا أَيْ: كَافِيَهُ أَوْ وَاجِبُهُ.

وَالْقُرَاءَةُ بِرْفَعِ «أَرْبَعَ» عَلَى أَهَانَ حَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ «فَشَهَادَةً»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: أَبُو إِيْدَى ذَارُود، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَلَيْمَانَ «كِتَابُ الْمَصَاحِفِ». تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ الدَّيْنِ بْنِ عَنْدِ السُّبْخَانِ، (ط٢، دَارُ الْبَشَارَى الْإِسْلَامِيَّةُ، 2002م)، 2: 272؛ وَالدَّانِيُّ، عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ «الْمُتَبَعِّنُ فِي مَغْرِفَةِ مَرْسُومِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ». تَحْقِيقُ ثُورَةِ الْحُمَيْدِ، (ط١، الرِّيَاضُ: دَارُ الْتَّدْمُرِيَّةُ، 2010م)، 582؛ وَأَبُو شَلَيْمَانَ بْنُ شَجَاعٍ «مُتَحَصَّرُ الْتَّيْبِينِ لِهِجَاءِ الشَّتَّرِيِّ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ شَرِشَلِ، (الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ: بِجَمِيعِ الْمُلْكِ فَهُدِّى، 2002م)، 4: 895.

⁽²⁾ يُنْظَرُ: الدَّانِيُّ، عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ «الْتَّيْبِيسِيرُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ». تَحْقِيقُ حَاتِمِ الصَّامِدِ، (ط١، الشَّارِقَةُ: مَكْتَبَةُ الصَّحَافَةِ، الْقَاهِرَةُ: مَكْتَبَةُ التَّابِعِينَ)، 378؛ وَأَبُو الْجَزِيرِيِّ، «الشَّشَرُ»، 2: 329.

⁽³⁾ يُنْظَرُ: مَكَّيُّ، «الْكَشْفُ»، 2: 130.

⁽⁴⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 612.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: أَبُو الْجَزِيرِيِّ، «الشَّشَرُ»، 2: 330.

⁽⁶⁾ يُنْظَرُ: أَبُو عَطِيَّةَ، «الْمُحَرَّرُ الْوَجِيْزُ»، 4: 166؛ وَأَبُو حَيَّانَ، «الْبَحْرُ الْمُبْحِيطُ»، 8: 17، 16.

أَمَا في المَوْضِعِ التَّانِيِ الْمُتَقَوِّي عَلَيْهِ فَنُصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، لِلتَّصْرِيفِ بِالْعَالَمِ فِيهَا، وَهُوَ الْفَعْلُ 『تَشَدَّدٌ』^(١).

20- قَالَ تَعَالَى: «وَالْخَوْسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ» [النور: 7].
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي رُفْعِ الْأَوَّلِ: 『وَالْخَوْسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ』، فَالرُّفْعُ فِيهَا عَلَى الْإِبْدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ حَجْرٌ؛ أَيْ: وَالشَّهَادَةُ الْخَامِسَةُ هِيَ لَغْظُ كَذَّا»^(٢).
الدِّرَاسَةُ:

اتَّقِ الْفَرَاءَ عَلَى قِرَاءَةِ 『وَالْخَوْسَةِ』 فِي المَوْضِعِ الْأَوَّلِ بِالرُّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصِبُ مَعَهَا وَلَا قَبْلَهَا، بَلْ هِيَ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ، إِمَّا مَعْطُوفَةً عَلَى 『أَرْبَعِ شَهَادَاتِ』 فِي قِرَاءَةِ مَنْ رُفِعَ، أَوْ عَلَى الْفَطْعِ وَالْإِسْتِئْنَافِ^(٣).

قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: «وَأَمَّا الرَّفْعُ الْمُتَقَوِّي عَلَيْهِ فِي الْخَامِسَةِ الْأُولَى، فَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا قَبْلَ الْكَلِمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: 『أَرْبَعِ شَهَادَاتِ』 مِنْ أَنْ يَكُونَ رُفْعًا أَوْ نَصْبًا عَلَى مَا سَقَ، فَإِنْ كَانَ رُفْعًا كَانَتِ الْخَامِسَةُ مَعْطُوفَةً عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ نَصْبًا قَطَعَهَا عَنْهُ، وَمَمْ يَعْلَمُهَا حَمُولَةً عَلَيْهِ، بَلْ حَمَلَهَا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى 『فَشَهَدَهُ أَحَدُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتِ』: عَلَيْهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، أَوْ حُكْمُهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَعَطَّافُ الْخَامِسَةِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ»^(٤).
وَاحْتَلَفَ الْفَرَاءُ فِي المَوْضِعِ التَّانِيِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْخَوْسَةُ أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا» [النور: 9]، فَقَرَأَهُ حَفْصُ بِالنَّصْبِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرُّفْعِ^(٥).

فَالرُّفْعُ عَلَى الْإِبْدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ «أَنَّ» وَمَا فِي حِيَّهَا الْحِبْر^(٦)، وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ذَلِيلٍ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، تَقْدِيرُهُ: وَيَشْهُدُ الْخَامِسَةُ، أَيْ: الشَّهَادَةُ الْخَامِسَةُ؛ لِأَنَّ (شَهَادَة) تَدْلُ عَلَى (يَشْهُدُ)، وَنَصْبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ.

^(١) يُنْظَرُ: الدَّائِيُّ، «جَامِعُ الْبَيْانِ»، 3: 1400؛ وَشَغَلَةُ، «كَنْزُ الْمَعَانِي»، 2: 473؛ وَالسَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 8: 386.

^(٢) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 612.

^(٣) يُنْظَرُ: السَّعْدِيُّ، «كِتَابُ شُرُحِ الْعُنْوَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 367.

^(٤) ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمَوْضِعُ»، 2: 911.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: الدَّائِيُّ، «الثَّيْسِيرُ»، 381؛ وَابْنُ الْجَزِيرِيِّ، «الشَّرِّ»، 2: 331.

⁽⁶⁾ يُنْظَرُ: ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمَوْضِعُ»، 2: 911؛ وَالسَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 8: 386.

وَجَبُورٌ نَصْبُ الْخَامِسَةِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ «أَزَيْغَ شَهَدَتِنَ» عَلَى الْعَطْفِ عَلَى
«أَزَيْغَ»⁽¹⁾.

21- قَالَ تَعَالَى : «وَالَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا الْحَلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَتٍ» [النور: 58]:

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَالْأَوَّلُ لَا خِلَافٌ فِي نَصِيبِهِ، وَهُوَ «ثَلَاثَ مَرَتٍ»؛ لِأَنَّهُ طَرْفٌ»⁽²⁾.
الدَّرَاسَةُ:

اتَّفَقَ الْفَرَاءُ عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: «ثَلَاثَ مَرَتٍ»؛ لِوُقُوعِهِ طَرْفًا. قَالَ السَّمِينُ: «فِيهِ
وَجْهَانٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الرَّمَانِيِّ، أَيْ: ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ، ثُمَّ فَسَرَ تِلْكَ
الْأَوْقَاتِ بِقَوْلِهِ: «مِنْ قَبْلِ صَلْوةِ الْعَجَزِ وَحِينَ تَضَعُونَ يَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ
الْعِشَاءِ» [النور: 58]. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدِرِيَّةِ، أَيْ: ثَلَاثَةَ اسْتِشَادَاتٍ⁽³⁾.

وَاحْتَلَفَ الْفَرَاءُ فِي «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ»، فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، وَحَلْفُ، وَسَعْبَةُ
بِالنَّصْبِ، وَقَرَأَ الْبَاهُونُ بِالرَّفْعِ⁽⁴⁾. وَفِي نَصِيبِهِ وَجْهَانَ: أَحَدُهُمَا: أَكْهَا بَدْلُ مِنْ «ثَلَاثَ مَرَتٍ»
عَلَى تَقْدِيرِهِ: أَوْقَاتٌ ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ، فَخُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقْتِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَاءِمَهُ، وَعَلَى
وَجْهِ الْبَدْلِ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ»؛ لِأَنَّهُ بَدْلٌ مِنْهُ، وَتَابِعٌ لَهُ . وَالثَّانِي:
أَكْهَا مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي، أَوْ: اتَّهَاوْ أَوْ احْذَرُوا ثَلَاثَ.
وَمِنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ، أَوْ
هَذِهِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ⁽⁵⁾.

22- قَالَ تَعَالَى : «إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَانَكَ» [العنكبوت: 33]:
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يَلْفَتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانَكَ»
[هود: 81]، فَقَرَئَ بِرَفْعٍ «أَمْرَانَكَ» وَنَصِيبِهَا، فَقَوْلُهُ: هُنُّا احْتِزاً مِنَ الْذِي فِي
الْعَنْكَبُوتِ: «إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَانَكَ»؛ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَشَىٰ مِنْ

⁽¹⁾ مَكْيَ، «الْكَشْفُ»، 2: 135.

⁽²⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 616.

⁽³⁾ السَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُونُ»، 8: 438.

⁽⁴⁾ يُنْظَرُ: أَبْنُ الْجَزَرِيِّ، «النَّثَرُ»، 2: 333.

⁽⁵⁾ يُبَطَّلُ: الْأَنْجَارِسِيُّ، «الْجُنَاحُ لِلْفَرَاءِ السَّبْعَةِ»، 5: 333؛ وَابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمُوْضِخُ»، 2: 924؛ وَالسَّمِينُ،
«الدُّرُّ الْمَصْوُونُ»، 8: 439.

مُوجِبٍ، أَمَّا هُنَا فَمُسْتَنَدٌ مِنْ عَيْنٍ مُوجِبٍ، فَجَرِيَ فِيهِ الْوِجْهَانِ: النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ»⁽¹⁾.
الدِّرَاسَةُ:

اختلف القراء في قراءة «أَمَّا لَكَ» في موضع هود؛ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو برفع الثناء، وقرأ الباقون بتصديها⁽²⁾.

والوجه في قراءة من قرأ بالنصب أنه نصبها على الاستثناء من الإيجاب من قوله: «فَأَشِيرُ إِلَيْهِ لَكَ»، أو نصبها على الاستثناء من «أَحَد» على أصل الباب؛ ل تمام الكلام قبله، والوجه في قراءة من قرأ بالرفع أنه رفعه على البذل من «أَحَد»، وساغ ذلك؛ لأنَّ النهي في معنى النفي⁽³⁾.

قال ابن زجالة: «والمعنى في هذه القراءة -أي: النصب- أنَّه لم يخرج أمرَ الله مع أهله، وفي القراءة الأخرى أنَّه خرج بما فالتفت فأصابتها الحجارة»⁽⁴⁾.

أَمَّا موضع العنكبُوتِ المُسْقُفُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالنَّصْبِ فَإِنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، مِنْ كَلَامِ نَاهٍ مُوجِبٍ، كَمَا تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَيْدًا.

23- قال تعالى: «لَا يَعْرِبُ عَنْهُ مِنْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِيلَكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابِ مِنِّي» [سبأ: 3]:

قال أبو شامة: «وأَمَّا الْدِي فِي سُورَةِ سَيِّفِنَ فَلَمْ يُقْرَأْ: «وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِيلَكَ وَلَا أَكْبَرُ»، إِلَّا بِالرَّفْعِ فَقْطُ، وَهُوَ يُقْرَأُ فَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ، وَسَبِيلُهُ: أَنَّ «مِنْقَالَ» فِيهَا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفٌ حَرِّ»⁽⁵⁾.

الدِّرَاسَةُ:

في رفع الحرفين وجهاهـ: أحدهما: العطف على «منقـال»، والثانـي: الـإـبـداء، والـخـبرـ.

⁽¹⁾ أبو شامة، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 519.

⁽²⁾ يُشَطِّرُ: الـأـدـيـ، «الـشـيـسـيـ»، 316؛ وـأـبـيـ الـجـزـيـ، «الـشـشـ»، 2: 290.

⁽³⁾ يُنْظَرُ: مـكـيـ، «الـكـثـفـ»، 1: 536؛ وـأـلـفـاسـيـ، «الـأـلـلـيـ الـفـرـيـدـةـ»، 3: 889؛ وأـبـوـ حـيـانـ، «الـبـخـرـ الـمـحـيـطـ»، 6: 189.

⁽⁴⁾ أـبـيـ زـجـلـةـ، «مـحـيـةـ الـقـرـاءـاتـ»، 348؛ وـيـشـطـرـ: الـطـرـيـ، «جـامـعـ الـبـيـانـ»، 15: 424.

⁽⁵⁾ أبو شامة، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 509.

﴿الْأَفْ كَيْت﴾⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَلَا أَصَرَّ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ» [يونس: 61] فَاحْتِلِفَ فِيهِمَا⁽²⁾؛ فَمَنْ قَرَأُهُمَا بِالرَّفْعِ فَإِنَّهُ حَمَلَهُمَا عَلَى مَوْضِعٍ «مِنْ مِثْقَالٍ»؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ رُفْعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَمَنْ فَسَخَهُمَا فَهُمَا فِي مَوْضِعٍ جَرِّ، لَكِنَّهُمَا لَا يَنْصَرِفُانَ، وَالْجُرْبُ فِيهِمَا عَطْفٌ عَلَى «مِثْقَالٍ» عَلَى الْلَّفْظِ⁽³⁾.

24- قَالَ تَعَالَى : «وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَعْلَمُ مَا فَعَلُوكُمْ [الشُورى: 25]

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي رُفْعٍ: «وَيَعْلَمُ مَا فَعَلُوكُمْ»؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى : «يَقْبِلُ التَّوْبَةَ»، «وَيَعْلَمُوا»، «وَيَعْلَمُ»⁽⁴⁾.

الدِّرَاسَةُ:

لَمْ يَحْتَلِفُ الْفَرَاءُ فِي قِرَاءَةِ الْعَطْلِ «وَيَعْلَمُ» بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى فَعْلَمِنِ مَرْفُوعِينَ. وَاحْتَلُوا فِي قِرَاءَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَيَعْلَمُ الَّذِينَ» [الشُورى: 35]، فَقُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ⁽⁵⁾، فَالرَّفْعُ عَلَى الإِسْتِنَافِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا جَرَاءٌ⁽⁶⁾.

25- قَالَ تَعَالَى : «إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ» [الجاثية: 3] :
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ: «إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ» آنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ «إِنَّ»⁽⁷⁾.

(1) يُنْتَرُ: التَّحَاسُ، أَحْدُ ثُنْ مُحَمَّدٌ «إِعْزَارُ الْفُرَآنِ». تَعْلِيقُ عَبْدِ الْمُمْنَعِ إِبْرَاهِيمَ، (ط 1، بِيُونُوث: دَارُ الْكُتُبِ الْعَلِيَّةِ، 1421هـ)، 3: 228، وَاللَّدِي، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 3: 1185؛ وَأَبُو حَيَّانَ، «الْبَحْرُ الْمُجِيدُ»، 8: 519، وَالسَّمِينُ، «الدُّرُّ النَّصْوُنُ»، 9: 148.

(2) قَرَأَ يَغْنُوُثُ، وَمَهْرَةُ، وَخَلَفُ بِرْفُعِ الرَّاءِ فِيهِمَا، وَأَبْلَاقُونَ بِالنَّصْبِ. أَبْنُ الْجَزِيرِيُّ، «النَّسْمَرُ»، 2: 285.

(3) يُنْتَرُ: الْمَهْنَوِيُّ، «شُرُعُ الْمَدَائِيَّة»، 2: 341.

(4) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 79.

(5) قَرَأَ نَافِعٌ، وَأَبْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو حَعْفَرٍ بِرْفُعِ الْمِيمِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَصْبِيَّهَا. أَبْنُ الْجَزِيرِيُّ، «النَّسْمَرُ»، 2: 367.

(6) يُنْتَرُ: الْقَارِسُ، «الْحَجَّةُ لِلْمُرَاءِ الْسَّيْعَةَ»، 6: 130؛ وَالْمَهْنَوِيُّ، «شُرُعُ الْمَدَائِيَّة»، 2: 505.

(7) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 683.

الدراسة:

لَا خِلَافٌ فِي كُسْرِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا اسْمُ «إِنَّ»⁽¹⁾، وَإِنَّا الْخِلَافُ فِي الْمُوْضِعِينَ الْأُخْرَى، وَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّتُ لَقَوْمَ يُوقَنُونَ» [الجاثية: 4]، وَقَوْلُهُ: «إِنَّتُ لَقَوْمَ يَعْقُلُونَ» [الجاثية: 5]، فَرَأَهُمَا حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ بِكْسِرِ التَّاءِ، وَفَرَأَهُمَا الْبَافُونَ بِالرَّاءِ⁽²⁾. فَحُجَّةُ مَنْ كَسَرَ التَّاءَ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ «إِنَّ» فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ فِي أَسْمَوْتِ وَالْأَرْضِ»، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِ (فِي)، مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَثِيفٌ». وَحُجَّةُ مَنْ رَفَعَ: أَنَّهُ عَطَّفَ عَلَى مَوْضِعِ «إِنَّ» وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ، وَمَوْضِعُ «إِنَّ» وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ رُفْعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، أَوْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِسْتِنَافِ بِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ⁽³⁾. 26- قَالَ تَعَالَى: «وَالْجِئْنُ ذُو الْمَصْفُ وَالرَّيْحَانُ» [الرحمن: 12]. قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَالْعَصْفُ: وَرْقُ الرَّزْعِ، وَلَا خِلَافٌ فِي جَرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ صَرِيْحًا»⁽⁴⁾.

الدراسة:

اتَّفَقَ الْفُرَاءُ عَلَى قِرَاءَةِ «الْمَصْفِ» بِالْجَرِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى الْفُرَاءَيْنِ فِي «ذُو»، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ⁽⁵⁾: الْأُولَى: قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ بِنْصِبِ الْأَسْمَاءِ التَّالِثَةِ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ عَطَّفٌ عَلَى «وَالْأَرْضَ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى «وَالْأَرْضَ وَضَعْهَا لِلْأَنَارِ» [الرحمن: 10]: حَلَقَ الْأَرْضَ، وَالثَّالِثَةُ: قِرَاءَةُ حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ بِرْفُعِ الْأَوَّلَيْنِ، وَجَرٌّ التَّالِثُ، وَالْوَجْهُ فِي رُفْعِ الْأَوَّلَيْنِ أَنَّهُ عَطَّفٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُبْتَدَأُ قَبْلَهُ، وَهُوَ «فِيهَا فَكِهَةٌ وَالنَّخْلُ» [الرحمن: 11]، وَخَفْضٌ «وَالرَّيْحَانُ» أَنَّهُ عَطَّفٌ عَلَى «الْمَصْفِ»، وَالثَّالِثُ: قِرَاءَةُ الْبَاقِيَنِ بِرْفُعِ الْأَسْمَاءِ التَّالِثَةِ، وَالْوَجْهُ فِي رُفْعِهَا أَنَّهُ عَطَّفٌ عَلَى «فَكِهَةٌ»⁽⁶⁾.

(1) يُنْظَرُ: السَّمِينُ، «الْذُرُّ الْمُصْنُونُ»، 9: 634.

(2) يُنْظَرُ: ابْنُ الْجَنْرِيِّ، «النَّثَرُ»، 2: 371.

(3) يُنْظَرُ: مَكْيُّ، «الْكَشْفُ»، 2: 267؛ وَالْمَهْدَوِيُّ، «شِعْرُ الْمَدِيَّةِ»، 2: 512.

(4) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 694.

(5) يُنْظَرُ: ابْنُ الْجَنْرِيِّ، «النَّثَرُ»، 2: 380.

(6) يُنْظَرُ: الْقَارِسُ، «الْحِجَّةُ لِلْمُرَاءِ السَّبْعَةِ»، 6: 245؛ وَمَكْيُّ، «الْكَشْفُ»، 2: 299؛ وَالْسَّمِينُ، «الْذُرُّ الْمُصْنُونُ»، 10: 159.

27- قَالَ تَعَالَى : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَيْرُ الْحَمِيدُ﴾ [المتحنة:6].

قَالَ أَبُو شَامَةَ : «وَلَا خِلَافٌ فِي إِثْبَاتِ الدِّينِ فِي سُورَةِ الْمُمْتَحَنَةِ، وَهُوَ مِثْلُ هَذَا، وَهُوَ فِي هَذِينَ الْمَوْضِعَيْنِ لِلْفَصْلِ، فَحَدْفُهُ عِنْدِ خُلِّ بِأَصْلِ الْمَعْنَى»⁽¹⁾.
الدِّرَاسَةُ :

لَمْ يَجْتَلِفِ الْقُرْءَاءُ فِي إِثْبَاتِ ﴿هُوَ﴾ بَيْنَ الاسمِ وَالْحُكْمِ فِي الْمُمْتَحَنَةِ، وَوَقْعُ الْخِلَافِ فِي مَوْضِعِ سُورَةِ الْمُحَمَّدِ [24]، فَقَرَأَ الْمَدِيَّانِ، وَابْنُ عَامِرٍ بِعَيْرٍ ﴿هُوَ﴾، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصَاحِفِ الْمَدِيَّةِ وَالشَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقِيُّونَ بِزِيَادَةِ ﴿هُوَ﴾، وَكَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِهِمْ⁽²⁾.
وَالْوَجْهُ فِي إِجْمَاعِ الْقُرْءَاءِ عَلَى إِثْبَاتِ ﴿هُوَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا فَصْلِ عِنْدَ الْبَصْرِيَّيْنِ، وَعَمَادًا عِنْدَ الْكُوفِيَّيْنِ، وَسُنِيَّ فَصَلًا؛ لِفَصْلِهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صِفَةً، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَبْرًا، فَقَوْلُهُ : ﴿الْغَيْرُ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْهُ كَعْلَ، وَالْحُكْمُ مُقْدَّرٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَبْرًا لَهُ . وَلِلْفَصْلِ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ كَوْنُ مَعْنَى الْحُكْمِ مَفْصُورًا عَلَى الْمُخْرِجِ عَنْهُ دُونَ عَيْرِهِ، وَالْمَعْنَى فِي الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَيْرُ حَقِيقَةً دُونَ عَيْرِهِ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿هُوَ﴾ مُبْتَدَأًا ثَانِيَّاً، وَ﴿الْغَيْرُ﴾ حَبْرًا، وَجُمْلَةُ ﴿هُوَ الْغَيْرُ﴾ فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ حَبْرٌ (إِنَّ)⁽³⁾.

وَالْوَجْهُ فِي حَدْفِ ﴿هُوَ﴾ أَنَّ ﴿اللَّه﴾ اسْمُ (إِنَّ)، وَ﴿الْغَيْرُ﴾ حَبْرٌ، وَلَيْسَ فِيهِ فَصْلٌ .
قَالَ أَبُو عَلَيْ : «يَتَبَعِي أَنْ يَكُونَ ﴿هُوَ﴾ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ : ﴿هُوَ الْغَيْرُ الْحَمِيدُ﴾ فَصَلًا، وَلَا يَكُونَ مُبْتَدَأًا؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ حَدْفُهُ أَسْهَلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعٌ لِلْفَصْلِ مِنْ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ يُخَذِّفُ، فَلَا يَجِدُ بِالْعَنْتَيْنِ»⁽⁴⁾.

28- قَالَ تَعَالَى : ﴿قَالَ الْمُؤْرِبُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّه﴾ [الصف:14]:
قَالَ أَبُو شَامَةَ : «كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى الإِضَافَةِ فِي الْحُرْفِ الثَّانِي، وَهُوَ : ﴿قَالَ الْمُؤْرِبُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّه﴾ لَمْ يَفْرُأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ (أَنْصَارًا لِلَّهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَحْبَرُوا عَنْ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِيهِمْ،

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 698.

(2) أَبْنُ الْجَزَرِيِّ، «النَّسْرُ»، 2: 384.

(3) يُسْطِلُّ : أَبْنُ أَبِي مَرْمَةَ، «الْمُوْضِعُ»، 3: 1252؛ وَابْنُ حَالَوَيْهَ، «الْحُجَّةُ فِي الْقُرْءَاءِ السَّبْعِ»، 342.

(4) الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْقُرْءَاءِ السَّبْعِ»، 6: 276.

وَإِصَافِهِمْ بِصِحَّةِ الْإِضَافَةِ وَالْتِسْبِيَّةِ»⁽¹⁾.
الدِّرَاسَةُ:

احْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِي الْحُرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: «كُوْنَا أَنْصَارَ اللَّهِ»، فَقَرَا ابْنُ عَامِرٍ، وَبِعَقْوَبٍ، وَالْكُوْفِيُّونَ «أَنْصَارَ» بِعَيْرٍ تَوْنِينٍ «اللَّهُ» بِعَيْرٍ لَامٌ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَقَرَا الْبَائُونَ بِالشَّنْوِينِ، وَلَامَ الْجَرِ «أَنْصَارًا لِلَّهِ»⁽²⁾.

وَحُجَّةٌ مِنْ أَصَافَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: دُوْمُوا عَلَى ذَلِكَ، فَهُمْ أَنْصَارُ اللَّهِ، قَبْلَ قَوْلِهِ لَهُمْ: «كُوْنُوا أَنْصَارًا»، وَإِنَّا حَصَّهُمْ عَلَى الشَّبَابِ وَالذَّوَامِ عَلَى النُّصْرَةِ لِدِينِ اللَّهِ، وَحُجَّةٌ مِنْ تَوْنَةِ أَنَّهُ حَلَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَمْرَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي أَمْرٍ لَمْ يَكُونُوا عَلَيْهِ، فَالْمَعْنَى: فَاعْلُوا النُّصْرَ لِدِينِ اللَّهِ فِيمَا شَتَّقُلُونَ، وَالْقُرَاءَ تَانَ مُفَارِقَتَانَ⁽³⁾.

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْمُتَقَوِّلُ عَلَيْهِ فَيُفِيدُ حُصُوصِيَّةَ الْقُصْرِ بِتَعْرِيفِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدِ، وَحُصُوصِيَّةَ التَّعْرِيفِ بِالْإِضَافَةِ، لِأَنَّ الْحَوَارِيَّينَ حَصُوصُهُمْ لِنَصْرِ الدِّينِ، وَعَرَفُوا بِذَلِكَ، وَبَحَصْرِ نَصْرِ الدِّينِ فِيهِمْ، وَلِذَلِكَ تَكُونُ الْإِضَافَةُ هُنَّا إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً مُفَيَّدةً تَعْرِيفًا⁽⁴⁾.

قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وَلَا يَدْلِلُ قَوْلُهُ: «فَالْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ» عَلَى احْتِيَارِ الْإِضَافَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «كُوْنُوا أَنْصَارَ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ أُولَئِكَ قَدْ كَانُوا مِنْهُمْ ذَلِكَ، فَأَحْبَبُوهُمْ عَنْ أَمْرٍ كَانَ وَقَعَ مِنْهُمْ، وَيَكُونُ أَنْ يَكُونُ عَيْنُهُمْ، فِي تَرْجِيَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِ مِنْ تَوْنَةِ «أَنْصَارًا لِلَّهِ»⁽⁵⁾.

وَقَدْ احْتَاجَ بِعْضُهُمْ لِقِرَاءَةِ الرُّفْعِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْإِضَافَةِ فِي الْمَوْضِعِ الْمُتَقَوِّلِ عَلَيْهِ، وَرَجَحُوا بِهِ قِرَاءَةَ الرُّفْعِ؛ بِأَنَّ رَدَّ مَا احْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أَوَّلَيْ⁽⁶⁾، وَاحْتِيَارِ الْجُعْرِيِّ

(1) أبو شامة، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 701.

(2) يُنْظَرُ: ابنُ الْجَزِيرِيِّ، «الْأَشْرِقُ»، 2: 387.

(3) يُنْظَرُ: الْقَيْسِيُّ، «الْكُكْشُ»، 2: 321؛ الْمَهْدَوِيُّ، «شِرْخُ الْهِدَايَةِ»، 2: 533.

(4) يُنْظَرُ: ابنُ عَاشُورَ، «التَّحْمِيرُ وَالشَّنْوِيَّةُ»، 28: 202.

(5) الْفَارِسِيُّ، «الْحُجَّةُ لِلْمُؤْمِنِ الْمُسْتَغْرِيَّةِ»، 6: 290.

(6) يُنْظَرُ: ابنُ زَجْلَةَ، «حُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ»، 709؛ وَابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، «الْمَوْضِعُ»، 3: 1267.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِنْزَارُ الْمَعَانِي)

الإِضَافَةُ؛ لِأَكْمَأَ أَعْلَى رُتبَةً وَفَاقَاً لِـ«أَنْصَارُ اللَّهِ»⁽¹⁾.

29- قَالَ تَعَالَى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» [الجن: 18]:

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَعَنْ كُلِّ الْقُرَاءِ افْتَحْ » وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى: «أَنَّهُ أَسْتَمَعَ» [الجن: 1]، وَكَذَّا: «وَأَلَّا أَسْتَقْمِنُوا» [الجن: 16]، وَقَبْلَهُ: تَقْدِيرُهُ: وَلَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا ... وَأَمَا قَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ» [الجن: 19] فَلَمْ يَكُنْ سِرْهُ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، وَنَافِعٌ عَلَى الإِسْتِئْنَافِ، وَالْبَاعُونَ فَتَحُوا عَطْفًا عَلَى: «أَنَّهُ أَسْتَمَعَ»، وَهَذَا إِمَّا يُقَوِّي أَنَّ فَتْحَ: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ» عَلَى ذَلِكَ⁽²⁾.

الدِّرَاسَةُ:

وَقَعَ الْخَلَافُ بَيْنَ الْقُرَاءِ فِي هَمَةٍ (أَنَّ) فِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا فِي سُورَةِ الْجِنِّ⁽³⁾.

وَحُجَّةُ مَنْ فَتَحَ الْمَوَاضِعَ الْثَلَاثَةَ عَشَرَ أَنَّهُ عَطَفَهَا كُلُّهَا عَلَى «قُلْ أَرْحَى إِنَّ أَنَّهُ» [الجن: 1]، فَلَمَّا عَطَفَ عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ الْفَعْلُ فَتَحَهُ كُلُّهُ، وَقَبْلَهُ: إِنَّهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى حَكْلِ الْجَارِ وَالْمَحْرُورِ فِي قَوْلِهِ «فَآمَنَاهُ». .

وَحُجَّةُ مَنْ كَسَرَهَا أَنَّهُ عَطَفَهَا عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّا سَمِعْنَا»، فَيُكُونُ الْجَمِيعُ مَعْمُولًا لِلْقَوْلِ، وَقَبْلَهُ: عَلَى الإِسْتِئْنَافِ وَالْقَطْعِ بِمَا قَبْلَهُ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا وَجْهُ الِاتِّقَابِ عَلَى فَتْحِ «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ» فَهُوَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «أَنَّهُ أَسْتَمَعَ»، وَالْتَّقْدِيرُ: وَأُرْحَى إِلَيْهِ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ⁽⁵⁾.

قَالَ السَّمِينُ: «وَوَجْهُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى فَتْحِ «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ» وَجْهَانِ، أَحْدُهُمَا: أَنَّهُ

(1) يُنْظَرُ: الْجَعْرَيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ «كُثُرُ الْمَعَانِي فِي شُرْحِ حِرْزِ الْأَمَانِي وَوَجْهِ الْأَهَانِي». تَحْقِيقُ أَحْمَدِ شَلَيْمَانِي، (الْتَّدِبِيَّةُ الْمُتَوَزَّةُ)، كُلِّيَّةُ الْعَرَانِ الْكَبِيرِيَّةِ وَالْتَّرَاسَاتِ الْأَسْلَامِيَّةِ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، 1431هـ ، 3: 622.

(2) يَضْرُبُ يَسِيرٌ، أَبُو شَامَةَ، «إِنْزَارُ الْمَعَانِي»، 707، 708.

(3) قَرَأَ أَبْنُ عَامِرٍ، وَحْمَزَةُ، وَالْكَسَائِيُّ، وَخَلْفُ، وَحَفْصُ بِفَتْحِ الْمَهْمَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَهُ هَرَبَةً، وَفَقَهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ فِي ثَلَاثَةَ مِنْهَا، وَقَرَأَ الْبَاعُونَ بِكَسْرِهِ فِي الْجَمِيعِ، وَفِي قَوْلِهِ: «چَچَ دِ» [الجن: 19] قَرَأَ نَافِعٌ، وَشَبَّهُ بِكَسْرِ الْمَهْمَةِ، وَقَرَأَ الْبَاعُونَ بِفَتْحِهِا. أَبْنُ الْجَعْرَيِّ، «النَّسْنُرُ»، 2: 391، 392.

(4) يُنْظَرُ: مَكْيٌ، «الْكَنْثُنُ»، 2: 340؛ وَأَبْنُ أَبِي مَزِيزَ، «الْمَوْضِعُ»، 3: 1305.

(5) يُنْظَرُ: الْقَارِسُ، «الْحُجَّةُ الْمُتَوَزَّةُ السَّيْعَةُ»، 6: 331؛ وَأَبْنُ زَنْجَلَةَ، «الْحُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ»، 728؛ وَأَبْنُ الْجَعْرَيِّ، «النَّسْنُرُ»، 2: 391، 392.

مَعْطُوفٌ عَلَى 《أَنَّهُ أَسْتَعِنُ فَيَكُونُ مُوْحَى أَيْضًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَدْفِ حَرْفِ الْجَرْ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِفَعْلِ النَّهْيِ، أَيْ: فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا؛ لِأَنَّ الْمُسَاجِدَ لِلَّهِ⁽¹⁾.

وَنَقَلَ أَبُو شَامَةَ عَنِ السَّخَاوِيِّ قَوْلَهُ: «وَانْظُرْ فَصَاحَةَ الْقِرَاءَةِ وَاهْتَمَمْهُمْ فِي نَفْلِهِمْ حِينَ أَجْعَمُوا عَلَى فَتْحِ: 《وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ》؛ لِبَيِّنَوْا أَنَّهُ عَيْرُ مَعْطُوفٍ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ: وَاعْلَمُوا، أَوْ تَحْوُهُ مِنِ الإِضْمَارِ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ: 《فَلَا تَدْعُوا》 فَيَكُونُ: 《وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ》 مَعْطُوفًا عَلَيْهِ»⁽²⁾.

30- قَالَ تَعَالَى: «أَلَّا يَجْعَلَ الْأَرْضَ مَهْدَى» [النَّبَا: 6]:

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافَ فِي أَيِّ تِيْمَةٍ يَسْتَأْنِفُونَ: 《أَلَّا يَجْعَلَ الْأَرْضَ مَهْدَى》؛ لِتَشَائِكِلِ الْفَوَاصِلِ»⁽³⁾.
الدِّرَاسَةُ:

عَلَّةُ إِجْمَاعِ الْفُرَاءِ عَلَى قِرَاءَةِ مَوْضِعِ النَّبِيِّ بِالْأَلْفِ مُوْافَقَةُ رُؤُوسِ الْأَيِّ⁽⁴⁾.
وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْمُخْتَلِفُ فِيهِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: 《الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدَى》 [طه: 53]، وَ[الرَّحْمَن: 10]، فَرَأَاهُ الْكُوفِيُّونَ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَإِسْكَانِ الْهَاءِ مِنْ عَيْرِ الْأَلْفِ، وَقَرَأُوا الْبَاقِيُّونَ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْهَاءِ، وَالْأَلْفِ بَعْدَهَا فِيهَا⁽⁵⁾.
وَحُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بِالْأَلْفِ: أَنَّهُ جَعَلَهُ اسْمًا كَالْفِرَاشِ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَا يُمْهَدُ، وَحُجَّةُ مَنْ قَرَأَ عَيْرِ الْأَلْفِ: أَنَّهُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَالْمَرْفُشِ، لَكِنْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ مِنْ عَيْرِ لَفْظِهِ، وَالثَّقَدِيرُ: الَّذِي مَهَدَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدَى»⁽⁶⁾.

31- قَالَ تَعَالَى: «وَكَذَبُوا بِمَا نَسِنَا كِذَابًا» [النَّبَا: 28]:

⁽¹⁾ الشِّعِينُ، «الدُّرُّ المُصْنُونُ»، 10: 485.

⁽²⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْعَنَاعِيِّ»، 708.

⁽³⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْعَنَاعِيِّ»، 589.

⁽⁴⁾ يُنْظَرُ: أَبْنُ خَلَوَتِهِ، «الْحَجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ»، 241؛ وَالْدَّانِيُّ، «جَامِعُ الْبَيَانِ»، 3: 1355؛ وَابْنُ الْجُزَّارِيِّ، «الثَّشْرُ»، 2: 320.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: الدَّانِيُّ، «الثَّئِيْسِيرُ»، 362؛ وَابْنُ الْجُزَّارِيِّ، «الثَّشْرُ»، 2: 320.

⁽⁶⁾ يُنْظَرُ: مَكَّيُّ، «الْكُشْفُ»، 2: 97، 98؛ وَابْنُ أَبِي مَرْتَمَ، «الْمُوْضَخُ»، 2: 834، 835.

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَ عَنْهُ أَبُو شَامَةَ فِي (إِنْزَارُ الْمَعَانِي)

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَكَذَبُوا بِعَائِنَّا كِدَّابًا» فَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَشْدِيدِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ
مَعَهُ»⁽¹⁾.

الدِّرَاسَةُ:

الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ فِعْلَهُ مَعَهُ»: (كَذَبُ) الْمُشَدَّدُ، يُقَالُ: كَذَبَ تَكْلِيْبًا وَكِدَّابًا، وَ
«كِدَّابًا» مَصْدَرُ لِلفَعْلِ كَذَبٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَصْدَرِ مَا رَأَدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَنْ يُأْتِي
بِلْفَظِ الْفَعْلِ مُنَوَّنًا، مَكْسُورًا الْأَوَّلُ، بِزِيَادَةِ أَلْفٍ رَابِعَةٍ، فَتَقُولُ: «كَذَبَ كِدَّابًا»، وَ«أَكْرَمَ
إِكْرَامًا، وَدَحْرَجَ دَحْرَاجًا»⁽²⁾.

فَوْجُهُ الْإِجْمَاعِ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وُجُودُ فِعْلِهِ مَعَهُ⁽³⁾.
وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْمُخْتَلِفُ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ فَهُوَ قَوْلُهُ ثَعَالَى: «لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا
كِدَّابًا» [النَّبَا: 35]، فَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِتَحْفِيفِ الدَّالِّ، وَقَرَأَ الْبَالُونُ بِتَشْدِيدِهَا⁽⁴⁾.
وَالْوَخْدُ لَمَنْ قَرَأَ بِالْتَّحْفِيفِ أَنَّهُ مَصْدَرُ كَذَبَ كِدَّابًا، كَمَا يُقَالُ: كَتَبَ كِتَابًا، وَالْوَجْهُ
لِمَنْ قَرَأَ بِالْتَّشْدِيدِ أَنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى قِيَاسِ مَصْدَرِ كَذَبَ الْمُشَدَّدِ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ بَعْضُهُمْ
حُجَّةً مِنْ قَرَأَ بِالْتَّشْدِيدِ إِجْمَاعَ الْجَمِيعِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَكَذَبُوا بِعَائِنَّا كِدَّابًا»، فَرَدَّ مَا احْتَلَفُوا
فِيهِ إِلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أَوْلَى⁽⁵⁾.

(١) أَبُو شَامَةَ، «إِنْزَارُ الْمَعَانِي»، 718.

(٢) يُنْظَرُ: مَكْيَيُّ، «الْكَثْفُ»، 2: 359؛ وَالسَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 10: 658.

(٣) يُنْظَرُ: الْدَّائِيُّ، «جَامِعُ الْبَيْانِ»، 4: 1685؛ وَائِنُ زَجْلَةُ، «حُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ»، 747؛ وَائِنُ أَبِي مُرْيَمَ،
«الْمَوْضِعُ»، 3: 1334؛ وَالسَّمِينُ، «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ»، 10: 662؛ وَائِنُ الْجَزَرِيُّ، «النَّثَرُ»، 2: 397.

(٤) يُنْظَرُ: الْدَّائِيُّ، «الثَّيْسِيرُ»، 509؛ وَائِنُ الْجَزَرِيُّ، «النَّثَرُ»، 2: 397.

(٥) يُنْظَرُ: مَكْيَيُّ، «الْكَثْفُ»، 2: 359؛ وَائِنُ زَجْلَةُ، «حُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ»، 746؛ وَالْمَهْدِيُّ، «شِنْعُ الْمَدَائِيَّةِ»،
2: 546, 547.

المبحث الثالث

منهج الإمام أبي شامة في توجيه المتفق عليه

أول الإمام أبو شامة الشاطبي اهتماماً كبيراً في شرحه، وأحاط الشرح من جميع جوانبه، ومن تلك الجوانب عناته بتوجيه القراءات التي اختلف فيها القراء، بل مما يثير به هذا الشرح ذكر توجيه القراءات المتفق عليها بين القراء.

ويمكن إجمال منهج أبي شامة في توجيه ما أتفق عليه القراء في النقاط الآتية:
أ. سلك أبو شامة في توجيه ما اتفق عليه القراء طرفة واحدة مطردة في كتابه، وهي: الله بعد ذكره خلاف القراء السبعة في القراءات التي ذكرها الشاطبي في منظمه، يورد القراءة المتفق عليها بين القراء، وتتوعد العيارات التي كان أبو شامة يصدر توجيهه القراءة المتفقة عليها؛ فتارة يغير عنها بلفظ: «وأجمعوا»، ومثال ذلك: عند قوله تعالى: «وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى» [الحج: 2] قال أبو شامة: «فَرَاهُمْ حُمْرَةُ، وَالْكِسَائِيُّ سُكْرَى» ... وأجمعوا على: «لَا نَقْرِبُوا الْأَصْلَوَةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى» [النساء: 43].⁽¹⁾.

وتارة أخرى يغير بلفظ: «ولَا خلاف في كذا»، ومثال ذلك: عند قوله تعالى: «يَبْرُؤُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ» [يوسف: 56] قال أبو شامة: «الباء ليوسف، والتون تون العظمة، ولا خلاف في قوله: (نُحِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ» [يوسف: 56] أنه بالتون»⁽²⁾. وينبئ في مواطن كثيرة اختلاف الناظم، وغيّر عنها بلفظ: «اخترأ من»، فعند شرحه قول الناظم: (وفي آل عمران في الأولى)⁽³⁾، في قوله تعالى: «كُنْ فَيَكُونُ» [آل عمران: 47]، قال: «أي: في الآية الأولى، وهي التي بعد يكون فيها: (وَعِلْمُهُ الْكِتَابُ» [آل عمران: 48]؛ اخترأ من الثانية، وهي التي بعدها: (الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ).

(1) يتصرّف تيسير، أبو شامة، «إنزال المعاني»، 603.

(2) أبو شامة، «إنزال المعاني»، 535.

(3) الشاطبي، «منظومة حجز الأهمي ووجه التهانى في القراءات السبع»، 38.

[آل عمران: 60] «⁽¹⁾

ب. أَسْسَمْتُ تَوْجِيهَاتٍ أَبِي شَامَةَ لِلْمُتَفَقِّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ بِالْإِيجَازِ وَالْأَحْتِصَارِ، وَمُمْكِنٌ يَضْطَعُ فِيهِ مَا صَنَعَ فِي الْمُخْتَلِفِ فِيهِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ يَسْتَطِرُّ فِي تَوْجِيهِهِ، وَيُطْبِنُ عِنْدَ بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

ج. لَمْ يَتَعَرَّضْ أَبُو شَامَةَ لِتَوْجِيهِ كُلِّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْقُرَاءُ، فَقِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ كَانَ يَكْتُفِي بِالْإِشَارةِ إِلَى ذِكْرِ الْإِنْتِفَاقِ دُونَ أَنْ يُؤْجِهَ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ صَبَّيْهُ يَرْجِعُ إِلَى أَسْيَاءِ:

أَحَدُهَا: ظُهُورُ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ، تَحْوِيلُهُ: «وَلَا خَلَافٌ فِي فَتْحِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: ﴿الظَّانِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوءِ﴾ [الفتح: 6]، وَكَذَا: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءً﴾ [مريم: 28]، وَالسَّوْءُ بِالضمِّ: الْعَذَابُ، وَالسَّوْءُ بِالفتحِ: الْمَصْدَرُ»⁽²⁾. فَوْجَهُ الْقِرَاءَةِ ظَاهِرٌ، وَلَذِلِكَ يَقُولُ الْفَاسِيُّ: «وَلَدَا فُتَحَ ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءً﴾، وَظَنَّتُمْ ظَنَّ السَّوءِ» [الفتح: 12] بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَذَابِ فِيهِمَا⁽³⁾. وَهَذَا كَمَا فَعَلَ فِي تَوْجِيهِ بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا، حَيْثُ كَانَ يَقُولُ: «وَوَجْهُ الْقِرَاءَتَيْنِ ظَاهِرٌ»⁽⁴⁾.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَوْجِيهَ الْقِرَاءَةِ الْمُتَفَقِّ عَلَيْهَا بَيْنَ الْقُرَاءِ هُوَ تَوْجِيهٌ إِلَخَدِي الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِمَا، كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ عَصَمِيٌّ وَمَنْ يَحِلِّمُ» [طه: 81]: «قَرَأُهُمَا الْكِسَائِيُّ بِضَمِّ الْحَاءِ مِنْ (حَلَّ يَحِلُّ) إِذَا نَزَلَ، وَغَيْرُهُ بِالْكَسِنِيِّ مِنْ (حَلَّ يَحِلُّ) إِذَا وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنِ يَحِلُّ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى كَسْرِهِ: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَصَمَتْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: 86]، «وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ» [الزمر: 40]، وَعَلَى ضَمِّهِ: «أَوْ تَحُلُّ قَرِبًا مِنْ دَارِهِمْ» [الرعد: 31]⁽⁵⁾. فَأَبُو شَامَةَ لَمْ يَذُكُّ تَوْجِيهَ الْمُتَفَقِّ عَلَيْهِ؛ اغْنِمَادًا عَلَى تَوْجِيهِ

⁽¹⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 340.

⁽²⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 499.

⁽³⁾ الْفَاسِيُّ، «اللَّائِي الْمُرِيدَةُ»، 3: 855.

⁽⁴⁾ يُبَطِّلُ: أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 703,667,519,421.

⁽⁵⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 595.

المختلف فيه، ولو ضُوِّجه.

والثالث: وَيُسْتَعْلَمُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ أَشَدُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُتَقَوِّقِ عَلَيْهِ.

د. دَبَّلْ أَبُو شَامَةَ فِي الْعَالَبِ تَوْجِيهُ الْقِرَاءَاتِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا بِذِكْرِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَقَوِّقِ عَلَيْهَا مَعَ تَوْجِيهِهَا أَوْ مِنْ دُونِهِ، وَإِنْرَادُهُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْقُرَاءُ ثُمَّ كُوْنُ لِواحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ:

الأول: لِتَلْتَحِرُّ؛ أَيْ: أَنَّ أَبَا شَامَةَ بَعْدَ أَنْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَاتِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا يَتَحَرَّ مِنَ الْمُتَقَوِّقِ عَلَيْهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: عِنْدَ شَرِحِهِ قَوْلُ النَّاظِمِ: (مَعْ عَيْبٍ يَعْلَمُونَ مِنْ رُضٍ)⁽¹⁾، قَالَ: «وَقَرَا -أَيْ: الْكِسَائِيُّ- **«فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ»** [الملك: 29] بِالْيَاءِ عَلَى الْعَيْبِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مَنْ); احْتَرَازًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ: **«فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ»** [الملك: 17]، فَإِنَّهُ بِالْحُكْمَابِ بِغَيْرِ خَلَافٍ⁽²⁾.

الثاني: لِتَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا، مِثَالُهُ: قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَنَعْلَمُ نَافِعٌ، وَالْكِسَائِيُّ **«فَقَدَرَنَا»** [المرسلات: 23]، وَخَسَفَ الْبَاقُونَ لِقَوْلِهِ: **«فَنَعْمَ الْقَدِرُونَ»**، وَوَجْهُ التَّشَيْلِ: قَوْلُهُ: **«مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ»** [عبس: 19] أَجْمَعَ عَلَى تَشْدِيدِهِ؛ أَيْ: **«فَنَعْمَ الْقَدِرُونَ»**: نَحْنُ عَلَى تَقْدِيرِهِ»⁽³⁾.

الثالث: لِتَقْوِيَةِ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا: كَانَ أَبُو شَامَةَ يُنْصُّ عَلَى تَقْوِيَةِ أَحَدِ الْأَوْجُهِ مِنَ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ بِإِجْمَاعِ الْقِرَاءَةِ عَلَى مَوْضِعِ آخَرَ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْقِرَاءَةِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ فِي تَوْجِيهِ إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ الْوَارِدةِ فِي لَفْظِ **«بَيْشَرٌ»**، نَحْنُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **«إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُ بِيَعْيَى»** [آل عمران: 39]: «إِلَّا أَنَّ الْمُشَدَّدَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ، وَالْأُمْرِ: **«وَبَشَّرْنَاهُ بِيَاسِحَقَ»** [الصفات: 112]، **«فَبَشَّرْهُمْ بِعَذَابٍ»** [آل

(1) الشاطبي، «منظومة حزير الأماني ووجه التهابي في القراءات السبع»، 86.

(2) أبو شامة، «إنزال المعاني»، 703.

(3) أبو شامة، «إنزال المعاني»، 717.

عُمَرٌ: 21، فَهَذَا مِمَّا يُقْوِي التَّشْدِيدَ فِي الْمُضَارِعِ⁽¹⁾.

الرَّابِعُ: لِاُخْتِيارِ وَرَجْحِ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِمَا، وَمَثَلُهُ: قَالَ أَبُو شَامَةَ: «أَمَّا 《وَالَّذِينَ هُمْ يَشَدِّدُونَ قَائِمُونَ》 [الْمَعَاجِ: 33] فَإِلَّا فَرَادٌ فِيهِ وَالْجَمْعُ كَمَا سَبَقَ فِي نَطَائِرِهِ، وَإِلَّا فَرَادٌ أَنْسَبُ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: 《وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِ تَمَاهِفُونَ》 [الْمَعَاجِ: 34]، وَهُوَ جُمَعٌ عَلَيْهِ⁽²⁾.

الْخَامِسُ: لِمُوافَقَةِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا الْقِرَاءَةُ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَمَثَلُ ذَلِكَ: قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: 《مَا كَانَ لِمُسْتَرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ》 [التُّوْبَةِ: 17] وَحَدَّهُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَلِيُدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا جُمِعَ ثَانِيَّهُ بِإِعْتِيَارِ أَنَّ كُلَّ مَكَانٍ مِنْهُ مَسْجِدًا، وَأَرْبَدَ بِهِ حَجِّيُّ الْمَسَاجِدِ، وَمَنْ جَمَعَ فِلَهَذَا الْمَعْنَى، وَلَمْ يُوَافِقْتِهِ الثَّانِيَّ: 《إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ》 [التُّوْبَةِ: 18]، فَجَمَعُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ⁽³⁾.

السَّادِسُ: إِلَاسْتِشَهَادُ بِالْمُتَّمَقِ عَلَيْهِ عَلَى تَوْجِيهِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ، فَيُرِيدُ الْمُخْتَلِفُ فِيهِ إِلَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَمَثَلُ ذَلِكَ: عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا إِجْهَالُهُ شَرُّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَانَّهُ عَفُورٌ رَّاجِحٌ» [الْأَنْعَامِ: 54]، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «قَرَاهُمَا ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ بِالْفُتْحِ، وَتَافِعٌ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ، وَكَسَرَ التَّالِيِّ، وَالْبَالُوْفُ بِكَسِيرِهِمَا، فَكَسِيرُهُمَا مَعًا ظَاهِرٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَقَعَ مُسْتَأْنَفًا عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ، وَالثَّالِيَّةُ وَاقِعَةٌ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ، فَكَانَتْ مَكْسُوَرَةً، كَفَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: 《وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارًا جَهَنَّمَ》 [الْحُجَّ: 23]، أَجْمَعُوا عَلَى كَسِيرِهَا⁽⁴⁾.

هـ. اسْتَعْنَ أَبُو شَامَةَ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْقُرَاءَ بِأُمُورٍ عَدَّةٍ، وَهِيَ: 1. تَوْجِيهُ الْقِرَاءَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا إِمَّا يُنَاسِبُ السِّيَاقَ

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 387.

(2) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 706.

(3) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 497.

(4) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 443.

عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَلَّهُ يَعْفُلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: 140] ، قَالَ أَبُو شَامَةَ : « وَلَا خِلَافٌ فِي الْحِطَابِ فِيهَا وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي : ﴿ أَمْ نَقُولُونَ ﴾ ، وَسَبِيلُهُ أَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ : ﴿ أَمْ نَقُولُونَ ﴾ مَا قَطَعَ حُكْمَ الْعَيْبَةِ ، وَهُوَ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ ﴾ »⁽¹⁾.

وَجَهَ أَبُو شَامَةَ الْقِرَاءَةَ الْمُتَنَقَّعَ عَلَيْهَا بِالْحِطَابِ بِمَا نَاسَبَهَا فِي الْفُقْطِ الْفُرَائِيِّ الْوَاقِعِ قَبْلَهَا ، الْوَارِدِ فِي الْأَيْةِ نَفْسِهَا ، إِذْ جَاءَ الْحِطَابُ فِي أَوَّلِ الْأَيْةِ : ﴿ أَمْ نَقُولُونَ ﴾ [البقرة: 140] ، وَكَذَا جَاءَ الْحِطَابُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 140] ، فَكَذَلِكَ جَاءَ الْحِطَابُ فِي نَهايَةِ الْأَيْةِ عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ : ﴿ نَعْمَلُونَ ﴾ ، لِيُأْتِي الْكَلَامُ عَلَى سَقِّ وَاحِدِي فِي الْحِطَابِ .

2. التَّوْجِيْهُ بِالْمَعْنَى التَّفْسِيرِيِّ :

عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيَسْتَحِدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا ﴾ [الزُّخْرُف: 32] ، قَالَ أَبُو شَامَةَ : « وَقَبِيلَ الصَّمْ مِنَ السُّحْرَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ ، وَالْكَثُرُ مِنَ الْهُرُو وَاللَّعِبِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ضَمِ الَّذِي فِي الزُّخْرُفِ : ﴿ لَيَسْتَحِدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا ﴾ ； لِأَنَّ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ ； لِيُنْتَظِمَ قَوْمُ الْعَالَمِ »⁽²⁾ .

3. تَوْحِيْدُ الْقِرَاءَةِ بِبَيَانِ وَجْهِهَا الْإِعْرَابِيِّ :

عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ الْبُرُّ بِأَنْ تَأْتُوا أَلْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة: 189] ، قَالَ أَبُو شَامَةَ : « وَلَا خِلَافٌ فِي رُفعِ : ﴿ وَلَيْسَ الْبُرُّ بِأَنْ تَأْتُوا أَلْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ ； لِأَنَّ ﴿ بِأَنْ تَأْتُوا ﴾ قَدْ تَعَيَّنَ ، لِأَنَّ يَكُونُ حَبْرًا بِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ »⁽³⁾ .

4. التَّوْجِيْهُ بِقَوَاعِدِ الصَّرْفِ :

عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَنَفَّجَرَ الْأَنْهَرَ خَلَلَهَا تَفَجِّرًا ﴾ [الإِسْرَاء: 91] ، قَالَ أَبُو شَامَةَ : « فَنَفَّجَرَ الْأَنْهَرَ 》 فَلَا خِلَافٌ فِي تَشْدِيدِهَا ； لِقَوْلِهِ فِي مَصْدَرِهَا : ﴿ تَفَجِّرًا ﴾ »⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 347.

⁽²⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 610.

⁽³⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 355.

⁽⁴⁾ أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 564.

تَوْجِيهُ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءَةِ عِنْدَ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

5. التَّوْجِيهُ بِتَشَائِكِلِ الْفَوَاصِلِ:

عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا تَجْعَلُ الْأَرْضَ مِهْدَدًا» [النَّبَا: 6]، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا خِلَافٌ فِي الَّتِي فِي عَمَّ يَسْتَأْتِلُونَ: «أَلَا تَجْعَلُ الْأَرْضَ مِهْدَدًا؟؛ لِتَشَائِكِلِ الْفَوَاصِلِ»⁽¹⁾.

6. التَّوْجِيهُ بِرَسْمِ الْمُصْحَّفِ:

عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «يَعْبَادُ الَّذِينَ ءاْمَنُوا أَنَّقُوا رِبَّكُمْ» [الزَّمَر: 10]، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَإِنَّمَا أَمْ بِيَاتٍ فِيهَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مُحَدُّوْفَةٌ مِنْهَا فِي الرَّسْمِ بِتَقْوِيقٍ»⁽²⁾.

7. التَّوْجِيهُ بِإِبْرَازِ الْوَجْهِ الْبَلَاغِيِّ:

عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «يُخَنِّيدُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءاْمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ» [البَقْرَة: 9]، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَإِنَّمَا أُجْبَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَعُدِيلٌ فِيهِ مِنْ فَعْلٍ إِلَى فَاعْلَى؛ كَرَاهَةُ التَّصْرِيفِ بِهَذَا الْفَعْلِ الْقَبِيْحِ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَأُخْرِجَ مُخْنِجَ الْمُحَاوِلَةَ لِدَلِيلِ وَالْمُعَايَةِ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»⁽³⁾.

كَانَتْ لِتَوْجِيهِاتِ أَبِي شَامَةَ بِعَضُّ مَوَاضِعِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عِلْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ؛ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا إِلِيَّ مَامَانُ السَّمَيْنُ الْحَلَبِيُّ، وَابْنُ الْجَزَرِيُّ، وَرَادَا التَّوْجِيهُ إِنْصَاحًا وَبَيَانًا⁽⁴⁾.

الْخَاتَمَةُ

كَشَفَ هَذَا الْبَحْثُ عَنْ أَهْيَةِ تَوْجِيهِ الْمُتَقْعِدِ عَلَيْهِ، وَأَبَانَ عَنْ أَغْرَاضِهِ، وَتَنَاؤلِ عَصْضَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي شَامَةَ، وَتَنَلَّحَصُ نَتْائِجُهُ فِي الْفَقَاطِ الْأَتَيْةِ:

1- تَوْجِيهُ الْقُرَاءَاتِ وَالْإِحْتِاجَاجُ لَهَا بِمَا اتَّفَقَ عَلَى قِرَاءَتِهِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مِنْ

أَهْمِ الْمُعَالِمِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْقُرَاءَاتِ فِي التَّوْجِيهِ.

2- إِجْمَاعُ الْمُرَءَاءِ عَلَى قِرَاءَةِ كَلِمَةِ بِعِينَهَا، وَاحْتِلَافُهُمْ فِي نَظَارِهَا دَلِيلٌ أَكِيدٌ عَلَى

(1) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 589.

(2) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 298.

(3) أَبُو شَامَةَ، «إِبْرَازُ الْمَعَانِي»، 320.

(4) يُنْظرُ: مَامَانُ الْحَلَبِيُّ، «الْعُلُوُّ الْعَضِيدُ»، 1: 155، 205، 156، 425، 2: 374، 447، 491، 447، 425؛ وَابْنُ الْجَزَرِيُّ، «الْتَّشْرُّ»، 2: 223، 224، 226، 285، 308، 312.

أَنَّ الْقِرَاءَاتِ وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي نَفْلِ الْقِرَاءَاتِ
هُوَ اتِّبَاعُ الْأَثَرِ.

3 - تَوْجِيهُ الْإِلَامِ أَبِي شَامَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا: تَهْوِيَةُ وَجْهِ
الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا، وَالإِسْتِدْلَالُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَلِفِ فِيهِ،
وَالإِسْتِشَاهَادُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَلَى تَرْجِيحِ الْقِرَاءَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

4 - لَمْ يَسْتَوِعِ الْإِلَامُ أَبُو شَامَةَ جَمِيعَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَنَوَّلُ تَوْجِيهِهِ مَوَاضِعَ
إِنْهُ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى عِدَّةِ أَسْنَابٍ، مِنْ ذَلِكَ: الْحَاجَةُ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُخْتَلِفِ
أَشَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ، وَظَهُورُ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ.

5 - بَلَغَ عَدْدُ تَوْجِيهَاتِ الْإِلَامِ أَبِي شَامَةَ لِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَاحِدًا وَثَلَاثَيْنَ تَوْجِيهًا،
وَامْتَازَتْ بِالْأَحْتِصَارِ وَالْإِيجَازِ.

6 - لِتَوْجِيهِ الْإِلَامِ أَبِي شَامَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عِلْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ، وَذَلِكَ وَاضْطُرَّ مِنْ
خَلَالِ اعْتِمَادِ الْإِمَامَيْنِ السَّعِينِ الْحَلَّيِّ، وَابْنِ الْجَزَّارِ عَلَيْهِ، مَعَ زِيادةٍ في
الْإِيْضَاحِ وَالْبَيَانِ.

وَيُوصِي الْبَاحِثُ بِجَمْعِ تَوْجِيهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ الْمُنْتَوِرِ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ،
وَالْتَّوْجِيهِ، وَدِرَاسَتِهِ دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً؛ لِيَكُونَ مَرْجِعًا لِأَهْلِ التَّحْصُصِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي
تَوْجِيهِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ.

فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

ابْنُ أَبِي دَاؤَدَ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ «كِتَابُ الْمَصَاحِفِ». تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ الدَّيْنُ بْنُ عَبْدِ السُّبْحَانِ وَاعْظِ،
(طِ2، دَارُ الْبَشَارَى إِلْسَلَامِيَّةِ، 2002).

ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، نَصْرُ بْنُ عَلَيٍّ «الْمُؤْضِعُ فِي وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ وَعِلْمِهَا». تَحْقِيقُ عُمَرٌ حَمَدانُ الْكُبِيْسِيِّ،
(مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةُ، كُلِيَّةُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ أُمِّ الْفَرَسِ، 1408هـ).

ابْنُ الْجَزَّارِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ «الشَّرُورُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ». تَحْقِيقُ عَلَيٍّ مُحَمَّدٍ الصَّبَاعِ، (الْمَطْبَعَةُ التِّجَارَيَّةُ
الْكُبِرَى).

ابْنُ الْجَزَّارِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ «غَایَةُ التَّهَايَةِ فِي طَبَّاتِ الْقِرَاءَةِ». عَلَيٍّ بَشَرِّهِ بِرْجِسْتَارْسِ، (مَكْتبَةُ ابْنِ

تَيْمِيَّةٌ).

- ابن العِمَادِ، عَبْدُ الْحَمِيْرِ بْنُ أَحْمَدَ «شَدَّادُ الدَّهْبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ دَهْبَ». تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ الْأَزْنَافُوْطِ، (ط١، دَمْشُقُ، بَيْرُوتُ: دَارُ اِنْ كِثِيرٍ، 1986م).
- ابن خالوئيْهِ، الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ «إِعْرَابُ الْقُرَاءَاتِ السَّيْعِ وَعَلَيْهَا». تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعُتَيْمِيْنَ، (ط١، الْقَاهِرَةُ: مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ، 1992م).
- ابن خالوئيْهِ، الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ «الْمُجَهَّهُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّيْعِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ الْعَالَى سَالِمٍ مُكَرَّمٍ، (ط٤، بَيْرُوتُ: دَارُ الشُّرُوقِ، 1401هـ).
- ابن زَيْلَةَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ «مُجَهَّهُ الْقُرَاءَاتِ». تَحْقِيقُ سَعِيدِ الْأَفْعَانِيِّ، (ط٥، بَيْرُوتُ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، 1997م).
- ابن عَاشُورَ، مُحَمَّدُ الطَّاهِرِ بْنُ مُحَمَّدٍ «التَّخْرِيرُ وَالتَّقْوِيْرُ». (تُونِسُ: الدَّارُ التُّونِسِيَّةُ لِلنَّسْرِ، 1984م).
- ابن عَطَيَّةَ، عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ غَالِبٍ «الْمُحَرَّرُ الْوَجِيْزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَرِيْزِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ عَبْدِ الشَّافِيِّ مُحَمَّدِ، (ط١، بَيْرُوتُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعُلَمَائِيَّةِ، 1422هـ).
- ابن كِثِيرٍ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ «الْإِدَاهَةُ وَالنَّهَايَةُ». تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْجَزِيِّ، (ط١، مِصْرُ: دَارُ هَجَرِ، 2003م).
- ابن مَالِكٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «شَرْحُ شَهِيلِ الْفَوَائِدِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ، وَمُحَمَّدِ الْمَحْثُونِ، (ط١، دَارُ هَجَرِ، 1990م).
- ابن مُجَاهِدٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى «كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقُرَاءَاتِ». تَحْقِيقُ شَوْقِيِّ ضَيْفٍ، (ط٢، مِصْرُ: دَارُ الْمَعَارِفِ، 1980م).
- ابن مَنْظُورٍ، مُحَمَّدُ بْنُ مُكَرَّمٍ «لِسَانُ الْعَرَبِ». (ط٣، بَيْرُوتُ: دَارُ صَادِرٍ، 1414هـ).
- ابن نَاصِرِ الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «الْبَيْانُ لِيَدِيْعَةِ الْبَيْانِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْخَلِيِّ، وَآخَرِيْنَ، (ط١، دَمْشُقُ: دَارُ النَّوَادِرِ، 2008م).
- ابن يَعِيشَ، يَعِيشُ بْنُ عَلَيٍّ «شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لِلْمَحْشِرِيِّ». تَقْدِيمُ إِمِيلِ بَدِيعِ يَعْقُوبِ، (ط١، بَيْرُوتُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعُلَمَائِيَّةِ، 2001م).
- أَبُو حَيَّانَ، مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ «الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ فِي التَّقْسِيْرِ». تَحْقِيقُ صِدْقِيِّ مُحَمَّدِ جَمِيلٍ، (بَيْرُوتُ: دَارُ الْفَوْكُرِ، 1420هـ).
- أَبُو دَاؤِدَ، سَلَيْمَانُ بْنُ نَجَاحٍ «مُخْتَصِرُ التَّبَيِّنِ لِهِجَاءِ التَّنْزِيلِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ شَرَشَلِ، (الْمَدِينَةُ الْمَنَوِّرَةُ: جُمَعَ الْمَلِكِ فَهِيَ، 2002م).

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل «إبراز المعاني من حزب الأمان». تحقيق إبراهيم عطوة عوض، (بيروت: دار الكتب العلمية).

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل «الندى على الرؤضين». تحقيق إبراهيم التيبق، (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2010).

البعدادي، عبد القادر بن عمر «خزانة الأدب وأدب لسان العرب». تحقيق عبد السلام محمد هازون، (ط4، القاهرة: مكتبة الحاخمية).

الجعري، إبراهيم بن عمر «كتاب المعاني في شرح حزب الأمان ووجه التهابي». تحقيق أحمد بن عبد الله سليماني، (المدينة المنشورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعية الإسلامية، 1431هـ).

الجوهرى، إسماعيل بن حماد «الصحيح: تاريخ اللغة وصحاح العربية». تحقيق أحمد عبد العمور عطار، (ط4، بيروت: دار العلم للملائين، 1987).

الداني، عثمان بن سعيد «التبسيير في القراءات السبع». تحقيق حاتم الصائم، (ط1، الشارقة: مكتبة الصحابة، القاهرة: مكتبة التائعين).

الداني، عثمان بن سعيد «المقفع في معفة مرسوم مصايف أهل الأنصار». تحقيق ثور بنت حسن الحسيني، (ط1، الرياض: دار التذكرة، 2010).

الداني، عثمان بن سعيد «جامع البيان في القراءات السبع». تحقيق عبد المهيمن عبد السلام طحان، وأخرين، (ط1، الإمارات: جامعه الشارقة، 2007).

الدهقى، محمد بن أحمد «معفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار». (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997).

الراغب الأصفهانى، الحسين بن محمد «القراءات في عريب القرآن». تحقيق صفوان عبدان الداؤدي، (ط1، دمشق، بيروت: دار القلم، الدار الشامية، 1412هـ).

الرجاج، إبراهيم بن السري «معاني القرآن وإعرابه». تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1988).

الرمقشى، محمود بن عسو «الكتاف عن حقائق عوامض الترتيل». (ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ).

سامى، جمعة حدبى، «أساليب توجيهي إلى شامة (ت590هـ) للقراءات في (إبراز المعاني)». المجلة العلمية لكتيبة القرآن الكريم بطنطا 5، (2019).

تَوْجِيهُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ عَنْهُ أَبِي شَامَةَ فِي (إِبْرَازُ الْمَعَانِي)

السُّبْكِيُّ، عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ تَقِيِّ الدِّينِ «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبِيرِ». تَحْقِيقُ حَمْمُودٍ حَمْمُودٍ الطَّنَاحِيِّ، وَعَبْدُ الْفَتَاحِ حَمْمُودٍ الطَّلْوِيِّ، (ط٢، مِصْرٌ: دَارُ هَجْرٍ، 1413هـ).

السَّخَاوِيُّ، عَلَيُّ بْنُ حَمْمُودٍ «فَتْحُ الْوَصِيدَ» في شِرْحِ الْقَصِيدَةِ». تَحْقِيقُ مُولَى يَ حَمْمُودٍ الْأَذْرِيُّسِيِّ، (ط١، السُّعُودِيَّةُ: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، 2002م).

السَّعْدِيُّ، عَبْدُ الظَّاهِرِ بْنُ نَسْوَانَ، «كِتَابُ شَرِيفِ الْعَنْوَانِ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْحَافِظِ، (السُّعُودِيَّةُ: كُلِّيَّةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ الْمُسْوَدَةِ، 1421-1422هـ).

السَّمِينُ، أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ «الدُّرُّ الْمَصْوُنُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ الْمَكْتُونِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدٍ حَمْمُودٍ الْمُغَرَّبِ، (دَمْشُقٌ: دَارُ الْقَلْمَنْ).

السَّمِينُ، أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ «الْعِقْدُ النَّضِيدُ فِي شِرْحِ الْقَصِيدَةِ». تَحْقِيقُ نَاصِرِ بْنِ سَعْدَوِ الْقَثَامِيِّ، (مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةُ، كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ وَأَصْوُلِ الدِّينِ، جَامِعَةُ أَمِّ الْقُرْبَى، 1424هـ).

السُّبْكِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ «بَعْيَةُ الْوَعَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْلُّغَوَيْنِ وَالنُّحَادَةِ». تَحْقِيقُ حَمْمُودٍ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، (لَبَّانُ: الْمَكَبَّةُ الْعَصْرِيَّةُ).

الشَّاطِئِيُّ، الْقَاسِمُ بْنُ فَيْرُو «مَظْوِمةُ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهِ التَّهَانِيِّ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ». تَحْقِيقُ حَمْمُودٍ تَمَيمِيِّ الرَّضِيعِ، (ط٣، الْمَدِينَةُ الْمُسْوَدَةُ: مَكْتَبَةُ دَارِ الْمَهْدِيِّ لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّوزِيعِ، 1417هـ-1996م).

شَعَالَةُ، حَمْمُودُ بْنُ أَحْمَدَ «كَنْزُ الْمَعَانِي فِي شِرْحِ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ». تَحْقِيقُ حَمْمُودٍ إِبْرَاهِيمَ الْمَسْتَهَدَدَيِّ، (ط١، دَمْشُقٌ: دَارُ الْعَوَنَاتِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ الْقُرَآئِيَّةِ، 2012م).

الصَّفَدِيُّ، خَلِيلُ بْنُ أَبِي إِيْكَ «الْأَوَافِيِّ بِالْأَوَفِيَّاتِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الْأَرْنَاؤُوطَ، وَتُرْكِيٌّ مُصْنَفَيِّ، (بَيْرُوتُ: دَارُ إِخْبَارِ الْمُرْاثِ، 2000م).

الطَّبَرِيُّ، حَمْمُودُ بْنُ حَرَبٍ «جَامِعُ الْبَيْانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ». تَحْقِيقُ أَحْمَدَ حَمْمُودٍ شَاكِرٍ، (ط١، بَيْرُوتُ: مَؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، 2000م).

طَنَطاوِيُّ، حَمْمُودُ سَيِّدُ «الْتَّفْسِيرُ الْوَسِيْطُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ». (ط١، الْقَاهِرَةُ: دَارُ كُمْضَةِ مِصْرِ لِلطبِّاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ، 1997م).

الْقَاسِيُّ، الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ «الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعِ». تَحْقِيقُ بَدْرِ الدِّينِ قَهْوَجِيِّ، وَبَشِيرٍ جُوْجَجِيِّ، (ط٢، دَمْشُقٌ، بَيْرُوتُ: دَارُ الْمَأْمُونِ لِلْمُرْاثِ، 1993م).

الْقَاسِيُّ، حَمْمُودُ بْنُ حَسَنٍ «اللَّالِيُّ الْقَرِيْدَةُ» في شِرْحِ الْقَصِيدَةِ». تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَجِيدِ مَنْكَارِيِّ، (مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةُ، كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ وَأَصْوُلِ الدِّينِ، جَامِعَةُ أَمِّ الْقُرْبَى، 1420هـ).

الفناني، ناصر بن سعود، توجيه ما أتى به القراء عند ابن الجوزي في «النَّسْرِ»: جمعاً ودراسة، مجلد
٣٢١ للدراسات الفرزية 30، (1439هـ): 21-117.

القسطلاني، أحمد بن محمد «أطاف الإشارات لف nomine القراءات». تحقيق مركز الدراسات الفرزية،
(ط 1، جمجمة الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينتة، 2013م).

الغيسبي، مكي بن أبي طالب «الكتشُ عن وجوه القراءات السبع وعليلها وحججها». تحقيق محيي
الدين رمضان، (طبعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م).

معيسي، عزة بنت هاشم «إمام أبو شامة المقدسي ومنهجه في كتابه: (إنزال المعان)». (ماليزيا: كلية
العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، 2014م).

المهذوي، أحمد بن عمار «شروح المذاهب». تحقيق خالد حيدر، (ط 1، الرشاد: مكتبة الرشاد،
1415هـ).

النَّحَاسُ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ «إعراب القرآن». تَعْلِيقُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ خَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ، (ط 1، بيروت: دار
الكتب العلمية، 1421هـ).

References:

- ’Abū Dāwuda, Sulaīmānu Ibnu Najāḥ «Mukhtaṣaru Al-Tabīyīni Lihijā’i Al-Tanzīlī». Investigated By Āḥmada Sharshāl, (Āl.Madīnatū Al-Munawwaratu: Mujama’u Al-Maliki Fahd, 2002).
- ’Abū Ḥaīyyān, Muḥamadu Ibnu Yūsufa «Ālbahru Al-Muḥītu Fī Al-Tafsīri». Investigated By Ṣidqī Muḥamad Jamīl, (Beirut: Dāru Al-Fikri, 1420 AH).
- ’Abū Shāmata, ‘abdu Al-Rahmāni Ibnu Īsmā’ila «Ālmudāīyalu ‘alai Al-Rwāḍataīni». Investigated By Ībrāhīm Al-Zaībaqi, (1st Edition, Beirut: Dāru Al-Bashā’īri Al-Islāmīati, 2010).
- ’Abū Shāmata, ‘abdu Al-Rahmāni Ibnu Īsmā’ila «Ībrāzu Al-Ma‘ānī Min Hirzi Al-’āmānī». Investigated By Ibrāhīm ‘atwata ‘awad, (Beirut: Dāru Al-Kutubi Al-’ilmīat).
- Ad Dānīu, ‘uthmānu Ibnu Sa’īd «Ālmuqni’u Fī Ma’rifati Marsūmi Maṣāḥifi Āhli Al-’āmṣārī». Investigated By Nūrata Binti Ḥasan Al-Ḥumaīdi, (1st Edition, Riyadh: Dāru Al-Twadmurīwati, 2010).
- Ad Dānīu, ‘uthmānu Ibnu Sa’īd «Jāmi’u Al-Bayāni Fī Al-Qirā’ati Al-Sab’i». Investigated By ‘abdi Al-Muhaīmini ‘abdi Al-Salāmi

- Tahān, And Others, (1st Edition, Al-Īmārātu: Sharjah University, 2007).
- Ad Dāniyū, ‘uthmānu Ibnu Sa‘īd «Āltaysīru Fī Al-Qirā’āti Al-Sab‘i». Investigated By Hātim Al-Dāmini, (1st Edition, Sharjah: Maktabatu Al-Šahābatī, Cairo: Maktabatu Al-Tābi‘īna).
- Adh Dhahabīyu, Muhamadu Ibnu Āhmada «Ma‘rifatū Al-Qurā’i Al-Kibāri‘ alai Al-Tabaqātī Wäl’ā‘ṣāri». (1st Edition, Beirut: Dāru Al-Kutubi Al-‘ilmīyatī, 1997).
- Al Jaūharīyu, Īsmā‘īlu Ibnu Ḥammād «Ālṣihāhu: Tāju Al-Lughati Waṣihāhu Al-‘arabīyatī». Investigated By Āhmada ‘abdi Al-Ghafūri ‘atār, (4th Edition, Beirut: Dāru Al-‘ilmī Lilmalāīni, 1987).
- Ālbaghdādīyu, ‘abdu Al-Qādiri Ibnu ‘umara «Khizānatū Al-‘ādabi Walubu Lubābi Lisāni Al-‘arabi». Investigated By ‘abdi Al-Salāmi Muḥamad Hārūna, (4th Edition, Al-Qāhiratu: Maktabatu Al-Khānjīyi).
- Ālfārisīu, Al-Ḥasanu Ibnu Āhmada «Ālhujatu Lilqurā’i Al-Sab‘ati». Investigated By Badri Al-Dīni Qahajīy, Wa Bashīr Juwaijābīy, (2nd Edition, Dimashqu, Beirut: Dāru Al-Ma‘amūni Lilturāthī, 1993).
- Ālfāsīyu, Muhamadu Ibnu Ḥasan «Ālla‘alī’iu Al-Farīdatu Fī Sharḥi Al-Qaṣīdatī». Investigated By ‘abdi Al-Lhi ‘abdi Al-Majīdi Namankānīy, (Makatu Al-Mukaramatu, Kulīyatū Al-Dawati Wa’ausūli Al-Dīni, Jāmi‘tu Umi Al-Qura, 1420).
- Ālja‘barīyu, Ībrāhīmu Ibnu ‘umara «Kanzu Al-Ma‘ānī Fī Sharḥi Hirzi Al-‘āmānī Wawajhi Al-Tahānī». Investigated By Āhmada Bni ‘abdi Al-Lhi Sulaīmānīw, (Ālmadīnatū Al-Munawwaratu, Kulwīwatū Al-Qur‘āni Al-Karīmī Wälwdwirāsāti Al-Īslāmiāti, Al-Jāmi‘atu Al-Īslāmiyatū, 1431 AH).
- Ālmahdwi, Āḥmadui Bnu ‘amār «Sharḥu Al-Hidāyati». Investigated By Hāzim Sa‘īd Ḥaīdar, (1st Edition, Al-Rwīādu: Maktabatu Al-Rushdi, 1415).
- Ālnakħs, Āḥmadu Bnu Muḥamad «I‘rābu Al-Qur‘āni». Ta‘līqu ‘abdi Al-Mun‘imi Khalil Ībrāhīma, (1st Edition, Beirut: Dāru Al-Kutubi Al-‘ilmīati, 1421AH).
- Ālqaīsīyu, Makīyu Ibnu Ābī Ṭālib «Ālkashfu ‘an Wujūhi Al-Qirā’āti Al-Sab‘i Wa‘ilalihā Wahujajihā». Investigated By Muḥī Al-Dīni Ramaḍāna, (Maṭbū‘ātu Mujamwa‘i Al-Lughati Al-‘arabīyatī,

- Dimashq, 1974).
- Ālqastalānīyu, Āḥmadu Ibnu Muḥamad «Laṭā’ifu Al-Īshārāti Lifunūni Al-Qirā’āti». Investigated By Markazi Al-Dirāsati Al-Qur’ānīyati, (1st Edition, (Mujama‘u Al-Maliki Fahd Liṭibā’ati Al-Muṣḥafi Al-Sharīfi Biālmadīnati, 2013).
- Ālquthāmīu, Nāṣiru Ibnu Su‘ūd, Taūjīhu Mā Atafaqa ‘alaīhi Al-Qurā’u ‘inda Abni Al-Jazarī Fī «Ālnashri»: Jam‘ā Wadirāsat, Majalatu Tibiān Lildwirāsatī Al-Qur’ānīyati 30, (1439): Pp 21-117.
- Ālsafadīyu, Khaṭīlu Ibnu Āibaka «Ālwāfi Biālwafāyātī». Investigated By Āhmada Al-‘ārnāū’ūtī, Wa Turkī Muṣṭafa, (Beirut: Dāru Īḥīā’i Al-Turāth, 2000).
- Ālṭabarīyu, Muḥamadu Ibnu Jarīr «Jāmi‘u Al-Bayāni ‘an Ta’awīli Aīyi Al-Qur’āni». Investigated By Āhmada Muḥamad Shākir, (1st Edition, Beirut: Mū’asasatu Al-Risālat, 2000).
- Ar Rāghibu Al-‘āsfahānīyu, Al-Husaīnu Ibnu Muḥamad «Ālmufradātu Fī Gharībi Al-Qur’āni». Investigated By Ṣafwāna ‘adnāna Al-Dāwudīyi, (1st Edition, Dimashqu, Beirut: Dāru Al-Qalami, Al-Dāru Al-Shāmīyatū, 1412AH).
- As Sakħāwīwu, ‘alīyu Ibnu Muḥamad «Fatḥu Al-Waṣīdi Fī Sharhi Al-Qaṣīdi». Investigated By Maūlāia Muhamad Al-Īdrīsīyi, (1st Edition, Saudi Arabia: Maktabatu Al-Rushdi, 2002).
- As Samīnu, Āḥmadu Ibnu Yūsufa «Ad Duru Al-Maṣūnu Fī ‘ulūmi Al-Kitābi Al-Maknūni». Investigated By Āhmada Muḥamad Al-Kħarāṭi, (Dimashqu: Dāru Al-Qalami).
- As Samīnu, Āḥmadu Ibnu Yūsufa «Āl‘iqdu Al-Naḍīdu Fī Sharhi Al-Qaṣīdi». Investigated By Nāṣiru Ibni Su‘ūd Al-Quthāmīyi, (Makatu Al-Mukaramatu, Kulīyatū Al-Da‘wati Wa’auṣūli Al-Dīni, Jāmi‘atu Um Al-Qura, 1424 AH).
- As Subkīyu, ‘abdu Al-Wahwābi Ibnu Taqīyi Al-Dīni «Tabaqātu Al-Shwāfi‘iyati Al-Kubrai». Investigated By Mahmūda Muḥamad Al-Ṭanāħīwi, Wa‘abdi Al-Fatāḥi Muḥamad Al-Hulwi, (2nd Edition, Egypt: Dāru Hajara, 1413 AH).
- As Suyūṭīu, ‘abdu Al-Rahmani Ibnu Ābī Bakr «Bughyatū Al-Wu‘āti Fī Tabaqāti Al-Lughawīyyīna Wālnuḥāti». Investigated By Muḥamad Ābī Al-Faḍli Ībrāhīma, (Lebanon: Al-Maktabatu Al-‘asriātu).
- Az Zajāju, Ībrāhīmu Ibnu Al-Sirīi «Ma‘ānī Al-Qur’āni Wa‘rābuhu». Investigated By ‘abdi Al-Jalīli ‘abdu Shalabī, (1st Edition,

- Beirut: 'ālamu Al-Kutubi, 1988).
- Āz-Zamakħsharīyu, Maħmūdu Ibnu 'amru «Ālkashāfu 'anhaqā' īqi Ghawāmiди Al-Tanzili». (3rd Edition, Beirut: Dāru Al-Kitābi Al-'arabīyi, 1407AH).
- Ibn Ābī Dāwuda, 'abdullahi Ibnu Sulaīmāna «Kitābu Al-Maṣāḥifi». Investigated By: Muhibbi Al-Dīni Ibni 'abdi Al-Subhāni Wa'iz, (2nd Edition, Dāru Al-Bashā'īri Al-Īslāmati, 2002).
- Ibn Ābī Marīama, Naṣru Ibnu 'alī Ālmūḍahu Fī Wujūhi Al-Qirā'āti Wa'ilalihā». Investigated By 'umara Ḥamdāna Al-Kubaīsīyi, (Makkatu Al-Mukaramatu, Kulīyatū Al-Lughati Al-'arabīyati, Jāmi'atū Umi Al-Qura, 1408AH).
- Ibn Al-'imādi, 'abdu Al-Haīyyi Bnu Āḥmada «Shaḍarātu Al-Dhahabi Fī Ākħbarī Man Dhahaba». Investigated By Maħmūd Al-'ārnāu'ūti, (1st Edition, Dimashqu, Beirut: Dāru Abni Kathīr, 1986).
- Ibn Al-Jazarī, Muhamadu Ibnu Muhamad «Għāīatu Al-Nihāīati Fī Tabaqāti Al-Qurā'i». 'unīa Binashrihi Brjstrāsr, (Maktabatu Abni Taīmīyah).
- Ibn Al-Jazarī, Muhamadu Ibnu Muhamad «An Nashru Fī Al-Qirā'āti Al-'ashri». Investigated By 'alī Muhamad Al-Ḍabbā'i, (Ālmaṭba'atū Al-Tijārītu Al-Kubra).
- Ibn 'ašħura, Muħamwad Al-Twāħiru Ibnu Muħamwad «Āltaħrīru Wäl Tanħru». (Tunisia: Al-Dwāru Al-Twūnusīyatū Lilwashri, 1984).
- Ibn 'aṭīyya, 'abdu Al-Haqi Ibnu Ghālib «Ālmuħararu Al-Wajīzu Fī Tafsīri Al-Kitābi Al-'azīzi». Investigated By 'abdi Al-Salāmi 'abdi Al-Shāfi Muħamwad, (1st Edition, Beirut: Dāru Al-Kutubi Al-'ilmīwati, 1422 AH).
- Ibn Īa'īsha, Īa'īshu Bnu 'alīw «Sharhu Al-Mufaşwali Liz zamakħsharīyi». Taqdīmu Īmīla Badī' Ya'qūb, (1st Edition, Beirut: Dāru Al-Kutubi Al-'ilmīwati, 2001m).
- Ibn Kathīr, Īsmā'īlu Bnu 'umara «Ālbidāyatū Wālnihāyatū». Investigated By 'abdi Al-Lhi Bni 'abdi Al-Muhsini Al-Turkīyyi, (1st Edition, Egypt: Dāru Hajara, 2003).
- Ibn Khālawaīhi, Al-Ḥusaīnu Ibnu Āḥmada «Ālhujwatū Fī Al-Qirā'āti Al-Swab'i». Investigated By 'abdi Al-'āli Sālam Mukarwa, (4th Edition, Beirut: Dāru Al-Shwurūqi, 1401AH).
- Ibn Khālawaīhi, Al-Ḥusaīnu Ibnu Āḥmada «Ī'rābu Al-Qirā'āti Al-

- Sab'i Wa'ilalihā». Investigated By 'abdi Al-Rahmani Ibni Sulāimāna Al-'uthaīmīna, (1st Edition, Cairo: Maṭba'atu Al-Madanīyyi, 1992).
- Ibn Mālik, Muhamadu Ibnu 'abdi Al-Lhi «Sharḥu Tashīlī Al-Fawā'idī». Investigated By 'abdi Al-Rwahmani Al-Saīyidi, Wa Muhamwad Al-Makhtūni, (1st Edition, Dāru Hajara, 1990m).
- Ibn Manzūr, Muhamadu Bnu Mukaram «Lisānu Al-'arabi». (3rd Edition, Beirut: Dāru Ṣādir, 1414h).
- Ibn Mujāhid, Āḥmadu Ibnu Mūsa «Kitābu Al-Sab'ati Fī Al-Qirā'āti». Investigated By Shawqī Daīf, (2nd Edition, Egypt: Dāru Al-Ma'ārifī, 1980).
- Ibn Nāṣiri Al-Dwīni, Muhamadu Bnu 'abdi Al-Lhi «Āltibīyānu Libadī'ati Al-Baīyāni». Investigated By 'abdi Al-Salāmi Al-Shwaīkhālīyi, And Others (1st Edition, Dimashqu: Dāru Al-Nwawādīri, 2008).
- Ibn Zanjalata, 'abdu Al-Rwahmani Bnu Muhamwad «Hujatu Al-Qirā'āti». Investigated By Sa'īd Al-'afghānīyyi, (5th Edition, Beirut: Mū'aswasatu Al-Risālati, 1997).
- Mu'inīy, 'azwatu Bintu Hāshim «Ālīmāmu Ābū Shāmata Al-Maqdisīwu Wamanhajuhu Fī Kitābihi: (Ībrāzi Al-Ma'ānī)». (Malaysia: Kuliyātu Al-'ulūmi Al-Īslāmīati, Jāmi'atu Al-Madīnatī Al-'ālamīyyatu, 2014).
- Sālim, Jum'atu Ḥamdī, «'āsālibu Taūjīhi Ābī Shāmata (D.590 AH) Lilqirā'āti Fī (Ībrāzi Al-Ma'ānī)». Al-Majalatu Al-'ilmīyatū Likulīyati Al-Qur'āni Al-Karīmi Tanṭā 5, (2019m).
- Shu'atu, Muhamadu Ibnu Āḥmada «Kanzu Al-Ma'ānī Fī Sharḥi Hirzi Al-'āmānī». Investigated By Muhamad Ībrāhīma Al-Mashhadānīyi, (1st Edition, Dimashqu: Dāru Al-Ghaūthānīyi Lildirāsāti Al-Qur'ānīyati, 2012).
- Tanṭāwīy, Muhamad Saīd «Āltafsīru Al-Wasītu Lilqur'āni Al-Karīmi». (1st Edition, Al-Qāhiratu: Dāru Nahḍati Misra Liltwibā'ati Walwashri Wāltwaūzī'i, 1997).